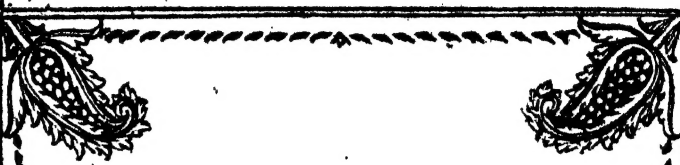
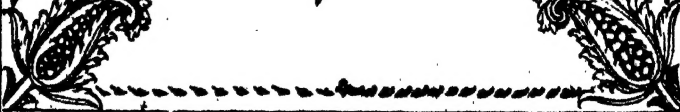


بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

مفتی میرزا محمد علی صاحب دیوبند مفتی محمد امجد علی خان صاحب دیوبند مفتی محمد امجد علی خان صاحب دیوبند



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

بسم الله الرحمن الرحيم

قوله أي المركبات المعدودة الخ أي فيما سبق بقوله وهي المصنوعات والموصولات واسماء الأشارة الخ بناء على أن المصنوعات أعيدت معرفة وكانت الثانية عين الأولى والأول في السابق بالاستغراق بقرينة تعيين الظروف ببعض فيكون المعنى جميع المركبات المعدودة من المبنيات ثم إن المصنوع ذكر المحذور في قوله المصنوع وأضغ آه وفي قوله الموصول ما لا يتلوه مفرد رعاية لما هو الأصل المقص في التحديد وذكر فيها أحداً جامعاً رعاية لتطابق التفصيل في الإجمال مع وضوح أن المقص تحديد القدر المشترك للعلم من ذكر صيغة الجمع وكذا ذكر لفظة كل في بعضها للاشارة إلى المحذور وفي بعضها رعاية لما هو الأصل وما ذكر الشرح فيه صيغة الجمع ولفظة كل في شرح قوله التوابع كل ثان تركه هنا والمأد بقوله المعدودة من المبنيات بشرط تضمنها الحرف بقرينة قوله فإن تضمن الثاني آه فلا يرجع أن جميع المركبات لا يصح عداها من المبنيات لأنهما معربات كدلالة وفلافة بالاتفاق ومنها معربات في الأضغ وما قاله الشيخ الرضوي من أن قوله اسم لا حاجة إليه لأن الكلام في أقسام الاسم ولذا ترك في غيرها فيسقط أن تصريح ما علم من المقام لا يتم له أنه لا حاجة إليه نعم لا بد لاحتياج التصريح به هنا والاكفاء بالقرينة فيما عداها من نكتة وهي أنه لما كان في اسميتها شبهة لكونها مركبات من كلمتين والاستقسام الكلمة صريح باسميتها ولذا أعطى الشرح قوله وجعلها كلمة واحدة على قوله تركيب كلمتين فأن دفع الشكوك التي عرضت للناظرين قوله اسمين أو فعلين الموحى من هذا الاقسام هو المركب من اسمين كعبدك ومن فعل واسم كضحت فبهر قوله نسبة أصلاً لأنها مذكورة في سياق التفصيص قوله لا في حال التركيب قوله لا يخرج مثل سيمويه فإنه من المركبات المبنية التركيب قوله لا يخرج مثل عبد الله آه فاعلم ليسا مبنيين للتركيب إما الأول فظهر مما الثاني فلا وجه على النقل

باب

حجة فليس معرب ومبني وبعد النقل محكم على ما كان عليه **قوله** مثل عبد الله أي ما هو مشتق من النسبة حال
التركيب بان أخيف كلمة إلى الأخرى أو وصفت بها وحملت كلمة واحدة وما هو مشتق منها قبل التركيب كما أكرهات لثامته
والناقضة المنقولة عن معانيها إلى الاسم **قوله** قبل العلمية أما حال التركيب أو قبل التركيب **قوله** من أفراد
المحدود أنه لكونه مبنيًا للتركيب **قوله** قبل التركيب الصواب حال التركيب لأنه لا يستعمل في كلامهم خمسة وعشر
بالعطف أعلم أن المصراع قال في بيان قوله ليس بينهما نسبة أي ليس بينهما نسبة قبل العلمية وإنما قلت ذلك ليخرج المضاف
المضاف إليه والمحمل المسماة بها لأن بين جزئهما نسبة قبل العلمية وليس بينهما نسبة بعد التسمية عما فاعترف الشيخ الرضوي
عليه بأنه قد خرج عن هذا الحد بعض المحدود لأن المركب المقدر فيه حرف عطف نحو خمسة عشر أو حرف نحو بيت بيت
بين جزأيه نسبة فما وهى نسبة العطف وغيره فلا يدخل في هذا الحد لا مركب لأجل العلمية والتشديد لفظ قبل العلمية
بلفظ قبل التركيب فوقه فيما وقع والجواب عما ذكره الرضويان المارد بقوله قبل العلمية قبل الاسمية بذكر الخاص وإرادة العاقل
على كثرة العلمية في المركبات **قوله** أصعب من عوط القتل لأن النكرة الواقعة في سياق النقص صريحة في الاستغراق فإرادة
بعض الأفراد دون البعض من غير قرينة ترجيح بل اخرج وفيه تعرض للفاضل الهندي حيث عيّن النسبة فقيل ليس بينهما
نسبة اسناد ولا إضافة ولا عمل ولا أفادة معني فيخرج مثلاً كقوله وعبد الله وزيد والنجم علام **قوله** والأحسن أن
يقم أنه أي لأحسن أن يفسر النسبة بحيث لا يدخل فيها هذه النسبة لا تعيينها وتخصيصها بأن يقم المراد نسبة مفهومة أنه
كما هو المتبادر إذ ليس المقصود أن لا يكون بين الكلمتين نسبة في الواقع بل في اللفظ وحاصله أن ظهر تركيب خمسة عشر تركيب
خارجي لتعليك لا يفهم منه النسبة لكنه إذا لوحظان معناه مجموع العددين يفهم منه أن الواو مقدرة وأصل خمسة
وعشر بخلاف بملبك **قوله** أو غيره نحو بيت بيت أي لميت أو إلى بيت **قوله** لوقوع آخر في وسط الكلمة أي بعد
التركيب **قوله** فإن أصل خمسة وعشرين على أن معناه مجموع العددين **قوله** يعني أخوات حادي عشره أي يؤيد أن
الأول أفراد الضمير وقرب المرجع وإنما خص أخوات حادي عشر بالذكر كخفاء في تضمينها الحرف ويؤيد الثاني عموم الفائدة وأن
أفراد الضمير يحتاج إلى التاويل **قوله** مثلكل أي من نوع واحد أعني تضمن حرف العطف مع أن الظاهر أن المثال الثاني بغير
حرف العطف تعميم للفائدة **قوله** في هذا المركب أي المركب لعددي وإنما قيل آخر مثلكل أي أحد التضمين معنى حرف
العطف في نفس التركيب والآخر لتضمنه في أصله لأن التعميم في الحكم أعني البناء الذي هو المقصود بالذات أولى بالبيان
من التعميد في الشرط الذي هو تضمن الحرف **قوله** وجوابه أنه خلاصته أن تضمن الحرف أعم من أن يكون بنفسه أو باعتدال
مأخذه **قوله** لا ستة حروفها جميعاً أي أنها على ثلاثة **قوله** إذ في أخذ بعض الحروف نحو ثاشر مثلاً في ثلاثة عشر

أو ثالث **قوله** وحل هذا القياس أنه فانه مشتق من احد وعشرون بمعنى الواحد من احد وعشرون **قوله** لا فرق بينهما أي كل واحد منهما مشتق من الجزء الاول من العدد المنتظم بحرف العطف لا فرق بينهما إلا بالتصحيح بحرف العطف في أحدهما والتقدير في الآخر حرف العطف المذكور في الحادي والعشرون هي حرف العطف الذي كان في الأصل وليس فيه للعطف على الحادي وفيه تدريس للشعر الرضي حديث قال أنه للعطف على لفظ احد في الحقيقة وللعطف على الحادي في الظاهر لكن قائما مقامه لانه التزام امرائنا لا احتياج اليه في الجواب **قوله** مسقط النون وإنما سقط النون لانه لما حذف الواو المؤنونة بالانفصال لاجل التركيب وجب حذف النون ايضاً لذلك وإنما كان حذف النون موجبا للشبهة بالمضاف لان نون المشي والجمع المحذوف فيها لا الاضافة فصارت كأنه مضاف والتركيب لاضاف لا يوجب البناء **قوله** مع منع صدقه أنه هذا القيد مستفاد من قوله في الانصاع **قال** لا عيب الثاني وقد بين الثاني ايضاً تشبيهاً بامتنعه الحرف وهو ضعيف **قوله** ان لم يكن قبل التركيب مبنياً وان كان مبنياً فالاولى الاشهر وابقاؤه على بناءه مراعاة للأصل ويجوز اعرابه اعراب ما لا يضر وقد يجوز فيه الصدف على قلة تشبيهها بها بالمضاف والمضاف اليه تشبهاً لفظياً **قال** وبني الاول على الفتح ان كان معرباً في الأصل او مبنياً على غير الفتح ويجوز حكاية حركات المبنى وسكوته **قوله** ولا حل لبعض من حيث أنه بعض من الأجزاء المعينة للفرق بينه وبين كل ما يليق به غير ذلك ولا بعض بمهم لانه ليسبق من الالفهم البعض الغير المعين ولا معنى له **قوله** فكأنهم اصطحوه وهو مطلق في الظاهر كذلك لان بعضها غير معينة شخصاً كالظروف المضافة الى الجملة والى اذا **قوله** ويتعدى تعريفه لعدم وجوب قدر مشترك يخصه **قوله** موضوعه وضع الحرف اعني الثاني فان اقل بناء الاسم الثلاثي فعليه بناءه مشابهاً لمبنى الأصل في البناء **قوله** وحل الخبرية عليها المشاكلة لما في البناء فهي مبنية لشابهة لها يشبه مبنى الأصل **قوله** بعضهم يعنى الكناية عن العدد من غير اعتبار الاستفهام والتعكير ولذا امر بقيد شيء منها في العدة وليس لها الصلة بقوله قبضت كذا وكذا اذ هما وتميزاها واجباً لنصب ولا يجوز جرحها بالاضافة ولا بمن ولا يستعمل غالباً إلا معطفاً عليها فيق كذا وكذا اذ هما ولا كذا كذا اذ هما وذكر ان ما ذكره من انه مسموع لكنه قليل وفي القاموس كذا الستم قد يجوز محوكم فينصب ما بعده على التمييز **قوله** او غيره محو وروى مطوف على يوم السبت او على خرجت اى غير يوم السبت كما جاء في الحديث انه يقرب للسبب يوم القيمة ان ذكر يوم كذا وكذا فعلت كذا وكذا قيل انه محو وعطف على السبت او مفعول عطف على نفي فانه يجمع بمعنى كيت كيت وايضاً في القاموس كيت وكيت درهم كسر اخرها اى كذا وكذا اذ هما اذ في الاول عطف على بعض الاسماء في الثاني يلزم عدم الدخول تحت نفي مما في القاموس من يدل على ان كيت كيت

يجمع بعض كذا وكذا دون العكس **قال** وكيف يذيت بفتح الطاء وكسر هاء وقد انضم اصلها آية وذية حذف لام الكلمة وعوض عنها الطاء ولذا يكتب طويلا ويوقف عليها ما في اخف ولا يستعملان الا في كثرين يواو العطف نحو **قال** فلان كيت وكيت وكان من الامر ذيت وذيت **قوله** لا استحق اعلا ببناء لان استحقاق الاعراب فرع عن التركيب الذي يتحقق معه العامل والجملة من حيث لا تركيب له مع غيرها واستحقاق البناء فرع عن المناسبة بمعنى الاصل ولا مناسبة للجملة معه مناسبة معتبرة في البناء **قوله** ولم يحذفها عنهما اذ المفرد الواقع في كلامهم لا يخالف عن احدهما **قوله** ربح البناء اذ لانه لما تناقض سبب الاعراب وهو التوكيد مع العامل وسبب حذف الاعراب وهو كونهما واقعا مع المفعول فصار كانه غير مركب مع العامل فترجح جانب البناء فهو اخل فيما وقع غير مركب في قيل ان هو واقع موقع الجملة التي لها محل من الاعراب فيكون مستحقا للاعراب قيل ان استحقاقها للاعراب المحل عارض فلا يمتنع مع عدم استحقاقه بالذات الاعراب والبناء **قوله** ومن الكتابات كايين ولما صدر الكلام وميزها بحرف رين غالبا حق نعم ابن عصفور لروم ذلك ويكون للتكثير غالبا نحو كايين من بني قاتل معه ريشون وقليبا للاستفهام نحو قول ابن بكب لابن مسعود كايين تقرأ سورة الاحزاب اية فقال ثلثا وسبعين **قوله** منخطة عن اخواتها لكونها في الاصل اسماء موصولة **قال** فكم الاستفهامية اذ كره الاستفهامية والخبرية لان على عدد ومعدود فالاستفهامية لانه يجمع عندهما التكلم وعلوم في ظنه المخاطب والخبرية لعدم جمعهم عند المخاطب وربما يعرفه المتكلم واما المعدود فهو مجهول عند المخاطب فيها فلذا احتج الى التخصيص ولا حذف الابدال والمعدود في الاستفهامية اكثر لانه في صورة الفضائل **قال** منصوب ولا يجر جرة الا ان التجرع الاستفهامية يجر نحو بكونه جال مررت فيجوز في ميزه كالحرف قصد الى التماثل بينهما **قوله** لانه لو وصل له لتساويهما في الظرفية فاعتبار احدهما دون الآخر ترجيح بلا مرجح بخلاف الوسط فانه يختص بالوسطية مع ان خبر الاحمد واسمها كان الطرفين تعارضا فساقتا بقى الوسط فجعل تابعا له **قوله** لان العدد الكثير في المائة والالف **قوله** ما ينبغي الصواب اسقاطا **قوله** لكن جواز التخصيص رد لما قاله الشيخ الرضي وجوابه ان كلامه في ميز متصل بكونه اما اذا فصل بينهما فصل متعدد لا ثبات بين واجب في الخبرية والاستفهامية ذكره في الرضي فيقول هذا الكلام الآية من قبيل الفصل **قوله** على انشاء التكثير لان المتكلم يقصد بكم اعلام التكثير الذي في ذهنه لان الاستكثار خارجا ولا ينافي بين كونها خبرية وكونها انشائية لاختلاف الجوة فتحكم رجلا خبريت اخبار يضرب كثير من الرجال وانشاء الاستكثار الضرب ولذا يقال كذبت ما خبرت كثير لمنه الرجال ولا يقال كذبت ما استكثرت من القوم

ان عدم تعين غير متوغلما في الابهام عدم تعين حسب كونه بمعنى محسب في ضافته لفظية في الصحاح هذا رجل حسبك
 من رجل هو وصف للذكى لان فيهما تاويل فكل واحد منهما محسب لك بما ذكرنا فلهذا ليس بها التغايات في الابهام اذ
 الابهام في محسب لاذ لم يقل اجرو مجزاة لا غير ليس من حسب بل شبه بغيره ليس معنى لا غير على ما هم قال حيث
 للمكان في غير تلك التام لخصه ويكسر لبقاء الساكنين في الصحاح حيث كلمة تدل على المكان لانه ظرف في الامكنة بمنزلة حين
 في الامكنة وحوث لغة في حيث **قوله** قد يستعمل الزمان والمكان في قوله شعر للفن عقل العيش حيث تعدد ساكنه قد
 في الصحاح هذا اي قومه واستشهد بهذا البيت قوله للفن خبر عقل والفتة عقل العيش قد قهاته وفي الضم لا يمنع حمله
 على المكان اى حيث مشى **قوله** مفعول ترى كذا في الوضو فعلى هذا طالع العالم انما هو الزم فاعلم العالم محذور واطالعاً في
 ذلك المكان يضيء وسطاً وطعاناً للجزء في شرح ابيات الركنين بما انصب على انه بدل من طالعاً وطالعاً مفعول وحيث
 ظوت ترى قال شاعر اللباب طالعاً مفعول ثان للزواجر حال من سميل ان جعلت حيث صلة بمنزلة مقام في قوله فحيث
 مقام الذي ان لم تحصل صلة يكون محلاً للعالم فيه معنى الاضافة اى مكاناً مختصاً للسميل حال كونه طالعاً ويجوز ان
 يكون نصيب في البيت باقياً على الظرفية وحيث مفعول ترى فسيكون قوله ما تحدث الروية في مكان سميل طالعاً انتهى
 قلت جعل الجاهل من المضاد اليه على ان يكون العالم فيه معنى الاضافة غير مرضي عندهم وكذا القول بزيادة حيث
 والاول ان يجعل الجاهل من ضمير يعود الى سميل حدث هو وعالمه لا لانه عليه اى طالعاً **قوله** لشدة الاضافة الى
 المحذور ولا يرفع بعضهم سميل على انه مبتدأ محذوف الخبر وحيث سميل موصوف وتراكب اضافته مطلقاً **قوله** نهائية
 وهي التي للمفاجأة عند المدبر واذا الشرطية لا يكون الا زمانية واما التي ليست علوية اصلاً ففي ثبوتها اختلاف كما استجى ولما
 الحق ولا يكون لشيء منها **قوله** هذا ذكرنا في حيث في الوضو اما اذا فيه اختلاف هل مضافة الى الشرط او لا انتهى فلا دليل
 المذكور في حيث انما يجري على مذهب من قال في اضافتها الى الشرط وانما هو المشهور واما على القول بانها
 مقطوعة عنها والعامل فيها الشرط فلا والاولى ما قاله الشيخ ابراهيم اوجب انما يبنى حيث واذا واذكها موضعاً لمكان
 حدث يتضمنه الجملة او زمانه فتشابه الموصولات في احتياجه الى الجملة **قوله** وهي اذا كانت اشارة الى
 ان قوله للمستقبل خبر مبتدأ محذوف مع العاطف بقرينة كونه حكماً كالاحكام المذكورة قبلاً بل هو لا يسم
 جعله محلاً للاضافة لان اذا من الظروف البنينة سواء كان المستقبل في الماضي والحال ولا استقرار ولا يكون
 لشيء منها وقيل الجملة معترضة فلا حاجة الى تقدير العاطف لكن كونه حكماً كاسماء الاحكام يوجب الاعتراض
قوله وان كانت داخلية على الماضي فيقلب الماضي الى المستقبل عكساً نحو اذ يتركك الذين يحفروا واذا

يقول صاحب القول وقد استعملت في الماخول والفرج على الطريقة كما ذهب اليه ابن مالك حيث قال في رواية الظفرية
 مفعولها او مجرور الحق ومبتدأ مثال الاول قد عليه السلام لعائشة رضوان الله عنها الى الاحكام كانت في راضية واذ كانت
 حاضبة ومثال الثاني سيق الذي كلفوا ان يحميهم من لحي اذ اجابوا فافقت ابوابها ومثال الثالث قولهم اذ وقعت
 الواقعة في سورة من نسب فضة رافعة فاذ وقعت مبتدأ واذ اربعت خبره وليس خافضة ورافعة احوال الثلاثة والحق
 وقت وقوع الواقعة صادقة التي عن غافضة تقوم رافعة فاذ وقعت ج الاخر فاذ عتدا في موضع جرح حتى جعل هذا
 الاجواب لما لانها معلوما قبلها والجملة التي توم في محل الجواب ستيناف في قوله ثم وسيق الذين كفوا
 الى محمد من احق اذ اجابوا فافقت ابوابها ان فقت جواب وال قد كانه قيل ما فعل بعد مجيئهم واما البقاء
 ظرفيتها كما ذهب اليه ابا البقاء وقال خلت على اسمهم على غير ما في موضع النسب للجواب ليس محقق عمل وانما
 افادت معنى المغاية كما لا تعمل في الجمل وعلى هذا يكون هذه الغاية ما يستنبط من الجواب في تبا على الشط
 والتقدير المعنى في الآية المذكورة الى ان يفهم وقت مجيئهم وجوزوا في محض ان يكون حقيقا ابتداء وتعتاد
 الرضوف اذ ياقية على ما كان عليه قبل دخول حق قد بقي للاستمرار بقوله ثم اذ كفوا للذين امنوا قالوا امنا قال
 وفيها معنى الشط في كلامه السابق واللاحق لم يقل الشط اشارة الى ان معنى الشرطية عارضه ليس بخار سوما
 في سائر اسما الجوازهم وذلك لان الحدث الواقع فيه مقطوع به في اصل وضعه والشرطية نافية لانه مفقوض الوجه لان
 اكثر الامور التي تقع وقوعها قطعا لما كان يلزم بها وجوزوا انضمنا ومعنا فليوم وفيه معنى الدلالة على الفرض
 وصار عارضا على شئ والروايات خلاف سائر الاسماء فانها لم توضع لزمان يقطع فيه المشكل للحدث الواقع فيه فجاز ان يتر
 معنى الفرض الذي هو معنى الشرطية من معنى الشرطية فجاز ان يكتفى جزاؤها اسمية بغير فاء ولم يخبرهم المضارع
 الواقع جزاء له ولم يلائم الاخفش وقوع الفعلية بعد قوله هذا جعله اخرها لئلا يحمل عليه ما ليس فيه معنى
 الشرطية لاشتراكها في الصفة قوله او لكون معنى الشرطية فيها قد عرفت ان هذه العبارة تفيد عدم نسخ الشرطية
 تعليل الاحتياط بها من غجاجة الضميمة كما وحق قال في الحاجة ولا يحتاج الى جواب لا يقع في الابتداء ومعناها الحال
 والاستقبال الاكثر يوافقها في الحال فتفيها قال الفهم وقد اشرقت في قوله ثم ومن آياته ان خلقكم من تراب كما اذا
 انتم تخرجون من الارض وعند الكافرين والافش لا محل لها من الاعراب ظرف عند غيرهم مكان لوزن ما
 يسبق قوله من هو مجتبه او قديرا لك لان فاي يبي عن آخر في القاموس بعد ما لا يفرغ عظمها وكم مع
 يعقوبه ما حق من هذا الجرح ومعناه في القاموس فحثة كسمة ومنعه في افعي او جرحه عليه كفا جازا قوله بالفهم الد

إشارة إلى نحو ما في الجملة التي تقدّر ذاتي استفهام وشروط قول له وفي زيد في المضى لا يستعمل إلا في زمان لا ماض من ظاهرها
 نحو من اني عشرت لومقدري نحو اني لك هذا اي من اني لك لا يقربني زيد يعني ان زيد بقول له بمعنى لا يجوز معني
 متى وكيف لا يبعد فعل قال استفهاما وكل الجبرود ساكنة عن كونها المثنى ولو أجاز ذلك بعض الناحية وهو غير صحيح
 قال وكيف الحال استفهاما الاستفهام بكيف عن التثنية فلا يكون جوابه إلا بكيفية في جواب كيف زيد
 وقد جاء كثير من في المضى كمرزبة لغة سليمة وقال اللنداسي كمرزبة لغة فلهذا قول جازم في الظن لأنه بمعنى على أي حال الجار
 والظرف متقاربان وكل كيف ظرفا مذهب لا يخفى عند سيبويه هو اسم يدل على الاستفهام نحو كيف أنت صحيح ام سليم ولو
 كانت ظرفا لبدل منها الظرف نحو متى جئت ايام الجمعة يوم السبت قول له فحق عمل الزمر على التثنية هذا إذا لم يفتح
 الابتداء على ذلك الاسم وان دخلت نحو كيف أصبحت كيف تعلم زيد فليفتح ضم المجرر ثالثا لاني المطلق ذلك لانه اسم كذا
 والضم قول له على الحالية فيجب ان يكون منصوبا محل مفعلة المصدر الذي تضمنه ذلك الفعل وان كان مع كيف يقوم زيد
 قيا ما عا صلا على مفعلة يقوم زيد قال مد ومنذ قيل هما كلمتان براسهما إذا أصل في الحرف وما يشبهه على التصريح
 وقيل أصل مد منذ بدل ليل مفيد واما منذ فضم الذا في التقرب بالسكن قول له فلو ففتحها أو قال لا خشي الجار والمجرور فيهما مطلقا
 ولكن فيفتح يرفعون فيهما مطلقا وأذكر العرب يحجزن بها والزمان الحاضر اتفاقا اتفاقا الفاعل بينهم في الجرح في الزمان الماضي
 ولا يستعملان في المستقبل اتفاقا وإذا جرحهما فقبلهما اسمان مضافان للمجيء انهما حرفا جرح معني من لا ابتداء العناية
 إذا كان الزمان ماضيا معرفة نحو ما رأيت ماضي الجرح معني من كان حاضرا معرفة فأتيت ماضي الجرح معني من ماضي الجرح معني من
 والجميعا قد خلا من على الزمان الذي وقع فيه ابتداء الفعل وانتهى به وذلك ان كان الزمان تكة نحو ما رأيت منذ
 اربعة ايام ثم ان المصدر ذكر في بيانهما الثلاثة وجاء الأول ما في شرح الكافية وهو ان ضمع مد وضع الحرف وحمل منذ عليه
 لاتفاقهما الثاني ما في شرح المفصل وهو ما ذكره في المشرح الثالث ما ذكره فيهما واما ما مقطوع عن ضاقة مراد في المعنى
 ولذلك بنيت منذ على الضمة كما ينبغي ما قطع عن الإضافة الآتية ان قولك منذ في الجمعة معناه اول مدة فتقسم المضا
 اليه كقسمين قبل عند القطع الا انه لم يأت الا مبتدئا لأنه لا يذكر المضاف اليه معناه بل بخلاف قول له اي اول مدة فزمن
 الفعل لا الم في المدة للهد أو عوض عن المضاف اليه ومقتل ان معناه اول المدة مطلقا وتعيين كونها مدة الفعل
 المتقدم عليها مستغاد من ذكر الفعل والحاجة إلى التاويلين فانما يصح لو ثبت استعمالها في اول المدة مطلقا وليس
 فانها لا يستعملان الا في اول مدة الفعل المتقدم والضم انما يتخذ من الاستعمال من مجرّد الاحتمال قول له اي الاسم المفرد
 الدال على الوحدة لا المثنى والجمع وما في حكمهما ما يدل على التعدد فلا رجوع لثلاثة ايام لأنه في حكم المجموع

قوله امر واحد لا يجزئ من جهات الوحدة كالمصاحبة في المثال المذكور فظهر به لم يتغير لبيان جهة الوحدة **قوله**
او التوكل الذي به يعنى ان الباطن ليست صلة ولا التوكل الواجب المقرب بالعدل كذا لك تصدلت بقولك **قوله** ان عدد اثنين
لا انك تصدلت بالمدعيين وما قيل ان المعنى الذي قصد به اسم العدل فيا عين من حفظ طيبه لانه لا يليها المعنى القدر اسم العدل
الاتجوز ان قد يقع اه معطوف على ما يستقل من يكون كماله ما يقع بعده ما على المعنيين اسم وان وقد يقع المصداق **قوله**
اي ما كتب على هذه الصورة يعنى ان الكلام على قول المضاعف ان يصف ان يشمل الثقل والخفة لان كلمة ان مستعارة **قوله**
على هذه الصورة حتى يحل عليه انه يوجب ان يقرأ او ان يثبت هذه الصورة موضع او ان ليفيد التعميد لا يشك حافل انه
ليس بحالة الكتاب ذلك وقيل لعله اعتمد على تصوير ان بالتشديد والتخفيف اختصارا في الكتابة **قوله** اسمين
لاحرف جوفاته ج لا محل لها من الاعراب **قوله** لكونها في احوال الاضافة كون اللفظ **قوله** بالاضافة ليس من الاقسام العدة
للعرف ولولكون التاويل بالاضافة وجهية الابداع بالنكرة لعموم وقوع كل ذكر متبدا لامكان التاويل بلا اسم ايضا
فالصواب انهما مضافان الى الجملة حذف الالة السابقة عليها لانه بنيت منذ على التعميد لهما بالانكسار
في كونها مقطوعة عن الاضافة الى الجملة وهو ما قيل في المعنى العرفي والتقدير ما رأيت منذ ما رأيت يوم الجمعة اي منذ
عدمه فيبقى فيكون من المضاف الى احدهما **قوله** ويروى عليه اه قال المصريح هذا المذهب ولم يلاحظ احد المعنى واللفظ
اما المعنى فلا يخفى عن اول المدعيين جميعا لمدعيهم بالجملة او هو ما كان المحسوس في اللفظ كما ذكره النظم في قوله
الظنون انما يكون معصيا اذا كان الظن للمقدم ظن المبتدأ فهو لك في الدار رجل وفيما نحن نرى في **قوله** وتفصيل المقام
ان منذ ومنذ تلك حالات احدهما ان يليها اسم محصور فيها حرف متضمن ان كان اللغز ما فيها ومعنى ان كان
حاضرا ومعنى من والى جميعا ان كان معددا او ثانيا ان يليها اسم فروع نحو يوم الخميس منذ يومك ومنذ ذهابك
وقال الشافعي ان يليها جملة فعلية او اسمية فقال البصريون انهما مبتدأ ان ما بعد ما خبرها بدو التقدير فيا اذا كان
اسمها من نحو من يوم الجمعة ويتقدير زمان فيا اذا كان بعد ما مصداقا لجملة فتقولنا ما رأيت منذ يوم الجمعة اي يوم ما
جملة كان والثانية مفعول الاول فلذا لم يعطف عليه ان جاز العطف فيما هو بمنزلة نحو ما رأيت فاول ما قد عدمه في يوم
الجمعة وقال الكوفي انما هو انما قبله مضافا الى جملة مخرج بخلافها اذا كان بعد ما جملة محدثة لا محل جزئها
اذا كان بعد ما مفرد اي ما كان يوم الجمعة ومنذ كان ذهابك فتقولنا ما رأيت منذ يوم الجمعة واحد وقالوا
التسويل وفيما اختير هذا اذ فيه اجزى من ذلك ومنذ على اللفظ متطرد وهو في كل من مضافين الى جملة بعد ما مع صحة المعنى
فهو اول من التعلق بالاستعمال وفيه تخليص من ابتداء بذكر بلا اسوم ان ادخل المتكبر من تصريف غير متأكد

ادو التعريف وفيه تخلص من جعل جملتين في حكم جملة واحدة من غير رابط ولا مقدر انهم قد عرفت بما حوسرنا
 لك اندفاع جميع ذلك عن من قبل البصريين **قولهم** كالكف المقصود ويعامل الفهم معاملة العتق على تسليمهم الظن
 وتقلب ياء مع المقدم غالباً ثم ظاهراً كالمصرح ان لد ولغة براسه وفي الصحاح ان لدى لغة في لدن **قولهم** وقد جاء
 في لدن تسع لغات كعقد وجعل وكنت وحبر وقمر وعرف وفروخف ترك المعبر ككفت متباعدة لما في الفصل القليلة كما ترك
 لت بفتح اللام وكسر التاء ولدن بضم اللام وسكون الدال مع فتح النون **قال** وقد جاء لدن بفتح اللام اه كما جاء في عضده
 عضد يسكون الضاد ثم كسر النون لا لتقاء الساكنين حسب القسم اللغات الستة المذكورة في المتن بهذا الطريق لان
 تغيير اللغة الخفة بعد ضبط الاصل ضبط لاخف فالأخف بلون سقوط النون ثم لاخف فالأخف بعد سقوط النون
 وقد عرفت فيه النون لتكون التغيير فيه يسيراً **قال** ولدن بتحريك الدال اه اسقاط الضم لتقاء الساكنين وقد جاء بالكسر
قال ان لدن بتسكين الدال ونقل ضمها الى اللام وكسر النون لا لتقاء الساكنين قد جاء في فتح النون ايضا **قال** ان لدن هو ذلك لغا
 باسقاط النون من اللغات الثلاث التي يسكون الدال ومنها وقد جاء لدن وهو في غاية القلة **قولهم** لو وضع بعضها موضع
 الحروف في شرح المفصل بنيت للدلالة لشيء بها بالحروف لو وضعها على الصيغة التي ليست عليها الاسماء انما عليها الحروف فاشتبهت
 الحروف وبذلك لانه هو هو وقد تقدم ان كل اسم يفتح ففتح وان اختلفت بزيادة او نقصان مع بقاء الاصل والمعنى
 فيه فيبقى له لشيء به بالحرف وبذلك لانه يشبهه الحرف وان اختلفت جهات الشبه فانه لا يضر الا ترى ان نزولاً في
 بانزل وينزل لشيء به بالشيء به بانزل وان اختلفت جهات الشبه انتهى وورد عليه الشرح في ان جواز وضع بعض الاسماء في
 الحروف بناء على المواضع على ما يعلم من كونها حال الاستعمال في الكلام مبنية لمشايتها للمبنى فلا يجوز ان يكون بناءً عليها
 على وجهها ووضع الحروف الجواب اننا لان جواز وضع بعض الاسماء ووضع الحروف مبنى على ما يعلمها من كونها مبنية
 حال الاستعمال لا يجوز ان يكون بناءً عليها على كونها كثيرة الاستعمال مطلوبة الخفة ولذا جاء بعض الاسماء مع رابع كونه
 شامياً لشم ومن في بعض اللغات كما هو بما نقلنا من شرح المفصل طه لا فاع ما قيل لوجه الشك في بناء لدن ولجزموا فقها
 في بعض الحروف بلان مع عدم الموافقة في المعنى اذ لدن بمعنى من عند **قولهم** وكلها بمعنى عند ايها مشتركة في هذا المعنى
 الا ان لدن ولغاتها المذكورة يلزمها الابتداء فلذا يلزمها من اخطاها هو وهو لا خلب ومقدرة فهو معنى من عند واما لدن
 فهو معنى عند ولا يلزمه معنى الابتداء اذ في الرضوخ بهذا يظهر عدم صحة ما قيل ان بناء لدن لتضمنه معنى من لان لزوم
 من معها اخطاها ومقدرة في التضمن كما في اسماء الشرط والاستعظام **قال** في شرح التسهيل للفاضل الصغرى ان بناء
 لشيء بها بالحرف في لزومها استعمال واحد هو كونها مبتدأ غاية واعتناخ الاخبار عنها وما لا ينبغي على المبتدأ بخلاف

عند ولدي فافهم لا يلزم استعمال واحد بل لا يكون ابتداء الغاية وغيرها وبينان على التبتدأ ومعنى عند القرب حسا
 ومعنى نحو عندى ذلك غنى لربما أفقت عينه ووضعت ويلزمها التنبه إذا انجرت بمن كذا في الرفع قولهم ان تجربها
 اما لفظا ان كان مفعول الوقت والى كان جلة قولهم وقادى صبى ماى يمتدح لى لا بأسوا لغائه لفظا عن ذلك لفظا عن
 بعدلن لا يكون الامتنان وان كان معرفة قولى تشبيه النون ما و كان من فضل الكلمة بالتون فيكون كاسم تلم بالتون فعل
 عمله ويضعف هذا التوجيه ان يونس كنه نصيبه ولا بعدلن المحذوفة النون قولهم ولذلك يحذف او لى كونه
 مشابها بالتون يحذف النون عن لدن تارة وتثبت اخرى قولهم ولكن او عطف على تشبيه ما حيث المعقولة
 لنصب موصوفه قولهم لى اجل الفعل اه فى هذا التوجيه صرنا للام على التبتدأ وهو كونه صلة الرفع كما هو فى مثالا
 والماضى المنفى على صناعه التبتدأ فهو اقل تصرفا وفى التوجيه الثانى يقلد الام على التبتدأ وجعل الماضى مفعول الزمان اسنادا للنفى
 اليه على الصواب اعتبارا كون ما وقع فيه منفيا ورا استعمال قطب من النون محذوف لى اذ اقطا حى انا وقد استعمل بدونه لفظا
 لامعنى نحو هل آيت الذب تظ قولهم وبناء الخففة او قيل انضمته معقوفى ومن الاستغراقية على سبيل الازم
 بدليل احكامه اذ ان الاضافة الى المفعول ترجح جانب الامر الى خصا من كذا ما التعريف والتخصيص بالمعروف لذات
 الغليات عند الاضافة الى المفعول بان يهوزان يكون عوض المضاعف مبنيا مفتوحا لانه جاء فيه الفتح كما مر بها
 من صواب قولهم اى دهر الداهرين معقوف عوض الداهرين لانه كمال مفعول جزمه جزمه جزء كذا فى القاموس قولهم
 والنكرة للمعرفة مصداق معنى شأ خلق النكرة اسم لما ينكر لطلبه اسم لما يطلب كذا فى الاقليد والنكرة والنكرة ناشئا
 قوله من قسام الاسم به بدلك على انهما من مباحث الاسماء كعلمى للمبنى لبعدهما قولهم جمع جزى بن يلاحظ الوجود
 والموضوع له بخصوصهما فان خصوصية الاضافة باعتبار خصوصية الطرفين وكل من يلاحظ الموضوع بوجه كمال فى المشتقات
 قل اسم الفاعل لا الموضوع لمقام به الفعل او يلاحظ الموضوع له بوجه كمال فى الحروف والمضمرات فهنا أربعة احتمالات ان يكون
 كلاهما ملحوظين بخصوصهما او كلاهما كبرهما الموضوع يكون ملحوظا بخصوصيه والموضوع له بوجه او بالعكس ولا وجود
 للاهتمام الثانى قوله اى بذاته المعينة اذ فالعين بمعنى الذات كما فى القاموس غير واضافة الى الضمير للعهدة
 بمعنى ذاته المعلومة المعروفة والعهد انما يعبر به بين المتكلم والمخاطب لا غير ما لا بد من المعرفة من علم المتكلم لا يمكن احكام
 المعقود بذن العلم به فى الاقليد التعريف يتعلق اما بمعرفة المتكلم دون المخاطب نحو قولك لىستان ولنت تعرفه دون
 مخاطبك او لا يعرفه نحو قولك انا فى طلب غلام اشتريه ولست تنقصه الى معين او ما يعرفه نحو قولك فعل الرجل
 كذا وما قيل ان المعرفة ما يعرفه مخاطبك نعمناه انه لا يدعى ما معنى فى مخاطبنا اذ لفظ المعينة اشارة الى ما وقع فى عباراتهم

لا تترك العرفه والنك

المينة معناه المعلومة لا الشخصية **قول** يخرج به النكرة والعلم المنكر داخل في المعرفة باعتبار الوضع الحقيقي وفي النكرة باعتبار وضعه المجازي فإن الوضع في تعريفهما أهم من الوضع بنفسه أو بالقرينة ليدخل في تعريفه للعالم المستعملة في المعاني المجازية نحو رمي الأسد فإنه موضوع للرجل الشجاع بالوضع المجازي يدخل في النكرة النكرات التي هي محاذات نحو رأيت أسداً رمى **قوله** وأشار أنه وذلك لأن المتكلم يبلغ فلا بد لاختياره هذا الترتيب الذي ذكر من نكته وإشارته ترتيبها في المرتبة تصليح نكته لذلك فيعمل عليه **قول** إلى ترتيبها بحسب المرتبة على اختاره وتبع الرخصى في خلافه فذكرها في الفصل على هذا الترتيب إلا في المضاف حيث جعل تعريفه بعد جميع الأنواع كما هو مذهب المبدع لأن تعريفه من غيره و الرخصى جعله في مرتبة المضاف إليه كما هو مذهب سيبويه **قول** فإنها موضوعة بأثره معناه هذا على أي المحققين المتأخرين وأما على أي المتقدمين فهو موضوعة لما أن كلمة بشر واستعمالها في خبرياتها فالمعنى الحقيقي هو الكلي فكذلك الاختلاف في المبهمات والحروف **قول** هو الوضع له جزئى مشخص ما شخصية ضمير المتكلم المخاطب ضمير الغائب الرابع من الشخص فظروا أما الرابع إلى الكل فإنه من حيث تقدم ذكره لفظاً وتقديراً وحكاماً مشخصاً لا يمثل غيره صريح به في التقليد وبعضهم جعلوا الضمير الرابع إلى النكرة المخصصة تذكره واستعمالها محجوزاً للضمير المخاطب المستعمل في مخاطب غير معين نحو قوله **قوله** وكثرى إلى الجرموت ناكساً رؤسهم **قول** الأعلام الشخصية أي الموضوعات للشخص وهي الماهية المعروفة للشخص وهي حالة حقيقية أو اعتبارية مما يمنع فرض اشتراك الشخصين كقبرين والأعراض التي تسمى شخصيات كونهما علاناً يعرف بها الشخصيات الماهية للشخص لوقيل كونهما حالةً فقليلها على سبيل المبدل كالدمعة للبيت وعلى كل تقدير لا يلزم من تبدلها تبدل الأسماء على ما ذكرهم وتفصيله في علم آخر **قول** كما إذا تصور ذات زيد الله أي بوجهه مختص به وإن كان في نفسه يمكن فرض اشتراكه فالعلم جزئى وبوجهه كل كما قالت الفلاسفة في حله تعبد الجزئيات لذا اختار لفظ تصور دون أحس فان احداً الجزئيات المادية بالوجه الجزئى فاهو بالاحساس لا يشكل بالفظ الله ولا بالأعلام الموضوعية عند غيبة الموضوع له لأنها يمكن تصورها بوجهه مختص بها كصورته تعبد بكونه واجباً خالقاً لكل أسواء فالعلم جزئى وإن كان العلم بوجهه كل على أن التحقيق لفظ الله من الأعلام الغالبة إلا أن غلبته تقديرية بخلاف لفظ الله فإن غلبته تحقيقية وقد حققنا في حواشينا تفسير القاضى **قول** أو الجنسية أي الموضوعات للماهية المتحدة في الذهن من حيث مهوريتها فاستعمالها في فرد منها أن كان باعتبار مطابقتها للماهية الحقيقية وإن كان باعتبار خصوصية فجماز من قبيل استعمال المطلق في المقيد كاستعمال الأسد فيه هذا ما ذهب إليه المبرمج والمحققون فتعريف العلم بالجنس عندهم حقيقى واختار الرضى أن تعريفه لفظى كما أن تانيث غرقة ورشوى ومحمراء ونسبة كرسى لفظى لا فرق بين علم الجنس اسم الجنس في المعنى بل في الأحكام اللفظية

قول والموصولات اه اعل ج يكون الموصول في مرتبة اسم الإشارة واشتركا في الابهام والتعيين باسرها ج اعل الإشارة
والصلة وتفاوتهما وضوحا بحسب تفاوت الإشارة والصلة في الوضوح ذهب الخفش الى ان ما فيه الامن الموصولات
تعرفت بها وما ليست فيه الامن وما قتر بغيره لانه في معنى ما فيه الامن الموصول على هذا في مرتبة ذي اللام واليخه حسيته
وجمها **قول** العهدية او البنسية في التسهيل فلان عهد دلون محو بها محو جنس او علم في عهدية والافه جنسية
وفي شرحه هذا مذهب الجهمي وذهب ابو الجابر يوسف الى ان القسم واحد وهو العهد للربا الجنسية اللام التي للحقيقة
من حيث هي وبلاستغرافية التي للحقيقة من حيث تحققها في جميع الاقسام فيصح المقابلة بينهما وانما تعرض الاستغرافية
كونها من فروع الجنس لدفع وهم الاستغرافية لافادتها الشمول ليس فيها معنى التعريف ولم يذكر العهدية الذهنية
لانها من حيث استعمالها في فروعهم مذكورة ولذا توصف بالجملة الخبرية **قول** اللام الزائدة وهي فيما وجب تعريفه او تباين
في التسهيل وقد يعرض زيادتها في علم وحال وتغيير ومضات اليه تميز **قول** بدل من اللام اه معنى كونه بدل من اللام انه
مستعمل في موقعه والاصل اللام في شرح التسهيل لابن مالك لما كانت اللام تدغم في اربعة عشر حرفا فيصير المعرف بها كانه من المعنا
العين الذي فاوه هرة جعل اهل اليمن ومن داناهم بد لها ميم لان الميم لا تدغم الا في الميم والميم حرف تعريف
عوض اللام في لغتهم وليس معناه انه منقلب من اللام كما قلبت بالراء في الرحمن **قول** نحو يارجل اه
اسم الجنس الذي قصد به فدم معين فان تعريفه بالنداء اما العلم المنادى فتعريفه بالعلمية والنداء افاد زيادة الوضوح
وهو المختار وقيل انه عرف بالنداء بعد زالة العلمية **قول** اه اذا صار لرجل اه يعني انه كان في الاصل معقبا باللام توسل
لندا فما باق ثم حذف اللام واي لكثرة الاستعمال صار يارجل **قول** ولا يستلزم معنى الاضافة اه فان لفظ احد في الاثبات
لواحد بهم كالنكرة لا للمعروف فمن قال انه تكلف فقد تكلف **قول** لانه ان صدق اه هكذا في التقليد النقول والتقابل بين
الاقسام الثلاثة بالذات وقولهم اللقب لا يشعري علم او ذم لم يقيد باعدام التصدير بالاك لام يدل على ان الفرق بينه و
بين الكنية بالحيشية فاشعار بعض الكنى بالذم واللام كالي الفضل والي الجمل لا يضر عبارة الضمير يشير الى هذا
فانه قال لا حرام اما اسره هو الذي لا يقصد به مدح او ذم والقب هو ما يقصد به اذم او ما كنية وهي الاب والام
الابن والبنات مضافات انتم بعض اهل الحديث يجعل العلم المصدا بالاك لام مضافا الى اسم حيوان او صفة كالي اسر
كنية والي غير ذلك لعل كاي تراب كذا في حاشية الفاضل الجليل على التلويح وهذا الاصطلاح جعل صاحب القاموس
لبو الغضاهية لعل كاي كونه كنية وصاحب الصحاح جعله كنية على الاصطلاح المشهور **قول** فم كنية كنية اي شتر
وعرضت كالكنية سواء لانه يعرض بها عن الاسم والكنية عنه العيب يقصد به التعظيم الفرق بينه وبين اللقب هو ان اللقب

وما قيل ان الاحاد احتراز عما وضع للاحاد في نفسها وما قيل ان الاحاد احتراز عما وضع لكمية المسافة نحو
 الغرض والميل وعن نحو الذراع فانما يصح لو اريد بالكمية المقدار الشامل للعد والمساحة والذراع ولا يخرج
 عن التعريف ثلث جماعات لانها اجاد الجماعة **قوله** فالاشياء هي الفاء لتفصيل الحد لا يخفى انه اذا كان الاشياء هو لعد
 والاحاد عبارة عن كل واحد منها يكتفي في الحدان يقبل لكمية الاحاد والكمية الاشياء وما قيل ينبغي ان يقرب المراد بالاحاد
 الوحدات القائمة بالاشياء واسم العدد موضوع لكمية وحدت الاشياء لا لكمية هافيه ان الوحدات المنفردة
 او المجتمعة نفس العدد لا لكمية **قوله** فظهر من هذا التقرير ان هذا تقرير لا يرضى به المصرح فانه قال في ايضا
 المفصل العدد مقادير احاد الاجناس في الواحد الاثنان على ذلك ليس بعدا وانما ذكر في العدد لانه محتاج اليه في بعد العشرة
 فهو ما خرج من العدد ولو قلنا ان العدد عبارة عن مقدار الشيء عليه من وحدة وخبرها دخل الواحد الاثنان في
 العدد انتهى وليت شعري بعد ما صرح المصرح بخبرهما عن التعريف اذا اخذ لفظ الاحاد كيف يعتز به في الشرع الرضى
 عدم صحة التعريف بخبرهما عنه **قوله** وان لم يكن اذ الواحد ليس بعد دعنا كلهم لان العدد تسم للكم والواحد ليس
 بكم اما الاثنان فعند البعض ذكر الله وجوها ضعيفة تفصيلها في شرح حكمة العين **قوله** بل لما قالوا كماله اصل في التا
قوله او بسقاطها فان الاصل في الثلاثة واخواتها ثبوت التاء في شرح التسميل للفاضل المصري الثلاثة واخواتها اسماء
 جماعات كزمرة وامة ووقفة وعصبة وميعة وسرية وقفة وعشرة وقبيلة وفصيلة فالاصل ان تكون التاء لتوافق الاسماء
 التي هي منزهة عنها فاستعمل الاصل مع العدد المذكور لتقدم رتبته وحذفت التاء مع المؤنث لتأخر رتبته وميدل على ان
 اصلها التاء ان العرب اذا قصدت مجرد العدد تقول ثلاثة نصف ستة وفي الرضى ان موضع على التانيث في الاصل ان كل جمع
 انما يصير مؤنثا في كلامهم بسبب كونه على عدد فوق الاثنين فاذا صار المذكور في الحال مؤنثا بسبب حروض هذا العرض **قوله**
 العدد في نفسه اولى **قوله** الى عشر كذا في النسخة التي بخط الشرح ونسخة الفاضل اللاهوتي وفي بعض النسخ
 الى تسع وهو هو **قال** او بالجمع اي بالجمع وما يحوي مجاز **قوله** او امتزاجا ليريد خله في قوله او بالعطف كما في الر
 بناء على ان اصلها العطف لانه من المركبات الامتزاجية كما سبق ذكره وان تضمن الجوع اعتبار الاصل مما قيل ان الصواب ان
 يقول وتنفما فليس بصوابا فليس في الاصطلاح مركب **قال** ومنه في الخبر اسم فاعل من حد يحد حدا واحدة اي نفوذ
 فالواحد بمعنى المنفرد اي للعد المنفرد فالمراد من الواحد الوحدة لكونه عددا منفردا ولا حاجة الى التلخيص فلسفي بان يقسم
 الوحدة بواحد اما لانه واحد بذاته كالضوء معني بذاته واما لانه من انواع المتكررة مع انه غير تام لانه اذا اعتبرت الوحدة
 واحدا كان من المعدودات لا من الاحاد في الاقليل ان الواحد ليس بصيغة وكذا غيره من الاحاد فاذا جرى شئ

منها على موصوف فعلى تأويل معد وجه هذا العدد ولذا يحجم على حدان لأن فعلا تألأ غالب في الأسماء ولم يجمع على فواعل
مع أنه الأصل في الأسماء لكونه في الأصل صفة تقول مررت برجل أحد وامرأة واحدة فروعى جانباً لاسمية بأن
يجمع على وحدان وجانب الوصفية بأن لم يجمع على فواعل **قال** ومائة أصله مائة كسدية حذف لامها فلزمها التأنيض
منها كما في غرة وثبة ولما يكاد ما حكى لا خفت رأيت ميماً بمعنى مائة وفي الصحاح أصل مائة ماى كحوى الهاء عوض من الياء **قال**
تقول واحدثنان فهذه الأعداد وما بعدها موقوف على محكية عما هو الأصل فيها في لفصل العدد موضوع على الوقف تقول
واحدثنان ثلثة فحينئذ على ذلك ترك الواو بينهما منصوبة محلا على أنه مفعول تقولان لمع تقول هذه الكلمتان فاذكرها
التعداد لأن أعرب الآخر لا دخله في بيان استعمالها أقوله وينوئيد تكسر الشين جملة معترضة بين المعدودات والألف
في ثنائز وثلثان جوههم وليس علامة الأعراب وكذا الواو في قوله عشرون وأما قوله ثمة بالعطف فيها فهو معطوف
على تقول بتقايير تقول وقوله مائة والف مائتان والفان مذكورة على سبيل التعداد مفعول تقول المقدار ههنا المعطوف على
تقول السابق اذ لا يمكن جعلها مفعول تقول المذكور ولا التوسط قوله ثمة بالعطف بلفظ ما تقلد فيها **قوله** اعتبار التانيث لهما
في الأيضام وإنما كان كذلك إجماعاً وأبالتأمل ذكر فيها فوق لأشياء لأن الثلاثة جماعة فافهم الجماعة في المذكر لانه السابق ثم
جاءوا إلى المؤنث فذكره إرادة الفرق بينهما انتهى إنما كان على خلاف القياس الظرفي الثلاثة فما فوقها لأن مذكر
الثلاثة فما فوقها جماعة فيصير إيراد التأنيث فيها فافهمها بهذا الاعتبار في المذكر لكونه سابقاً في الاعتبار ثم جاءوا
إلى المؤنث فتركوا التأنيث فيه للفرق بين المذكر والمؤنث اذ لو اورد التأنيث فيها لزم الالتباس في صورة حذف المميز في ما لا علاقة
فيه ولو اورد تأنيث لزم اجتماع علامتي التانيث من جنس واحد في كلمة واحدة فيلزم التأنيث في المذكر وعدمه في المؤنث
فقوله اعتبار الآخر نكتة صحيحة لا يراد التأنيث وحصول الفرق بينهما نكتة للزومها في المذكر بما نقلنا لك ظهري تانيث
ثلاثة فما فوقها لكونها في نفسها جماعة لأن موصوفها جماعة وتانيث العدد لا اعتبار بالمعدود مؤنثاً على أقل فإنه تطويل
من غير حاجة هذا الوجه أظهر من الخف مؤنة لأنه لا يحتاج إلى ثبات كون التانيث هو الأصل في الثلاثة فما فوقها كما نقلنا من
شرح التسهيل في الضم قيل فعل هذا الحق التأنيث في ثلاثة فما فوقها قياس هوينا فانتقد في بحث وزن الفعل أنه لو كان غير
قابل للتأنيث قياساً لمرج أربعاً فاسمى به فان لحق التأنيث للتأنيث وليس يشبه لأن لحق التأنيث فيها بخلاف القياس الظاهر المطروح في
كل الأسماء وما قالوا به إنما هو وجه لصحة المحقق بالتأويل على خلاف الظن **قوله** فترايد المذكر للمؤنث والمعتبر في التذكير
والتانيث حال المفرد ان كان المعدود جمعاً لا لفظ المعدود وان كان اسم جنس أو اسم جمع فان كان مختصاً بالمذكر ثبت التأنيث
وان كان مختصاً بالمؤنث حذف وان كان محتملاً لهما جازاً لا هراً ان اذ انحصرت على المحتملين فالاعتبار بذلك النص

ففيه تفصيل في الرضى وإذا كان المعدد مصفة نائبة عن الموصوف يعين حال الموصوف قال الله نعم جاء بالحسنة
فله عشر أمثالها أي عشر حسنات مثاها وإن كان مما لا يدخله التاكيد والتأنيث ينظر إلى اللفظ فيوث نحو خمسة من ضرب
يذكر نحو خمس من البشرية **قول** وخير الواحد ظاهر لا يدل على أن أحدا مغير الواحد واحد من غير الواحد والمفهوم من الرضى
أن أحدا الصلة وحده مفتوح الحاصفة مشبهة بأبدل الواو المفتوحة بالهزة على خلاف القياس لأن اتفاق واحد في صله وحده
أبدل الواو المكسورة بالهزة على القياس عند المازني كوشاح وإشاح وخلافه عند غيره فعلى قوله لا غير يدل على ما في
القاموس **قول** إبقاء الجزء الأول فيما حال من فاعل تقول مبقيا لا مفعول له لعدم صحة التعليل وكذلك ذكر الثاني عطف
عليه أي مذكر الجزء الثاني في المؤنث وكرامة مفعول له للثاني كذا في مورد الجزء الثاني مذكور في الذكر ككرامة اجتماع تأنيثين
وما قيل لم كون المفعول معرفة وهو غير جائز عند الجمهور فسوف قد وقع في التنزيل لمعلون أصابعهم في إذا فهم من القوم
حذر المؤنث وفي الرضى ويعزى إلى لياشي وجوب التذكير للمفعول له المشابهة الحال التمييز وقول حاتم وأغفر
الكرامة إذا خارة قاض عليه **قول** بدل من لم الكلمة اعنى الياء لانه من المختص وأما أنتان ففي التأنيث لأن هزة الأصل
عوض منها أي من الياء **قول** لانهما وجب قيل الصواب فلا زنة والجواب انه جزاء أما بتقدير فيقال حذف الفاء في جواب
أما جازع قول محذوف نص عليه في الرضى **قول** لانه منصوب أنه قد عرفت تحقيقه ومن قال أن الأعراب المحلى أن يكون
المبني وعشرون ليس مبنيًا وهو ظاهرا المحتمل أن يكون محكيًا فالصواب المنصوب بتقدير الشغل آخر بالحركة الحكائية
فقيه غلط بوجه أما أولا فلأن الأعراب المحلى يكون للمبني قالوا يحب بالرفع في المعطوف على اسم بعلامه مضي الخبر لا على محل
ورفع ظريف في لا غلام رجل ظريف في الدار محلا على محل لا غلام رجل وأما ثانيا فلأن عشرون مبني كونه حكاية عن المبني
أعني عشرون على التعداد وأما ثالثا فلأن شغل آخر بالحركة البناءية لا ينافي الأعراب بالحرف **قول** لأن المعطوف به تعليل
لغير **قول** أعطف تلك العقوق أهصل المعطف ههنا بعبط العقوق على الزائد مع ازعطف الزائد على العقوق أيضا لأن الزائد
أكثر استعما لا يقينية قوله التسعة وتسعين بخلاف قوله ثم بالعطف على ما تقدم حيث جعله شاملا لها كما هو ظاهر **قول** كذا
ذلك الزائد جعل الجار والمجرور حال عن الزائد العقوق معا كما في الخبر لأن الاحتياط إلى التقييد فيما وقع فيه التفسير هو الزائد
العقوق **قال** أنه والف بالوقف كسائر الأسماء السابقة وأورد الروي بينهما ليس بعد مضمحلها بخلاف العقوق السابقة **قال** أن
والفان لم يرد جمعها لعدم كونه من المعدد في نفسه وإنما يصير من المعدد بالتركيب بلفظ المعدد نحو ثلث مئات وثلث
الوف كالواحد الاثنين كما مر نقلا من إيضاح **قول** أو واحد أعطف على واحد فيكون مثالا للمؤنث عطف فيه الزائد على الثاني
قوله ومائة واثنان اثنتان عطف على مائة أو واحد هكذا فكلمة من عطف الزائد على المائة أحدها مثال للمذكر الآخر للمؤنث على

الطريقة السابقة وعطفت او واحد على مائة ومائة على احدى بان يكون مثالا للموت عطفت فيه المائة على الواحدة
 الى اخره امثلة وهم يابى عنه الطريقة السابقة فمن اريد مثل المذكور مثال الثمن في ثوبه اريد مثلك احد اعطفت لثوبك
 المائة وترايباق الامثلة ثم المحوالة بقوله ويجوز العكس في لكل **قوله** قال الشاعر الخواص المقصود منه ان قوله وشه
 حذفنا معنى انه على خلاف القياس فلا كفا على الكثرة قياس ليس معنى انه غير يصح بل هو قول مخفوض واما
 سببه النسب والشعر والغرام مطلقا وهذا اذا كان المعنى جارا لما اذا كان صفة نحو قولك ثلثة تصالحوا حسن
 الاتباع **قوله** النسب على الحال من الصفة وهو اضعف لاستعماله في التفسير كذا في شرح التفسير قال المجموع جمع التفسير ان
 فان كان له جمع القلة يوفى بها كذا في قوله في جمع الكثرة وان لم يجد جمع القلة في الجمع كذا في قوله في جمع الكثرة
 المكسر نحو سبع سنبلات مع وجوه سنبلات خمسة اذ واج سبع بكرات واما جمع المذكور السالفة فلا يميز كما
 سببه **قوله** ومعنى وهو اسم الجمع واسم الجنس لا كثر فيه ان يكون مجزوا **قوله** لا يكثر في اسقاط التاء في
 ثلثة واخواتها لو اجاب الضيفت الى ثلثة واخواتها واجاب الضيفت الى لثان ميزها في اللفظ لفظا مائة وهو ثلثة لفظا
 الف وهو **قوله** ان كان قياسها الى النظر الى كون ميزها مجزوا فلا ينافي عدم مجي اضافة العدد الى جمع المذكور
 السالفة **قوله** في صورة جمع المذكور السالفة **قوله** لا فاعلم اختلاف ما بين اثنين في الجمع على انه جمع مائة بالواو
 التثنية على الشذوذ كارضين وقال لا خفشان وزنه فعلى كفسلين فهو اسم الجمع وقال للبعض ان اصله واى ككف
 جمع مكسر قلبت ياءه الثانية فواو على المقادير هو في صورة جمع المذكور السالفة **قوله** ان يلى التمييز الجمعي الى التمييز
 الذى يذكر المئات كما يقرب مثلا ثلث مئاة رجل كذا نقل عن الشهور والتمييز فاعلم ان الجمع مفعول بعد التثنية
 اذ اى اخذ التمييز الجمعي بعد ما هو في صورة الجمع عادة فالضمير المستتر في نحو راجع الى التمييز الجمعي مفعوله **قوله**
 فلتعد الاضافة حكي الكسائي ان من العرب من يضيف عشرون واخواته الى الميز منكر ان نحو عشرون وعشرون معا
 نحو عشرون ثوبه وعند لا كثرين هو شاذ لا يبنى على مثله قاعدة كذا في شرح التسهيل المصنف **قوله** قليلا
 من حيث اللفظ فان لفظ المفرد اقل حروف اللفظ الجمع غالب كذا في حيث المعنى فان الجمع في معنى واحد واحد واحد واحد واحد
 كذا في كثر في قوله تعالى **قوله** في الاعمال ما يقد بذلك لان استعمالها مع ميزها
 الاعداد واقعة في الضم ان لم يكن مضافا اليها ثلث اخواته جمعت اضيفت الى المفرد ايفه فهو مئاة رجل **قوله**
 مفروض في شرح التسهيل ان العرب لا يجمع المائة اذ الضيفت اليها واحدة الا قليلا **قوله** مخفوض مفرد جاء منه مفعول
 الشارح **قوله** في شعر اخى الفوق اثنين عاماء فقد هبلا اذ قد والفتاء وجاء ايفه في قوله الكسائي ثلث مائة وسنين

بالاضافة واجاز ذلك الفهم وذلك قليل في الاستعمال اذا في شرح التسهيل **قال** اذا كان اه اي هذا الاستعمال المفهوم
 مما تقدم من اثبات التام في المذكور اسقاطها في المحدث في ثلثة الى عشرة اذا كان المعدد ولفظه متفقين في التذكير
 التانيث واذا كانا مختلفين فالوجهان فكان اللائق تقديمه على بيان احوال المميز لان عمله كان تذكير لفظ المعدد ^{فيث}
 انما يعلم من المميز قدام ذكر المميز **قوله** بان يكون المعدد اه سواء وقع تمييز كما في مثال المشعر او موصوفا نحو اشخص ثلثة
 او ثلث ولا ينتقض هذه الضابطة بثلث مائة ولا العكس ثلثة اذ حيث يجب تذكير في الاول التانيث في الثاني سواء كان
 المعدد مذكرا او مؤنثا لان التذكير والتانيث فيهما بواسطة لفظ المائة والالف كما عرفت ليعبر بهما عن المعدد وجب التمييز
 بلفظ ميزهما اعني رجلا وامرأة مثلا **قوله** تميز زاد للتخصيص على استعراق التفرقات الفصل المنفي في العموم
 بخلاف المنكثرة في سياق التفرقة نصفه اي لا يميز غير اصله فيكون او منثنى او مجسما **قوله** لا يلائم اشارة
 الى ان ليس المراد بقوله لا يميز واحد ولا اثنان انه لا يميز كذا المميز بعد ^{في} في قوله المميز فيكون منافيا لقوله استغناء
 بلفظ التمييز عنهما فانه يدل على ترك الواحد والاثنين بل المراد انه لا يميز بينهما ثم عدم الجمع يحصل بترك الواحد
 والاثنين وبترك المميز فاضرب بقوله بل يدكرون لتعيين الاحتمال الاول كما هو عليه التعليل **قوله** استغناء
 وهو علة للنفي لا للمنفى اي ترك الجمع بينهما بطرح الواحد والاثنين استغناء بلفظ التمييز عنهما **قوله** لا يصح ان يكون
 تمييزا لهما وهو المفرد والمنثنى في الاثنين واحترز به عما لا يصلح لذلك كالمنثنى المجموع في الواحد والمجموع في الاثنين
قوله اي الصالح لان يكون تمييزا اندفع بهذه العناية ايراد الرضى بان هذا التعليل لا يستمر في نحو واحد
 رجلا اثنان **قوله** وبصيغته اي بصيغته بقرينة المقابلة **قوله** فان من صيغة اه اعني الجوهري
 الحياة كاهو المعنى الحقيقي للصيغة فلا ينافي السابق **قوله** فاقلت ما احاصله ان المدعى عام كاهو الدليل خاص لانه
 انما ينتهض فيما اذا ورد مميز الاثنين مفردا فانه صالح لتمييزه لكن في مبنيا للجنس لاجزاء في قول الشاعر ثنتا حفظا و
 الاستغناء بلفظة عن لعدم ثمة لا ثنائية منه **قوله** ينبغي ان يعتبر اه يعني ان اللائق والقياس ان يعتبر في الاثنين ^{منثنى}
 رعاية للموافقة بتميز سائر الاحاد بقدر الامكان فالمراد ليس صالح لتمييز الاثنين قياسا وما وقع في الشعر شاهد للضرورة **قوله**
 معنى الكلام خلاصته ان معنى ^{الاحاد} لا يميز بينهما وبين تمييزيهما استغناء بلفظ التمييز اعني الصيغة من غير اعتبار علامة
 الاحاد والتثنية عنهما لانه بالحاق علامة الاحاد بلفظ الواحد وبالحاق علامة التثنية بلفظ الاثنين فلا حاجة الى ذكر الواحد ^{منثنى}
 وانما قال لا يبعد لان فيه حلا للفظ على خلاف الظاهر السابق الى **قوله** فاخترنا اه دفعنا ما يرد من ان هذا التوجيه حصل لنا
 طريقا للبيان الجنس مع الواحد والتثنية وكل منهما مغف عن الآخر فلا يصح ان لفظ التمييز ^{منثنى} عنهما فحين لم يحرق العلامة اخف

فاختاروا هذا الذي يقال وتقول عطف على قول السابق وكلاهما بصيغة الخطاب لبيان موافقة ما بهد من قوله
وتقول حادي عشر قوله بصيغة الخطاب بقوله واشتقت قلت فترى قوله أي في الواحد بعد عنده بالمراساة إلى أنه
منفرد عما سواه من أجاد المتعدي بهذه الصفة أي التصدير لا يشاركه فيها غيره **قوله** أن تصير مصداقاً للفاعل
ومفعولاً محذوفاً فإن قلدهما الشرح **قوله** على هذا القياس أي قياس الثاني لا حاجة إليه **قوله** فلا يجوز أن لا يثبت
عقلاً **قوله** لا يثبت اشتقاقاً وذلك لأن اسم الفاعل اشتق من فعل لم يقرب به بمعنى حدوث ولا فعل فوق العشرة ^{للعشرة}
وأنه بان في الفعل نحو شئت من الشيء إلى عشر من مائة من وجوه من مائة فانه لم يدر أين يقع سبع تسع أما هو ليس
الحال أن كان في صورة اسم الفاعل كالحال والظاهر أن معنى ذلك لا يدل على معنى حدث فاقوله وإنما مفعولاً للواحد في مرتبة فلا بد من
أن يبنى من أول جزئي المركب لا يحتاج إلى مصداق فعل **قوله** أي مرتبته من المتعدي في نفسه كذا النظر إلى عدته في جمع
مقابلته باعتبار التصدير فانه حالة بالنظر إلى المتعدي **قوله** في المثالين عطف فقليل العمل إلى الواحد ويجعل الفاعل مكان الاسم
العين مكان الفاعل لتسكن اليك فيه كذا في الثاني عشر من أفعال المركب كذا في الوصل **قوله** تقول في المصنفين
وأما العشرة والثلاثون إلى التسعين المائة والألف فلفظ المقر من المتعدي ولفظ المبدأ فيها واحد وكان القياس العاشرة
والثلاثون كذا في الضم لما تركها الشرح **قوله** أي من أجل اختلاف الاعتبارين لا يعني أن قيل أنه من أجل اختلاف
الاعتبارين بواسطة استلزامه اختلافاً لاضافتين استلزاماً ما بين أن التصدير يقتضي الإضافة إلى الأقل مرتبة
والحال يقتضي الإضافة إلى المساوي وإلى ما فوقه إذا لم يرد في الواحد في المثالين **قوله** بالإضافة أنه وإذا
نصبت به فأنما تنصب إذا كان بمعنى الحال والاستقبال لا بمعنى الماضي بالإضافة وهذا أكثر من النصيب في الأسماء
الفاعلين فأنما متساويان فيها أو النصيب كذا **قوله** بالإضافة ولا يجوز عند الجمع أن ينصب بإضافة الباء إلى الفاعل
حقيقة ونقل الأخصر عن ثعلب جاز ذلك قال لا خفت قلت له إذا جرت لك فقد اجزيت به جوي الفعل فليجوز أن تقول
ثلثت ثلثة قال نعم على معنات ثلثة وجعلت لثلثة ثلثة بضم نفسه ^{الثنيتين} **قوله** أي حديثاً وعدة الظاهر
إلى أصله وإلى فوقه إذا عد المضاف إليه نفساً أصله إلى مساوي أصله لا إلى غير المتغاير باعتبار كونه صلاً لا كونه مضافاً
اليقوله لا مطلقاً فانه إذا ريد في المفعول أحد ثلثة في أحدهم **قوله** والرابع لول التامسة زاد هذه العبارة للاشارة إلى
أن قوله ثالث ثلثة مذكور بطريق التمثيل والمرد قبل ثالث ثلثة وأمثلة من نحو اربع اربعة وخامس مستغفرك أي أحدها
باعتبار وقوعه في أحدهم المراتب ليس إذا نه قبل ثالث ثلثة باعتبار وقوعه في أحدهم المراتب فانه فاسد لا يوجب ذلك
الأباعتبار وقوعه في المرتبة الثالثة فقط **قوله** لا يلزم أنه أي أن كان المراد الواحد مطلقاً من خصوصية الترتيب فلو نزلنا ذلك على
حل

مع التانيث لذا ان شئنا التسهيل والجواب بدي نقول ان شئنا التسهيل على المتبادر فيصدق ان المودة علامتا للتانيث بآثارها
 جزئيا الثاني والاول ابتداء ما فافهم انه يتخبر فيه الناظرين قولنا قد اذ بعضه فهو صواب لمفعول انهم حشمت ان علامتا
 التانيث في هذي كسر قال قال بازانة ذكرناه في الرضوخ قال حقيقة في اصطلاحهم لو كان اول الخيلون ان يكون حيوان
 انتم لا ذكر لها من حيث التجوز العقل انتهى لكن مادة النقص فيه متحققة فلذا قال اول قوله ليس بان الله اهيد خلف فيه
 ما لا يكون بان الله شيء معين او يكون بان الله شيء لكن لا يكون ذكره كالظلمة فان في مقابلتها النور وليس كذلك وان كان بان الله
 ذكر لكن لا من جنس الحيوان كخضاه فكلها مؤنث لفظ قال اذا اسند الفعل الى المتصرف فانه يجوز التأني وتركه في نحو
 المرأة ويتبين تركه في نحو اكرم بنيد عند من اسند اكرام الهند كذا الحال في شئ الفعل فاللاحق ان يقول الشرح
 الفعل التصديق وشي به لا فصل كما هو الاصل قال في التاء اي غلبا لان مقدره حذف فامم الضمير المؤنث للغير حقيقة
 نحو الا من اقبل اقبلها وحكي سيدويه عن بعض العرب قال فلانة وفي بعض نسخ المتروك لانه اي اجبة قوله لا اذا كان
 والا اذا كان جحفا فلانه في بيانه بعد قوله حكم الجميع فهو بمنزلة الاستثناء ايضا فعلى الشارح ان يستثناء ايضا
 لما لا اختيار في لحاق التاء وقم فصل الا وقد جاء القرآن بذلك في قوله تعالى ان الذين آمنوا بالآيات احسن
 بسبيل الاجماع في قوله ثم رجم الشمس القم فاذن الامر ان مستويان كذا في الايضاح قوله وانت في غير الحقيقي
 ما لم يكن علما للذكر نحو طلحة فانه لا يقبضات طلحة الا عند بعض الكوفيين وعدم السماع مع الاستقراء قاض
 عليهم وذلك ان الوضع العلمي يخرج من موضوعه وجعله لما هو له فصارت التانيث نسبيا منسيا فاعتبر المعنى
 بخلاف اسم الجنس لها اعتبارا تانيثه في منع المروف في الجملة بالتاء الا ان يكون حاله في نفسه بخلاف تانيث الفعل فان حال
 غير ولا يتعد ان الله له عدم قوته ثم ان المؤنث اللفظي قد يكون حيوانا نحو حماره وجملة وقلمه ثم لا يستوي في قوله لا ان
 فيقول من قال ان تانيث قالت في قوله ثم وقالت ثم لا على انما كانت انتم غير مستقيمين واستحسنه ضعفه نحو
 قال الممر في الايضاح اذا جاز هذا محالة ذكره ثلث من البطا ذكرهم التصريح بالذكورة فليجرب قالت ثم لا بالتاء مع كونه
 ذكر انعمي ثم ذلك على قول ابن السكيت فانه لا يجوز تانيث فعل المؤنث اللفظي اذا كان لمذكر سواء كان علما له ولا تانيث
 عند التانيث طلحة قولنا جعل بعض الشارحين ان فعند قولنا وانت في ظاهره الحقيقي بالخيار اناسه قوله واذا
 الفعل اليه فالتاء عند الشرح محض صواب ولا يخفى ان هذا الفرق انما يظهر اثره في بقاء العلم بعد الاخراج قطعيا وعلا
 كما بين في الاصول لا فرق بينهما في اخراج بعضا يتاوله قوله الى المؤنث الحقيقي ظاهر ان اوضحه في قوله
 التانيث في اورد المثالين مما فيه الفصل غير الا ان لا يجوز في الفصل ان لا تخرج التانيث في الرفع نحو اقام لا هند قوله في

الجمع ما والواو والنون قوله لو كان جمع المذكر السالم لآ في بنون فانه يحتمل التأويل لانه نعم منتهى به بنوا الوتر اثنان
لانه في حكم الجمع المكسر لتغير بناء الواحد فيه لآ في الجمع السالم الذي في احد مؤنث نحو لاضوف سنون فان حكمه
حكم الجمع المؤنث السالم من جواز التأني وتروكه لان حكمه بالجمع لآ في التأني فلو او والنون في بعض عن لآ في التأني ولو اريد
من قوله جمع المذكر معناه الاضمار في جعل السالم في الذكر فيحتمل الاستثناء المذكور كما لا يخفى قوله واحدة
مؤنثا تحقيق التانيث كسوقا ومجازيه كدراومذكر تحقيق التذكير كرجال ومجازيه كايام وسواء كان الجمع جمع
التكسير كما في الامثلة المذكورة او جمع المؤنث السالم كالزنيات الطلمات جميعا لان العرفان في هذه صوغا بنية فيجوز فيها
التاء وتركها قال حكوا ظاهر غير المؤنث الحقيقي أي مؤنث ظاهر غير المؤنث الحقيقي فلا يشمل المذكور على وهم ولا فوق بينهما
الآ في شيء واحد وهوان حذف العلامة مع الجمع احسن منه مع المفرد لكون تانيثه بالتاء وبيان هو كونه بمعنى الجماعة كما
لم يعتبر التانيث الحقيقي الذي كان في المفرد لان المجاز الطاري في الذكر الحقيقي كما ازال التذكير الحقيقي في رجال وانما
لو بطل الجمع بالواو والنون التذكير الحقيقي لبقاء لفظ المفرد فيه فاحترقوا بخلاف جمع المؤنث السالم لتغير المفرد فيه
اما حذف التاء نحو مسلمات او بقلب الالف فيه نحو محليات وجمرات فيجوز فيه التاء وتركها كما في الجمع المكسر
قوله من جموع التكسير الصواب تأخيره عن قوله غير جمع المذكر لانه بيان لما يقبل التحصيل ان يراود جموع
السالم كالطلمات في الرضى وضيم العاقلين كبا والواو والنون اما او نحو الرجال الطلمات خضروا انظر الى الفعل اما
ضمير المؤنث الغائب نحو الرجال الطلمات فعلت نظر الى طريان معنى الجماعة على اللفظ قوله ولا يفتحات لبقاء اللفظ
المذكر الحقيقي فيه قوله المقرون بالتاء السالم لانه كونهما علامتا على المقصود لتأني ان تكن ضمير افه دالة على انهما
مقام قوله في كونه جمع للمؤنث الحقيقي المجاز في جمع التكسير او سلا منقول النساء الزنيات الدور والظلمات والقرية
على اعادة هذا اللعن من قوله والنساء مع ان الظاهر ان يراد بالوصف المختص وهو كونه جمع التكسير للمؤنث الحقيقي
مقابلته بالعاقلين أي الذكور العقلية في غير العاقلين اما بان يكون ذكورا وهو المراد بالنساء او بان يكون عقلا وهو
المراد بالايام قوله وان لم يكن من العقلاء وانما ترك المصدر مبالغة لانه علم من قوله والنساء بالطريق الاصلية
لذا اجاز في جمع المؤنث لعاقل فيجوز انشاء الذكورة او لآ في النون كان جوازا اذا اتفق الذكور على العقل او قوله جمع المذكر
سواء كان جمع تكسير نحو لايام مضيت ومضين او جمع سلام نحو الجنابات جميعا جنبا هو القدر الغليظ من الخشب
قوله غير السالم الصواب الغير العاقل كما في قوله اما في جمع المذكر الغير العاقل ان يصمدق على الرجال لانه جمع للمذكر غير السالم
مع انه لا يخفى فعل قوله هو مضموع له أي لجمع المؤنث حلقه كان لا قوله لا اصل له في التذكير لان الاصل في بيان يكون

الشيخ

مذكر احقيقا قوله في اعلى ما يقع على المنفى أى ان كان له اصل فى التذكير في اى حقه قال المتن المشية
 فى اللغة دوكون وفى الاصطلاح ما ذكر فى المتن والمناسبة ظهروا قدم المتن على الجمع لتمام عدد على عدد ولتقر به
 من المنفى وسلامة لفظ المنفى فيه البتة وكذا قوله لعدم اختصاصه به بشرط خلاف الجمع كما سيجمع قال الختم بالنصب
 مفعول لى والالف فاعله وزاد لان الحق لا يختص بالآخر قوله واخره فخره قيل انه يصدق على مسلمين و
 مسلمات فقد تبدل بهذا التقدير اشكال الاشكال الجواب ان قيد الحديثية فى تعريف الاموال اعتبارية معتبرة كما
 تقر فى محله بالتعريف بالحق اخره فخره من حيث انه محمول اخره فلا تقضى ثم يراه اذا اعتبر قيد الحديثية لاحاجة الى تقدير
 المضاد وتقدريمه لو احق هذا التوجيه حسن قوله او قد عطف على قوله اى اخره فخره قوله والاى ان لا يكون احد الامرين
 بالبرهان فانه قوله لا يصدق انه فلا يكون صادقا على المحدود فلا يكون تعريفه لانه لا يكون جامعا وانما هو كقول الكسفى
 بظواهره فان المراد بالحق هو الاطلاق لا تسمية بجمع الجزع بقوله عوضا عن الحركة والتنوين لالذين فى الواحد لان
 العادى عن البناء لا يجوز ان يعبر عن الحركة والتنوين ولما لم تقبل الالف للحركة والتنوين عوضا عنها فى هذا مذهب
 البصريين والكوفيين يقولون انها عوض عن التنوين كقولك جاءنى غلاما زيد فخذ فهايدل على انها التنوين للصوت
 يستدلون بقولهم فى الغلامان فاثباتها ليدل على انها الحركة لا التنوين لاشتراكهما فى الالف والحركة فموضع والتنوين
 فى موضع ومثلهما فى موضع نحو غلامان والغلامان وخارها زيد كذا فى الاقلية الايضاح قال مكسور وحكم الكسائي
 ان قضاها مع الياء لفتحها فى الغنة قال ابن جني فتحها بعضهم فى الثلاثة وقال المشيبانى ومن العرب من يرفع النون اذا كانت بالالف ما بالياء
 فلا يفتح ومن ذلك قول فاطمة رضى الحسنان ويأحسينان قوله لا يفتح فى الفتحات ويعدل لقل الكسرة وخفة الفتحوة
 الاصل ان الالف فى تحريك السائل كقولهم على تقدير تسليمه او تسليم كل واحد من الاشتغال وعدم الدلالة فاما مع الالف
 فلان عموم المرجع لا يقتضى عموم المرجع كما فى قوله نعم وتكونون اخفى برهين فان المرجع اعنى المطلقات حاكم للطلقات الجمعية
 والخاصة والضمير مختص بالجمعية فاما عدم الدلالة فلان ما اجمعوا عليه من ان علامة التنشئة الالف لئلا يكون النون
 عوضا عن الحركة والتنوين فليدل على ان النون ليس جزءا من الدال لا يجوز ان يكون شرط الدال لكونه عوضا لا يقتضى الا
 بالعوضية قوله صرح ان يراه وكذا صرح ان الدلالة المذكورة عرض من الاموال الثلاثة باعتبار كونها عرضا من محمول الامر
 بناء على التزم الثالث لهما والامر باخره قوله ونون مكسورة عن قوله ليدل كما فى الباب قوله يعنى الواحد حقيقا كان واعتبرا
 فانه يفتح تنشئة اسم الجمع بالجمع المكسور الاقصى على تاويل فحين كمالين وقومين قوله باحتساب دخول تحت اليعنى
 ليس المراد من كل من جنسه ان يكون متفقين فى الحقيقة بل فى الجنس الذى وضع ذلك المنفرد له سواء اتفقا فى الحقيقة
 كمالين

او اختلاف كمال يعني لانسان وفرس **قوله** الموضوع للمعنى الام للوضع اعني تعيين اللفظ لا لا على وضع نفسه
او بغير تعيين شمل المتن المجاز ايضا كالاسدين **قوله** بوضعه احد احد من المتن المشترك باعتبار تعيينه كالقرين الطاهر
المعنى فان دل على ان معه مثله باعتبار دخوله تحت جنس المفرد الذي وضع لذلك الجنس لكن لا بوضعه احد **قوله** المشترك
بينها اشارة الى ان اشتراك الجنس بينهما مفهوما من لفظ المتن **قوله** لا يستحق له هو ما وقع في تعريفه لذكر السلام في قوله
ليدل على ان معه مثله اكثر من جنس يدل على ان المراد من قوله مثله التثنية في الوحدة ولا يدل على ان لا يراد التثنية في الجنس مع التثنية
في الوحدة **قوله** اشارة الى فائدة اخرى انه ليس اخلاق التعريف **قوله** باعتبار معنيين مختلفين اي غير اخلايين تحت جنس
المفرد وعمله سواه كانا حقيقين كالشجر او مجازيين كاليدان في المنفعة والقدر او احدهما حقيقيا والاخر مجازيا كالاسدين
اذ الوباء الاسد والرجل الشجاع لاجل الغرض لم يقيد الاسم بالمشاركة وما حذرنا من توجيه السؤال لاني وان قد ماتوا هم
من ان الكلام في تشبيه المشترك وان كان لا يوجب باعتبار معنيين مختلفين ومتنى التعليق ليس كذلك **قوله** بعضهم هو
الاندلسي من تبعه فانه قال يقال العينان للباصرة والباوية **قوله** هذا الى انه لا يجوز تشبيه الاسم باعتبار معنيين مختلفين **قوله**
جلان يجعل الام او تقول من شرح المفهوم المشترك في توجيه بحث ما اولا فلا بد من يكون تشبيه التعليق كما ساكنها واحدة تحتها
وهي ان يسمي احد المتصاحبين او المتشابهين باسم الاخر **قوله** الام بمعنى السمع معناه قال في شرح التسهيل ان
تشبيهة مختلفي اللفظ تحفظ لا يقاس عليهما ثانيا فلان تشبيه الاسم انما يكون باعتبار معنيين مختلفين للمفرد في نظر
بقصد فادته ولا شك ان قصد التشبيه في قرين افادة نفس الالب والام والقمر والشمس لان حيث انهما
مشتركان في كونهما مسمى بالالب والقمر فتاويل الابوين مثلا المسميين بالاب لان كان صحيحا في الواقع لكن ليس كذلك
في نظر التشبيه فان المقصود من قوله تعز وقره ابوك على العرش رفع الابن الخالة على العرش لا رفع المسمين بالاب والى ما ذكرنا
يشير عبارة الرضى حيث قال وقد يثنى غير المتفقين في اللفظ بعد جعلهما متفقين اللفظ بالتغليب بشرط قصر جميعا او
تشبيههما حتى كانهما شئ واحد انتهى لم يتعرض للتاويل في شرح التسهيل ان متنى التفسير نحو اجمع البصر كرتين
ومتنى التغليب يلحق بالمتنى في اعرايه وليس يثنى حقيقة ولا اشكال **قوله** لا يشهد في محله لان هذا استعمال اللفظ
في المعنى المجازي لا في استعماله في تشبيه اللفظ باعتبار المعنى المجازي **قوله** للمصدر اعتبارا من جواز ان في شرح الكافية
وفي الايضاح جوزه شاذ ولذلك قال الشارح في المصدر متردد في ذلك **قوله** يؤول الى التثنية وهذا التاويل ثابت في
نظر المتكلمين على انه اذا العلمية تنافي الاستعمال في اكثر من احد الاولات به وذلك علمتها صارت كاسماء الاجناس لان اجناس
الاجناس مشتركة في امر مشترك وهذه مشتركة في امر مشترك وهو كونه مسمى بالاجناس وال العلمية المترددة

ادخال اللام تعويها عنها فان قيل لغاها ان تنبيهها باعتبار شيكها وهو شاذ فيكون تنبيهها بغير شاذ وليس كذلك فالجواب ان
 تنكير العلم غير ضروري لانه يمكن استعماله علما في كل موضع فعمله نكرة من غير ضرورة اخراجه عن اصله فيكون
 شاذ باختلاف مثناه فانه لا يمكن استعماله علما لان تنبيهه تناق العلية فلا يلزم من شذوذه ما يمكن اجراؤه على اصله شذو
 ما لا يمكن اجراؤه على اصله وبما ذكرنا ظهر لك الفرق بين مثق التغليب في اسماء الاجناس وبين مثق الاعلام المشتركة
 حقيقة او ادعاء يكون التاويل في نظر الحكماء في الثاني دون الاول **قوله** ان لا يذكر اسم تنبيه اسم الاجناس
 والاعلام **قوله** حكم ما يتطرق اليه لا يظهر نكته وضع المظهر موضع المضم والظ حكمه **قوله** الاسم المقصود انشا
 بتقدير الاسماء ان المقصود لا يكون الا الاسم فلا يقرى مقصود **قوله** الف مفردة في الاصطلاح نقل عن ان
 مفردة احتراز عن الف مقترنة بمنزلة كحمراء وقوله لانه احتراز عن مثال زيد اذا وقعت عليه **قوله** محبوس عن الح
 لكون اعراجه تقديرا **قوله** لانه ضدا لمد واداهى مشتق من القطر المتحدى مصدر رقص رقصه بمعنى ضدا لمد واداهى
 واما القصر كضرب خلاف الطول فهو لازم مصدر رقص كرم لا يمكن بناء المقصود منه **قوله** قصصان الظم كعصا وكان
قوله كابوان في السمي يان فان عصوان وابوان مثالان للتنبيه لا المقصود الذي لفه منقلبة عن حقيقة او حكما وان يوح
 كعصوان وابوان بعد قوله قلبت لغوا واوكد الكلام في كرجان وكميتان وانما كان اصل الف عصا او حقيقة لفظ
 عصوته اى ضربته بالعصا **قوله** المجموع الاصل اى غير معلومة سواء كان له اصل في الواقعة او لا ولا اشتراك في الرادة المعنى
 او حوالا لثال من عديم الاصل فان الف الاسماء العرفية البناء متى اذا اولى اصل لها في الاسماء المتمكنة لها اصل هو عمل الاعراب قد
 يكون معلوما وقد لا يكون معلوما **قوله** وحيل هكذا وقع في التسهيل فبيد في الرضى بان لا يكون سببا لالة غير انقلاب اللف
 عن الياء وفيه انه حينئذ يكون معلوم الاصل **قوله** اى غير ما يه اى اى المراد التالى للعين لللفظ اى ذو ثلاثة احوال **قوله** الاصطلاح
 وهو ما يكون حروفه الاصلية ثلاثة **قوله** من الرأى اى بيان لما قال قلبت الفه واو او لم تحذف لانقل السالكين
 لثلاث لا يتسبب بالفرع عند حذف النون بالاضافة **قوله** فالفه مقلوبه بالياء لم يقدرا فقلب الفه بالياء مع انه الموافق لما سبق
 اشارة الى ثبوت هذا الحكم وتقر به حيث لا خلاف فيه لاحد بخلاف الحكم السابق فان فيه خلاف الكسائي حيث ذهب الى
 ان الالف الثالثة المنقلبة عن الواو في كلمة مضمومة الاول كالضمي ومكسوة كالربوا وجب قلبها بالياء لثلاث اقل لكل بالواو في
 الحجز مع الضمة او الكسرة في المصدر ولقد هذه النكته ليقول المصنف والياء مع انه انحصر وافق للسابق لانه تقديره قلبت
 يا **قوله** اى غير ائمة اى الف الاصلية بمعنى الثابتة في محله ليخرج عنها الاقسام الثلاثة لاي معنى المتعارف وهو ما يكون في مقابلة
 الفاء والعين واللام فانه لا يخرج ما لا يكون منقلبة عن اصلية **قوله** كقر بضم القاف ههنا يخالف لما في القاموس من قول

كل كان محسن القربة وكما كان المنسك ولعل المشعر اطلع على ذلك قوله فينبغي ان لا يتغير ما سبقت في المذهب من اجزاء الشا
 قوله اي ثقلها اي ثقل المواضع لعل اقرب قوله بان يكون اللاحق اقل ثقل او ان لا يفرق بينهما الموافقة لما تقدم في قوله ولا منقلبة
 عن اصلية او ان لا تدل على ان السيادة في المرددة لا تكون الا للاحق بخلاف الزيادة في المقصورة فانها تكون الا للاحق
 والتكثير كما مر قوله كقول ابن العطار حصصا لخلق ومما علبا وان بينهما منبت لمرق محله كذا نقل عن قائل الوجوه
 جاز ان كان لبقائه الاصلية اولى من قلبها حتى لم يبق فيها الا لاثبات وابدال الحقيقة اولى من اثباتها والمبدلة
 من اصلية بالعكس قوله حقيقة صيغة اسم الفاعل نقل عنه هكذا عبارة الرضى ويفهم منه ان الحرف الزائد لا
 اولا في مثل علباء هو الواو والياء ثم عوض عنه الحرف قوله قد تصفحناه ان نقل عنه فعبارة الفصل هكذا وما اخره
 مرة لا يخلو منتهى وان سبقها الف اولا فالتي يسبقها الف على اربعة اضراب صلية كقراءة او منقلبة عن ج
 اصل كراء وكساء او ان لا تدل في حكم الاصلية كعلباء او منقلبة عن الف التائيت كحراء فهذه الاخيرة نقلت ولا غير
 كحراء والباب في اللواتي ان لا يقلبن وقد اجيز القلب يفرض عبارة الغتاسر هكذا واما المرددة فاذا كانت للتائيت
 قلبت همزتها واوا والا لتقلب سوت كانت اصلية كقراءة او منقلبة عن حرف اصل ككساء او عن الجاري مجرى لاصل
 وهو ان يكون اللاحق كعلباء وقد رخص في القلب عبارة اللباب موافق لما في المتن قوله وهذا اهمه فلا يدل
 على جواز القلب بالياء في بده فضلا عن ان يكون مشهورا في عن اخر المتن اي اخر مقدم المتن قوله اتصالها اي اتصال
 كل واحد بالآخر بحيث لا يمكن ان ينما عوا اي لكل واحد بدله الاخرى قوله صارتا اي الخصيتان ففي العبارة استعمال
 فان المراد من لفظ الخصيتين في قوله كل واحد من الخصيتين معناهما ومن ضمير صارتا لفظ الخصيتين قوله اسمية إشارة
 الى ان غير الاسم يكون مجعوا والفعال فالتائيت ويجع باعترافه ولا يتوهم مجع ومسلات بعد كونها كمالا كما عجي في
 كلام القدماء ان الواو والنون والالف والتاء من تمام الاسم والمراد بالدلالة بالمطابقة كما هو المتبادر فلا يدخل تحت اسم
 الجمع والجمع المكسر نحو طائفتين وجمالين فانهما وان دلتا على الاحاد لكن لا بالمطابقة اذ المدلول المطابق لهما اثنان
 من الجماعة وكل جماعة تشتمل على الاحاد فالدلالة عليها تضمنية قوله على جملة احاد قد مر المضاف لاخره المفعول المستغنى
 فانه دال على مفصل الاحاد لكونه لكل الاخرى على جملة نحو قوله تعمران الانسان كقوله خسر وعملت نفس وقوله
 في ضمن ذلك الاسم كونه المتبادر من خبره عن لفظ كل المضاف الى المعرفة فانه دال على جملة الاحاد لكن تلك الاحاد لم
 من لفظ كل بل ما اضيف اليه نحو كل الناس كل القوم قوله اي بحرف هي مادة الغرض بيان لوجه اختصاص الحرف
 بالغرض المستفاد من اللام المقدرة والمراد باللفظ اعم من التحقيق والتقدير كالحجم الذي لا مفرد له ولذا زاد لفظ الحرف

نحو قوله

لم يقبل في هذه فان حروف المفرد متحققة فيه وان لم يتحقق المفرد في قول الذي هو الاسم أو إشارة الى ان المفرد منها وان
 كان في مقابلة المثنى والمجموع لكنه لم يخط ههنا باعتبار هذا الغموض هو كونه لا على واحد وان كان فلا دور في التفرع
 قول ما بن زيادة أو اي زيادة حوت كرجال ومسلمين لو بنقصة ككتل وباختلاف الحركات فقط كاسد واسد واسد واسد
 كنداء ونداء وكلمة او لمنه المخلو فانه قد يحتمل الاثنان كما ان رجالا وكفصين قد يحتمل الثالث كفضبان وكفضب
 قول وحكما كقولك رجحان وقول واسم الجنس الى الذي يفرق بينهما وبين واحد بالالتام فانها لا دلالة على الاحاد واما
 لا فارق بينهما وبين واحد فانما تدل على الماهية كالداء والتراب السلسل الخلق قول فانها وان لم تدل عليها فاما المراد
 بالدلالة الدلالة في الجملة سواء كان وضعاف فقط كما في الجمع المستعمل في الواحد نحو شابت مفارقة وفي اثنين نحو قولك يا اسما
 فقط كما في اسماء الاحناس ووضعافوا استعمالا كما في الجمع المستعمل في معانيها الحقيقية ولو اريد بها الدلالة وضعا كما في تعريف
 الفعل خرج اسماء الاحناس بقوله على حاد قول وبعض اسماء العدد وهو من ثلاثة الى عشرة قال نحو تراه تفريه على ما تقدم
 من تحريف المجموع قولها الفارق بينه أو فسر نحو هذا لا يطلق اسم الجنس لانه على الاشتباه بالجمع لانه على
 الاحاد استعمالا واما اسم الجنس الذي لا فارق له وهو لا يتميز احادة في الخارج كالداء والتراب فلا اشتباه فيه لعدم دلالة
 على الاحاد وللتنصيص على محل الخلاف فان الذي لا يفرق بينه وبين واحد بالالتام ليس بجمع اتفاقا قال نحو كبريا
 نقل عنه فانه اسم جماعة الكيان من غير ان يقصد جمعية الركاب عليان وقت الموافقة في الحروف من غير قصد
 وانما قلنا ذلك لانه لو كان جمعا للركاب لم يكن جمعة لانه اوزانه محصورة كما سيحى وجه الكثرة لا يصغر على الفظ بل يرد
 الى واحدة وهذا لا يدل بغير تركيب وكذا الحال في الجاهل الباقر انتهى وما ذكره الشرح من ان اسم الجمع لا واحد اتصالا
 وان وقعت الموافقة اندفع ما قيل انه كما خص نحو تراه باسم الجنس الذي يفرق بينه وبين واحد بالالتام لا بد من
 تخصيص نحو تركيب اسم الجمع الذي له واحد من لفظه تنصيصا على محل الخلاف قول الفرق بينهما أو الفرق بينهما وبين
 الجمع تقدم كونها على الاوزان المختصة بالجمع الاوزان الغالبة فيه وبانها يصغر ان على اللفظتها وينسب الى لفظها و
 لو كانا جميعين لم يكن في الجمع قلة لعدم كونها على اوزانه فيكونان جمعة كثره وجه الكثرة يرد الى واحدة في التصغير النسبة
 ويا رجاء ضمير الواحد اليهما وتوصيفهما بالفرق بخلاف الجمع الفرق الذي ذكره الشرح ظاهر في اسم الجنس الذي يستعمل
 في الواحد والاثنين فان اسم الجمع لا يستعمل فيهما واما الذي لم يستعمل فيهما فان كان له واحد من لفظه فالفرق بينه
 وبين واحد بالالتام كقوله أو بالياء كروم ورومي وان يكن كابل وغنم فان واحدهما بعيد وشاة فالفرق مشكل ففي
 انما اسم الجمع وفي القاموس انما اسم الجنس قول قيل في ذلك إشارة الى ضعفه فكيف يحسب الاستعمال في الوضع

لا بد له من شاهد قوله على أنه لا ضمير فيه أنه مخالف لما تقر عندهم من أن ما يفرق بينه وبين واحد بالثناء
 فهو جنس قوله كجاءوا أو نقل عنه الجمل زجر الناقة والجمال القطيع من الأبل معرعاة وأربابه والبقر جنس
 البقرة تقع على الذكر والأنثى والثناء للواحد من الجنس الباقية جماعتهم البقر معرعاتها قوله فالجمعة الصحيح المذكور المذكر مفرغ
 بقية السابق وفيه تنبيه على أنه كما يقر بالأضافة يقبل الوصف ويفسر قوله فلما ذكر الجمع المذكور الصحيح لا متيحا لذكر
 اعنى المضاف والصفة ولا المذكور المجموع صحيح لأن سوق الكلام في بيان الجموع لا في بيان المذكر المجموع قال مضموم ما قبلها لفظا
 فهو مسلم أو تقدير ان نحو مصطفون وكذا الحال في مكسوا قبلها قول على سبيل منعه لعل قد مر تفصيله في نون التنبيه قوله
 ذلك المحقاه وكون النون عوضا عن الحركة والتنوين لا ينافي أن يكون له دخل في الدلالة وما هو من أنه عند سقوط النون
 بالأضافة الدلالة باقية فعلم أنه ليس له دخل في الدلالة فساقتا المقدار كالمفوق فالدلالة حين الأضافة تكون النون منوينا
 في التقدير قوله الواحد من حيث معناه يعني ليس المراد أن مع مفرجه أكثر منه ومن حيث ذاته ولفظا بل من حيث مدلوله
 معناه وهو الواحد مما يطلق عليه ذلك المضافان مسلمين يدل على تعدد مسمى مسلم على تعدد لفظه قوله أو مفرجه على أحد
 المضافين اليا إذا لم يلفظ ليس إلا أخر الجمع بكسرة قوله أي اليا للمقوطة أو المقدرة العادة عند نحو عارف للجمع
 وإن كان آخر جعل الضمير المستتر في كان راجعا إلى لفظ آخر لوافق المعطوف عليه بخلاف إذا رجع إلى الاسم قوله أي آخر الاسم يظهر
 في فائدة هذا التفسير فإنه قد سبق تفسير آخر في المعطوف عليه مفرجه وهو رجع للضمير هنا قال حدثت الالف
 إشكالا إلى أن تأنيث الضمير الراجع إلى آخره يتناول الالف قوله أي شرط الاسم جعل الضمير راجعا إلى الاسم من أن الظاهر رجوعه
 إلى الجمع لأن الشرط للجمع رعاية بحاجب المعنى لأن الشرط المذكورة تراعى في الاسم حين أريد جمعه بالواو والنون وبحاجب اللفظ
 لأن ضمير كان أن كان راجعا إلى الاسم الذي أريد جمعه يلزم الانتشار وإن كان راجعا إلى الجمع يحتاج إلى تقدير
 المضاف أي أن كان مفرجه بهذا الأرجاع حصل الاستغناء عما ذكره المصنف في شرحه من أنه لا حاجة إلى قوله مذكر
 لأن الكلام في الجمع المذكور إنما ذكر لرفعهم من قومهم أن قولهم المذكر ليس له كاللقب الذي يطلق على المسمى وإن لم يكن تحت
 معناه كما يسمى أيضا بالسوق ولد فم من يذهل عن تقدم المذكر ويظن أن المصلحة دخل في جمعه على طعن أن هذا الاعتدال
 إنما يحتاج إليه إذا رجع ضمير شرطه إلى الجمع المذكور الصحيح أو إلى المذكر الذي يجمع هذا الجمع فتدبر قوله فنكونه مذكرا
 يعنى في المتن فتشأحيا بذكر المشتق وإرادة مبدل الاشتقاق لظهور أن الشرط التذكير والعلمية لا نفس المذكر العلم وأما
 القول بأن مبناه اعتبار الحيشية وما لها إلى كونه مذكرا علما ففيه أنه لا دليل على اعتبار الحيشية وإنما لأن ما لها إلى ذلك
 كما لا يخفى وكذا التقدير للمضاف أي محض مذكر كما في الرضى شكك في قوله مذكرا ما أن يكون خبر القول شرطه فيلزم دخول المقادير في خبره

الغير المتضمن للمعنى الشرط وذلك لاجب ذلك عند الاحتشاق تعليق الشرط الواقع بين المبتدأ والخبر وهو ايضا لا يجوز لا عند الضمير
واما ان يقال ضمير راجع الى قوله شرطه اى فهو مذكور يكون الجملة الشرطية خبرا للمبتدأ فيلزم حذف الضمير المرفوع العائد
الى المبتدأ وهو غير جائز ولما سوى الوجهين الجبر الشارح الى تعيين احدهما لكن قال الشارح الرضى في بحث كمال الحارثية
لا يعلق الشرط بين المبتدأ والخبر فلا ينفك زيدان لقيته كيم بل ينفك كيم اى فهو كيم حتى يكون الجملة الشرطية خبرا
لمبتدأ فانه يدل على انه يجوز حذف الضمير المرفوع العائد الى المبتدأ اذا كان هناك عائد اخر فيمكن ان يقع ههنا ان الضمير
العائد الى ما يضاف اليه المبتدأ اعني ضمير ان كان العائد الى الاسم الذى هو مضاف اليه بشرطه كانه عائد الى
المبتدأ لشدة الاتصال بين المضاف والمضاف اليه فيجوز حذف العائد المرفوع واما القول بتقدير اسم الإشارة اى
فذلك مذكور فلا يلزم حذف الضمير المرفوع ففيه انه اذا لم يحذف الضمير الذى هو الاصل في الربط كيف يجوز
حذف الظاهر القائم مقامه بل يله من شاهد وكذا القول بان قوله شرطه مبتدأ محذوف والخبر اى شرطه ما يذكر
فقد له ان كان اسما له جملة استينافية لبيان ما يذكر الجملة الشرطية خبر لقوله شرطه والضمير المحذوف من قوله
فمذكور عائد الى راجع اليه ضمير كان ولا يحتاج الى اويل قوله فمذكور كقولنا ذكرنا الجملة بتاويل مضمون هذا الكلام اى
مضمون هذا الكلام او محذوف المضاف من المبتدأ اى هي بيان شرط هذا الكلام فيكون المبتدأ والخبر متحدين
فلا يحتاج الى عائد كما في ضمير الشان وقولنا مقول زيد قائم تسع كالا يخفى كما كنت على الفطن بالجملة الحق ما قاله الشارح

هذا العبارة خفيفة والصواب ان يقع وهو ان كان اسما فشرطه كونه مذكرا اعلم بقول قوله اسما مضافا من معنى وصفية
فيه الاخصر اى غير صفة يعنى ان المراد بالاسم ما يقابل الصفة لا مقابل الفعل والحرف فلا يلزم اتحاد اسم كان خبره
نحو قوله بالاسم اسم فرس لى هلا بالنسب اليه الاعوجيات كان كذلك فاخذ سليمة صار الى بنى هلال وصار اليهم من
بنى اكل المراد وفرس لعن بن اعصر كذا في القاموس قوله اراد بالذكر يعنى ان المراد بالذكر المعنى المصطلح وهو ما يكون فيه علا
التأنيث لانه خص التأنيث لكونها الاصل في التأنيث دون المعنى اللغوي اعني ما انصف بصفة المذكورة فانه دفع اعتراض القائل
كان عليه ان يقول شرطه التجديد عن التأنيث ليدخل نحو سلمى وقرآن اسمى رجلين فانما يجمعان بالواو والنون اتفاقا وفي خبر نحو
طلحة فجمع التأنيث ليدخل نحو سعد ومنه ومنه فانه لا يجمع بالواو والنون ونحو زيد اسمى به مؤنث فانه يجمع بالالف والتاء لكون
التاء فيها مقدرة ويدخل نحو سعد ومنه ومنه فانه لا يجمع بالواو والنون ونحو زيد اسمى به مؤنث فانه يجمع بالالف والتاء لكون
منقولة عن الوصفية ففائدة اخراج نحو احمد اسمى به ذكره يجمع بالواو والنون لصيرورته اسما وعدم اعتبار التا
الاصولية وان كان معناه غير علم حال الوصفية ففائدة التنبيه على ان العلية لا تجتمع الوصفية لكونها متضادين فلذا

ان يكون له مذكرة او لا فان لم يكن له مذكرة فطره ان لا يكون مجردا عن المتبادر كما قلنا ان كان له مذكرة فطره ان يكون ذلك
 المذكور بالواو والفون **قوله** كما هو المتبادر يعني ان المتبادر من نسبة التغير الى البناء ان يكون التغير في ذاته باعتبار
 اجزائه لا التغير لما راض له باعتبار امر خارج عنه سواء كان التغير حقيقيا او اعتباريا وليس مراده ان المتبادر من التغير التغير
 في ذاته حق يراد عليه انه كما ان المتبادر من التغير ذلك كذلك المتبادر منه ان يكون حقيقيا **ففي التغير على المتبادر**
 باعتبار ما راض على غير المتبادر باعتبار **قوله** بل هو الحرف والتغير فيه ليس تغيرا في ذات بناء الواحد بل تغيرا على البناء
قال الرجال افراس فان التغير فيها حاصل في ذات بناء من غير ما يشتمل على هيئته وان كان صلا زيادة الالف **قال** نقل
 وافعاله في الضمة هذه الاوزان للغة اذا جاء للمفرد جمع كقوة واما اذا انحصر جمع التفسير فيها فهي لفظة والكثرة وكذا
 ما عد الستة لكثرة اذا انحصر فيه الجمع والافعال مشتركة كاجاد ومصارع **قوله** نحو ثلثة قروءة والنكتة في ذلك
 التنبيه على ان الثلثة الاقوام بالنسبة الى النسب جميع كقوة لفظة صبرهن عن الرجال **قال** اسم الحدث اى موضوع له وان دل
 العارض على امر تائد عليه كالنوعية والعدد **قوله** معناه اراد بالمعنى ما يقابل اللفظ القرينة على ذلك خاصة لا اسم اليه
 والمادة بالقيام بغير اتصاف الغير بذلك المعنى كالاختصاص بالاعت او التبعية في التغير فانه اصطلاح المعقول **قوله** قائما
 بغير قيل ليس المعنى القائم بغير مطلقا حدثا ليس لان حدثا اذا السواد بمعنى سياه ليس حدثا بل معنى سياه بكون فهو المعنى القائم
 بغيره من حيث انه قائم بغير انتهى وهذا موافق لما في حاشية المطالع في بحث تعريف الكلمة الحقيقية من ان الحدث
 ليس عبارة عن المعنى مطلقا ولا كان كل معنى حدثا بل الحدث معنى منسوب الى الفاعل بانه قائم به فيكون مشتملا على النسبة الى
 موضوع ما وفيه نظرا ما او لا فان قوله سواء صدر عنه امر **قوله** اعتبار النسبة الى المحل في مفهومه لان الصاد نفس المضرب
 لا المضرب مع النسبة واما ثانيا فلما في الرسالة الوضعية من ان اللفظ الذي مدلوله كل اما ذات وهو اسم الجنس او
 حدث وهو المصدا او نسبة بينهما وذلك اما ان يعتبر من جانب الذات وهو المشتق ومن طرف الحدث وهو الفعل
 وكما في الضمير من معنى المصدر عن كماله في الوجود من محله بقوميه **قوله** واما ان ومكان ولبعض المصادر ما يقع عليه وهو
 المتعدى لبعضها من الالة كالضرب لكنه وضعه الواضع لذلك الحدث مطلقا غير نظير الى يحتاج اليه في وجهه وان وضع
 نظري المصدر الى ماهية الحدث لا الى ما قام به فلم يطلب اذن في نظره لا فاعلا ولا مفعولا ولما يحى من النسبة الى الفاعل
 غير ما خوذة في مفهوم المصدر قال الوجه ان يتم المادى قائما بغير شرط الحدث والتجديد يدل عليه لفظ الحدث في غير محل
 اى بين الحدث واما الشرط لهذا القيد فليس مقصوده تعريف الحدث بل دفع تمام المصدا في المصدا كما هو
 لفظ الحدث فيخرج جميع الاعراض سوى الفعل والافعال وبما ذكرنا ظهر الفرق بين المعنى المصدرى والمصدا

فإن الأول يعتبر فيه التجدد دون الثاني **قوله** واللام بحجراته أو في الحقيقة هذا المصدر جار على هذا الفعل لا على فعله وما أخذ
ما اشتق منه فيقر في حدث هذا أن المصدر جار على فعله وفيه تبدل تيشير لا يجري على أصبه انتهى ولما كان المناسب
لهذا اللفظ أن يقر الفعل جار على المصدر فسر الشرح بما ذكره المراد صحة الوقوع ولذا جاز بأن مع الفعل المتأخر
قوله مما يشتق الفعل منه اعلم أن الأسماء التي تدل على المعنى للمصدر ولم يشتق منه الفعل فلتما آخر
الياء المصدرية وما هو مصدر لم يوضع له فعل من لفظه وما هو اسم المصدر وهو شيان أحدهما دل على معنى المصدر
منها في أوله الميم كالمقتل المستخرج والثاني اسم العين مستعمل في المصدر كالمطاة الكلام الثواب الطامة والشخص طاعة
عن تعريف المصدر بقيد الاشتقاق ومنه والفاضل الهندو اعتضى بأن اعتبار هذا القيد يخرج عن التعريف لمصادرة ذلك لأفعالها
شعوبه لا ويجوز لو أريد اشتقاق الفعل منه حقيقة أو فرضا يدل في التعريف أسماء المصادر ويؤيد قول الفاضل الهندو تعيد فيهما
بالمصادرة **قوله** وإن كان الأخيران مفعولا مطلقا أو بطريق الوجوه فأنهما حالة النصب مفعول مطلق واجب في عامه **قال** في قوله
بشرط وهو أن يكون مظهر أكبر غير محدود ولا منعوت قبل فانه كذا في التسميل فلا يعمل المفعول والمصدر والمصدر والمصدر
الدال على المرة والمنعوت قبل منصتفاء ما يتعلق به من مفعول ومجود وغيره في كل منها اختلاف بين النحاة مذكور
في الشرح البصري **قال** عمل فعله أي في اللزوم والتعدي بنفسه أو بالحرف **قوله** المناسبة للاشتقاق بينهما أي التنا
بينهما كلف اللفظ والمعنى لكون معناه جزء معنى الفعل وهو المحدد الذي يقتضيه الفاعل والمفعول عقلا لأن الفعل
اعتبر فيه النسبة إلى الفاعل وضعا والمصدر باعتباره في الحدث فقط من غير نظر إلى الفاعل فقد طرأ عليه ما يزيل مقتضا
العقل فلذلك صار الفعل أصلا في العمل والمصدر فرعاً له فيه وعلامة كونه بمعنى الفاعل صحة تقديره بالفعل مع الحرف
المصدرى فما قيل إن سبب عمل المصدر أمران المناسبة في الاشتقاق وكونه بتقديران مع الفعل منشوءة عدم التدبر
لما كان هذه المناسبة قوية لم يتجوز إلى تقويتها بشرط فلا يعمل عن غير شرط وإنما قال بينهما كيشمل مذهبي البصريين والكو
قوله لا باعتبار الشبه إذ لا مشابهة بينه وبين الفعل لفظاً لعدم موالاته إياه ولا معنى لعدم صحة أوامته مقامه
مخلاف اسمي الفاعل والمفعول فأنهما كإعلان لشأمة الفعل لفظاً ومعنى دون الاشتقاق لعدم اشتقاقهما منه عند الجمهور
واشترط كونها بمعنى الحال والاستقبال ليتقوى ذلك الشأمة **قال** لا يتقدم معموله جواز الشرح الوضحي بتقدير الظرف و
الجار والمجوز **قوله** لكنه بتقديران مع الفعل هذا ما عليه الجمهور في البسيط اختلاف في تقدير الفعل حل من شرط
تقديره بالحروف الساكنة أم ليس من شرطه ذلك فمنهم من تقديره نفس الفعل ومنهم من تقديره بأن ومنهم
من تقديره بأن حيث يكون المصدر مطلوباً لشيء مقدم وإنما إذا ابتدأ فلا يحتاج إليه وذكر أن لكونه أكثر

استعماله اذ كان المصدر المحال لا يتقدّم به بان بل في الذا قال في البسيط بل ظرفاً لساكنة وقال في التسهيل
 بتقدّمه بالفعل بعد ان المحففة او المصدرية او ما اختارها **قوله** لا يتقدم عليه كذا في صوملا حرفياً **قوله** فيرجع
 اجتماع التثنيتين اي اجتماع العلامتين احداهما نظر الى المصدر نفسه لانه يشي بجمع العدد والنوع فالتثنية نظر الى الفاعل على ان
 استتار الفاعل فيه وهذا ان اتي فيه بالعلامتين وان حذف احداهما الزم اللبس فلا يعلم ان ضروباً مثلاً لتثنية المصدر او
 لتثنية الفاعل فاعترض عليه الشمر الرضى بانه يجوز ان يتصل ضمير المثنى بالجمع ولا يتفق ولا يجمع كاسم الفعل والظرفين لا يشي
 ولا يجمع باعتبار الفاعل اصلاً مع تحمل ضميرهما كما في اسم الفعل والظرف يقر الزيدان هيمات وفي الدار والزيدون هيمات تنوحي
 الدار يعلم حال الضمير من كونه الاثنين والجماعة من المرجح فلا لبس ولا اشتقاق آجابه عنه الفاعل الهندي بان القول
 بالاستتار في اسم الفعل والظرف مجاز بمعنى الاستتار في الذي هو نائب عنه وهذا انما يتعلل القول بان الظرف واسم الفعل
 ليسا باعلامين في المستتر بنفسهما واما على القول بانها عاملان فيه بنفسهما فلا وقيل لا ظهوراً لغيره في وجه عدم ذلك مما
 في المصدر ان يقر لما كان محذوف فاعله فلو اضم فيه لا تنسب بالحدوث وفيه ان القول بالحدوث مبني على عدم الاستتار اذ على تقدير
 الاستتار لا حذف كما في الفعل **قوله** وكذا الحال في اسم الفاعل آء فان تثنيتهما او جمعهما باعتبار الفاعل لا باعتبار نفسها
قوله فلا حاجة الى اعتبار آء كما اعتبر الفاضل الهندي **قوله** لان النسبة الى الفاعل آء او مطلقاً صعباً كان او مجازاً
 غير مكشوفة في مفهومه بخلاف الفعل ان النسبة الى الفاعل معين اعم من كان ما عرفت في مفهومه ولذا كان معناه المطابق غير مستقل
 بالمفهومية بخلاف اسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة فان النسبة الى آءات ما عرفت في مفهومه ما عرفت في مفهومه كانت مستقلة
 بالمفهومية **قوله** مع ان اعماله آء اشارة الى دفع ما يرجع من ان اضافته الى الفاعل اكثر من اضافته الى المفعول كما يدل عليه قوله
 وقد يضاف آء فاللائق ان يقول واضاف الى الفاعل اكثر درجة الرفع ان الجواز هنا بالنسبة الى اعماله منونا فانه لولي ويضم
 من الرضى فانه بالنسبة الى عدم جوازها في اسم الفاعل **قوله** اول آء اليه ذهب البعض في الموضوع ليس أقوى تقاسم المصدر
 في العمل المنون كما قيل بل اقوى ما اضيف الى الفاعل اكثر اذن كالمخرج من المصدر كما يكون في الفعل فيكون عنه ذلك اشد شجهاً بالفعل
 ويمكن ان يقر المصدر بالمضاف اقوى في العمل في ما حل الفاعل بالمضاف اليه كما يدل عليه تعليل الرضى والمصدر بالمنون
 اول العمل في الفاعل من المضاف اليه كما يدل عليه تعليل الشمر فلهذا يعمل المنون في لفظه والمضاف في محله **قوله** قد
 يضاف الى المفعول اذا قامت قرينة على كونه مفعولاً وذلك الاضافة اكثر عند حذف الفاعل وتنجح على قلة مع ذكره حتى
 ذهب البعض الى عدم جوازها لكن خصصه على جوازها ولم يتحقق لقنانه لا لمجيء عن غير عامه ثم ذكر في حقها ما ذكره في حقها
 ذكر بعضهم ذلك المخرج **قوله** ولكن جوازها وايضا قد يقع عاملاً بدون التقدير نحو قول العرب بسم اذني زيداً يقول ذلك

بالمتجاوزين والآخرين بالآخرين الى غير ذلك من الاضافات المتحققة في الجانبيين والمحقق مع قيام الواحد بالشخص بالطرفين بل
 القائل بكل منهما في معنى القائل بالآخر غاية الامر اتحادهما بالنوع وما قيل في دفعه بان جهة متقرب مثلاً قيام قربة متعلق
 بمن قام به قربة من هذا الشخص فليس بشئ لان الاضافة التكميلية عبارة عن مجموع الاضافتين لا عن اضافة معينة الى اضافة اخرى
 والقاضل الهندي فهوران الاعتراض انما هو عدمية فلا معنى لقيامها بما جاز بان لقائهما مع من ان يكون حقيقياً واعتبارياً
 وليس كذلك بل مقصوده اتماما للثبوت بالطرفين لا باحداً معاً دون الآخر مع انها مستندة الى واحد منهما معاً فذكر **قوله**
 خرج عنه اسم التفضيل لا يخرج اسم الفاعل من باب المبالغة نحو كافر وفكرته فان كافر لانه موضوع للعلية في معنى كافر
 لا معنى للمصدر مع الغلبة في معنى الشافية ويعني باب المبالغة ان يغلب احد الامرين الاخر في معنى المصدر نحو كافر وفكرته
 اي غلبته في الكفر **قوله** واستند الاخر اسم التفضيل الى التخييل على انه لا يدل على الحدث مقيداً باحد الامرين الثلاثة
 وان كان قيداً على الحدث بمعنى التجدد **قوله** ولا يبعد ان يلزم ذلك الاول ترك لفظ البعد فانه قال بن مالك في شرحه
 ولزم من تقييد اسم الفاعل بكونه جازياً على المضارع على انه يخرج من امثلة المبالغة وليكن في ذلك خبر لان اسم الفاعل
 غير ما قال على وزن فاعل اي القياس في ذلك وقد يجمع على وزن مفعول نحو حب يحب فهو محبة لا يحب حاجك وعلى وزن مفعول كسر
 الميم وفتح العين نحو عم الرجل بمعنى فهو عم **قال** ثم مضى وكسر ما قبل الاخر بما كسر مفعول اتباعاً للعين او يضم
 عنه اتباعاً للميم قالوا في مثنى مثنى ومربعا استغنى عن مفعول بقا على نحو عشب فهو شجر بما استغنى عن مفعول
 بكسر العين بمفعول فغلبها نحو اسبب فهو سبب **قال** ولعل آية قیدی التسمي في المصنف الموصوف خلافاً للكسائي فانه يجوز
 عمل المصنف الموصوف **قال** بشرط معنى الحال والاستقبال فظاهر كلامه انه يشترط ذلك في عمله مطلقاً والتحقيق انه يشترط
 في الفعلية لانه في عمله في الظرف والمجاورة فانه يكفي اثبات الفعل لانه في عمله في الفعل المطلق لكونه مدلولاً له واما بالنسبة
 الى الفاعل فحكى ابن عصفور الاتفاق على انه يرفع اذا كان مفعولاً وان كان مفعولاً فظن كلامه سيئاً انه يرفع في بعض النسخ
 انه لا يرفع **قوله** ومعناها انه لا يريد به ان اللفظ الذي في ذلك الزمان **قال** لان على ما تلغظه كما في قوله عن من
 تمران بل المقصود بحكاية الحال حكاية العاني الكاشفة عن الالفاظ قال جلاله ونعم ما قال معنى حكاية الحال ان يقدر ذلك
 الفعل الماضي قائم في حال التكملة كما في قوله تعالى **قوله** انما يفعل هذا في الفعل الماضي المستغنى عنه كان متخضراً
 للمخاطب وتصور له ليتعجب منه كذا في الرضي **قال** على صاحب المذنب والنوى فهو بلا العاجل **قوله** فهو الشامل
 هل ضارب الزيدان مفعولاً او مقدر اخوة الزيدان ام قاعدان **قوله** من سرق النوى صريحاً او مؤلفاً فهو قائم الزيدان
قوله والمتعدي قديراً لان اسم الفاعل لازم برفعه مع كونه ماضياً وقد سبق **قوله** ذكر مفعول لانه لو لم يكن مفعولاً لان

نحو هذا ضارب **اسم قال** حيث الامتداد ولا ينص على الظن والظن يجوز ان يضارب من السوالة كيفية ما ارشده الفعل
قوله اضافة معنوية بيان كمال المعنى واما التركيب المعنى فهو ما تميز من حيث المعنى او ظرف اى فى المعنى واما اى ذات
معنى او مفعول مطلق اى اضافة معنى **قال** مفعول اخر من حيث المعنى لانه لا عمل له فى اللفظ **قوله** بفعل مقدور عليه انه
لا يستقيم فى مثل هذا ظان زيد اسم قائم وهو حذف احد مفعولى ظان واجب التركيب جواز ذلك مع القرينة وان كان
قليل اذ بان المثال مصنوع والمجهر هذا الظان نداء قائما قال السير فى المنصب الفاعل المفعول الثانى ضرورة حيث لم يمكن
الامانة اليه **قوله** بتغيير صيغة اى ليس المراد هذا تقدير الكلام حق يكون تسفاهما قيل بل شارة الى ان من المابتدأ به يكون
المجرب بها موصفا انفصل عنه الشئ وخرج منه يقول المعنى لما ذكره التهجى وعلى التوجيه الثانى من التبيين لانه يعبر بطلاق المجرب
بن على ما قبله فلا اعتبار على التوجيهين **قوله** بحيث يخرج اى احراز عن تخير ما يخرج منه كالتثنية والجمع والقرينة على
اعتبار المحيية **قوله** للسبالة **قوله** اذ كانت المبالة لابد من هذا التقييد على هذا التوجيه بخلاف التوجيه الاول كان
فيه صرورة كلمة من عن معناه المتبادر عن التبيين فالتوجيهان متساويان **قوله** وما فيه من معنى المبالة لان المبالة و
الشئ الى كماله فيها فومعنى الحدث الذى يعمل لاجابه بخلاف اسم التفضيل فان فيه اعتبارا بزيادة معه وبفهمه لا يبقى
الفعل على حاله فلذا لم يعمل اسم التفضيل **قوله** بالحق حلاصا للتثنية اى واما الجمع المكسر فهو مخرج الجمع المسالم
لكونه اشرف فيتبعه **قوله** ومع التعريف اى الكلام التعريف اى ما يكون للتعريف فى الجملة وان لم يكن هذا
قال اسم المفعول اى المفعول به على حذف الجواز استلزام الضمير فحصل به الضرب اى وقتله عليه ولا فاللفظ
هو الحدث **قال** من فعل او من حدث سواء كان متعديا بنفسه او مجزعا للجر وان كان لا غير متعد مجزعا للجر مجزعا للجر
قوله لمن وقع عليه حقيقة او اعتبار النشأ الحدث من هو مبدء حدث عدم خروجه فهو معلوم فان الابدان اعم
تعلق بالعدم ولا معنى لوقوع الفعل على العدم حقيقة لكن العقل اعتبارا واقعا عليه ويعبر عنه بما يدل على الوقوع
قوله من حيث الوقوع عليه لان التعليق بالحق المستحق لشيء بالحقيقة **قوله** الاولى فوفى تعريف اسم الفاعل الاكتفاء به
ههنا ولا يخرج من التعريف يوم الجمعة مضروب فيه التثنية مضروب فيه الصيغة موضوعة لما وقع عليه لانه تروى ذكره
وايضا لاجل المجزعة مقامه ويبدل فى التعريفات الصفات التى بمعنى المفعول وهو فعل الكبير الغاء وسكون العين نحو طعن وفصل
فصولا بمعنى مفعول وقلة بضم الفاء وسكون العين نحو اكله وقيل نحو جريه لان ان يقرا ان ليست موضوعة للمعنى مفعول بل
يتم **قال** على صيغة اسم الفاعل قد شذوا ضعف فهو مضرب واذا ذكر فهو مفعول واسم فهو مجزوع واخرى فهو مجزوع واجب
محبوب **قوله** تحفة الفقه وتكون المفعول لانه يكون للفعل الواحد مفاعيل بخلاف الفاعل اى موافقة المضارع الذى يعمل

جاء
بالمفعول

ما لا يخفى

عليه خلاف بينه وبين اسم الفاعل **قوله** أي على النسب فلا يحتاج في حمل الرفع إلى اشتراط زمان وليس في كلام المتقدمين
 ما يدل على اشتراط الحال والاستقبال في اسم المفعول لكن المتأخرين يوجبون ما ذكرناه من اشتراط ذلك **قوله** يعني
 نصبه باسم المفعول من كان بمعنى الحال أو الاستقبال وبفعل مقدر إن كان بمعنى الماضي كما في اسم الفاعل **قوله** من حيث
 أنها تأتي أي بعد اشتراكها في كونها المن قام به الفعل بخلاف اسم المفعول فإنه لمن وقع عليه بخلاف اسم التفضيل فإنه وإن كان
 لمن قام به الفعل لأنه لا يثنى ولا يجمع لأن أصله أن يكون مع من ولد المفعول والمراد المشاهدة في أصل التثنية والجمع والمطابقة
 لأن جملتها وتانيها كجمع اسم الفاعل وتانيته فإنه لا يطر في الفعل بخلاف مع عمله عمل فعله فلا يقيم ابضون وابضه كما
 يقيم ضاربون وضاربه وفي الرضى وجه المشاهدة كونهما معناه إذا لاقى بينهما إلا باعتبار الحدود والثبوت **قال** معنى
 الثبوت أي انصافه بجمع قطع النظر عن التقييد بالحد الأنزمنة ولذا يقصد به الاستمرار بعبارة المفاد بخلاف اسم الفاعل الذي لا يتركه فإنه
 يدل على الحدث المقتضي بالحد الأنزمنة **قوله** لا بمعنى الحدوث بالمعنى الذي حرى تعريف باسم الفاعل **قوله** بدلتها أو ولذا
 قالوا أن فعلا من فعل فاعل العین صيغة مبالغة كقديرو ونصير من فعل فاعل العین صيغة مشبهة **قال** صيغة أي الصيغة المختصة
 بها فلا ينافي ما في التسهيل من أن الصفة المشبهة من غير التثنية في الجرد تقع على نفس اسم الفاعل منه قياسا مطروقا فافانها مشتركة بينهما
قوله اسم الفاعل على حذف المضاف ليس اسم الفاعل على حذف شرط العلم بل هو اسم جنس نقل من الموكب الإضافي
 بمعنى مخصوص فليراعى فيه حاله السابقة وهو كونه كلمتين بدليل اسمي الفاعل على المفعول واسماء الفاعلين ولذا العرب يسمون
قوله أو لصيغة اسم الفاعل فالمراد من الفاعل لفظه وهو يكون باللام فيه وذلك لأن الأوزان إذا الديد بها نفسها كانت حركات
 ولكون كل من التوجيهين خلاف الظاهر سوى بينهما **قول** معنى غير اشتراط أي شيء لا خلاف في مقابلته الاشتراط
 فمنعنا عدم الاشتراط لما ذكرنا سابقا عن اشتراط الأمرين ولما كان ذلك مما يمتنع أن يكونا متغايرين وانعدام أحدهما
 ببقاء الآخر باعتبار انتفاء اشتراط الزمان فيكون في الملتق إجمالا لا اختلافا كما وهم أن يكونا اختلافا لولا أن لا خلاف
 بمعنى العم **قوله** بالافتقار بخلاف اللام الدخلة على اسم الفاعل فإنه عند المذاهب للتعريف **قوله** أي جعلها تسمية
 قسما أي يرد أن إضافة التقسيم إلى المسائل ليست إضافة المصدر إلى المفعول كما يسبق إلى الفهم لأن المذاهب هي التي
 المسائل سواء كانت بمعنى الأحكام أو بمعنى الأقسام في ذلك فلا نسبة أي تقسيم تحصيل المسائل إلى الأقسام المسائل التي أقسامها من حيث
 يسأل عن حكمها ويبحث عنه في الفن فالمعنى تقسيم الصفة المحصل لأقسامها من حيث يسأل عن حكمها ويبحث عنه في فرع على
 فأذكر الشرح أي جعلها تسمية أقساما أو بيان حكم كل قسم **قوله** أي تشبيهه بممول لصفة أو وجه تشبيهه به فمهم بما
 قصد به التخصيف في الصفة بالإنضافة ولا يمكن إضافتها إلى الفاعل لأنه يلزم إضافة الشيء إلى نفسه لأن الصفة على الفاعل

شبه من اوزمه بالمفعول فمعنى الاضافة ان لا يفتقر خبر الصفة ويصلو الصفة في اللفظ لغيره وانما هو
 فيها الضمير اذا كانت في اللفظ جارية على غير المعنى خبر الوقت او الما لا في المعنى دالة على صفة له في نفسه سواء
 كانت هي الصفة المذكورة على يد حسن الوجه انه يحسن بحسن وجهه ولا يخفى يد خيل الشفتين اي في غير ان
 في اللفظ عليه نحو يد وجهه حسن او جرت عليه لهما المتدل على صفة له في نفسه ليربح استتار الضمير فيها فيجوز
 زيد ابيض الثوب **قول** اي مفصل هذه الاقسام اذ يعني ان تفصيلها بمعنى اسم الفاعل والمفعول مبتدأ خبر واحد
 وهو قولنا وحسن وجهه ثلاثة جملة من المبتدأ والخبر وقعت مقول القول **قول** وكذلك مبتدأ لان الكاف اسمية ولذا
 فسر بقول اي مثل هذا التركيب وخبره حسن الوجه الجملة معطوفة على الجملة السابقة وحسن وجهه معطوف
 على حسن الوجه خبر بعد خبر وكل الحسن وجهه والحسن الوجه الحسن وجهه خبر لقوله كذا لانه تركب العاطف
 فيما بين هذه الثلاثة وغير الاسلوب للثبوت التي ذكرها الشرح والمعنى مفصل الاقسام قولنا حسن وجهه ثلاثة وقولنا
 يعني ان هذين القولين مشتمل على تفصيل الاقسام في ضمن الامثلة وانما قال ذلك لان تفصيلها في نفسها قد علم
 ما سبق فهذا اهل تركيب المتن عندي موافق للشرح **قول** وهذا التركيب ثلثا يعني ان ثلثا وقوع خبر الحسن وجهه
 بتأويل هذا التركيب من قطع النظر عن اعراب وجهه والافهم مثال احد ليس له ان ثلثا خبر مبتدأ محذوف كما قاله
 الفاضل الهندي لانه لا يصح ان يكون حسن وجهه مقول القول لكونه مفرا **قول** ذلك العطف اي بين هذه الاخبار
 الثلاثة مع ذكره في الخبرين السابقين عليه **قال** فمتنعان اي بالاتفاق كما صرح به الضمير بغيره في قوله واختلفت في
 حسن وجهه وليس للقرآن ان يحذفه بتوهم دخول اللام بعد الاضافة لان اصل الحسن وجهه بالرفع للام نحو قول الامام
قول الصفة باللام اي المفترضة بدليل ان جميع الامثلة من المفردات والاشتيغال زيدان حسنا وجهيهما والجموع الزيدان
 حسنو وجهيهما فمفهوم قبيل واختلفت فيه كما في حسن وجهه كما يحكي كذلك في **قول** او يحذفها معا كما في حسن الوجه **قول**
 ولاخفة فيه بواحد منهما لان الثوبين سقطت باللام الضمير في وجهه موجود **قول** من الاضافة اي الاضافة
 المعنوية فان المعنى فيها اضافة المنكر الى المعرفة واطافة النكرة الى النكرة لينفذ التعريف او التضييق لا اختلاف
 المعرفة الى النكرة اذ لا يفيد شيئا منها وكن الاضافة اللفظية لانها فرع فلا يخالفاها من كل وجه **قول** في الجملة لا حاجتنا اليه **قول**
 لا شتماله على ضمير زائد لا يعني ان الضمير فيه ليس بالربط بدليل ان الواو والحسن الوجه بالجر والحسن وجهه بالرفع واذا حصل
 الربط باحد هاتين التاني زائد بخلافه اذا جى بالضميرين ويكون الغرض من احدهما الربط من الاخر تعين المضاف نحو زيد
 حسن ضربه من ضرب ابنه في دار **قول** لعل الربط او وليس اللام في الحسن الوجه حسن الوجه بطلان لبلد اللام

الضمير في ما يشترط فيه الضمير في عند المبرزين كما في الرقيق من هذا الظاهر الفرق بينهما وبين قولنا لا بد لان اللام فيه
 رابطة ابتداء وليس بد لان الضمير في قوله غير ظاهر المصفاة لكونه مستترا لقوله مثل طهوه اذ لكونه بارزاً في قوله لا بد
 من اي حين رفعت المفعول بها فاعلها لا وجه له في غير الفاعلية فلو كان في ما ضمير يكون فاعلاً لعدم جواز استبدال الفاعل
 فيلزم تعدد الفاعل فما قيل انه يجوز ان يكون للمفعول بدل من الضمير المستتر في قوله لا بد في قوله اي حدث اي حال على حدث
 باقامة المدلول مقام الدال وهو المصدر ولم يفسر ولا بفعل المصطلح لان الاشتقاق من المصدر عند المبرزين ورعاية
 المطابقة ما سبق قوله تأميه الفعل اي معنى اختيار الموصوف على ما قام او وقع لقصد التعميم ولقصد شموله للمقسمين به **قوله**
 اصل في ذلك الفعل كما هو المتبادر من التعريف فلذا رفع التقضي نحو فاضل وذلك غالب لعدم دلالتها على الزيادة في الفضل الزيادة
 والغلبة وكذا باب القابلة نحو طائل لانه موضوع للغلبة في المعنى المصطلح كما هو بعيد على التصاق الغلبة لاصل الزيادة
 في الغلبة وزاد لفظ الاصل احتراماً على ايدل على الزيادة في وصف الفعل كصفة الشبهة الدالة على دوام الفعل واستمراره
 وحسنه لا وجه الى اعتبار هذا القيد لان اللفظ في الموصوف صفة الوضع كما هو الصورة المذكورة موضوعه للزيادة
 مطلقاً لا للزيادة على غيره وان افادتها في بعض التركيب نحو زيد فاضل على عمر وزائد عليه غالب على طائل واختار
 موصوف متصرفاً لشعاره بالتصاق بالزيادة في نفس الامر لا يلزم ذلك في اسم التفضيل **قوله** اما طرف لغواه اي
 له مفعول له بواسطة **قوله** او طرف مستقر وموصوف مقطوع عن المفعول بواسطة لعدم تعلق الغرض
 كما يدل عليه قوله اي موصوف متلبس بتلك الزيادة او مقدر مفعوله اي موصوف به اي بالفعل كما في
 الحواشي الهندية **قوله** ولا يهاجم في تلك الاسماء لانها تدل على المكان الزمان الالة فيها نوع تمييز وما قيل انه
 لاحاجة في الاخراج الى محل الموصوف على ذلك لان تلك الاسماء لم توضع لمكان او زمان والالة موصوف بل المكان
 او زمان والالة مضافة فيه ان اسم التفضيل الذي جاء للمفعول موضوع لموصوف بمعنى ما وقع عليه الفعل كذا في تلك
 الاسماء موضوعة لموصوف بمعنى ما وقع فيه الفعل ووقع به الفعل **قوله** يخرج اسم الفاعل اما لعدم دلالتها على الزيادة
 نحو ضايت مفعول حسن لعدم دلالتها على الزيادة على الغير كصغير المبالغة او لعدم دلالتها على الزيادة في ذلك
 الفعل كفاضل فطائل او لعدم دلالتها على الزيادة في اصل الظرف بل في صفتها كصغير الصفة المشبهة الدالة على الدوام
 والاستمرار **قوله** من حيث صيغته اي هي اية من حيث كانت في غير محض هذا الاعتبار في فعل قول وفي اللونث فانه من
 صفة لونه فالتا استواء المذكور للونث في فعل مطلقاً **قوله** اخيراً اشرى المستعملين من المستعملين المذكورين
 فحذف الحرف ونقل فتحة الياء الى الراء الى الخاء والشين في الراء في الراء **قوله** من حدث قد مره بقية التعريف فلا بد

من

تفسير

من اسم جامد نحو اختطوا الشاكرين فإل الناس شاذ ولا من فعل غير متصرف ولا من فعل لازم النفي نحو ما نيس بكلمة
 أي ما تكلم لعدم المصدر له من حيث لزوم النفي ما الأفعال الناقصة فان قلنا كذا لا على الحدوث بل على الزمان
 فقط كما قيل فظروا ان قلنا انها حالة على الحدوث وهو الحق فالظهور ان البناء منها قياسا انك ما نيس من ان يقرب زيد صديقه
 غنيا وان لم يستعمل فقولهم حدث مشتمل على الشروط الثلاثة واما اشتراط كون الحدث مما يقبل الزيادة والنقصان
 فلا يقال الشمس غابت اليوم فمستغن عنه بقوله بزيادة على غيرها فان الزيادة انما يتحقق بما يقبلها **قوله** الحق
 فان معناه قلة العقل فهو العيوب لياطنة كالحمل **قوله** حكموا بشدة هذه كما في الفصل من شرح التسهيل **قوله**
 واحق من ابن هبنقة الصواب من هبنقة باسقاط الابدان كما في الفصل من شرح التسهيل المحاشي الهندية والظاهر
 والصحي في شرح العلوق المبنية على الحق التفسير هبنقة لقب بن سرحان القيس يضر به المثال في الحق **قوله**
 من تعليق خريزات ولما يقوله ذوالقوات فان الوجود محركة خراقة بيضاء يخرج من البحر فتلق في عنق الصبيان انهم
 العين **قوله** ففيه شائبة انه خبر لقوله الجواب في الجواب مذكور شائبة حق صاحبها فان كان ذلك كما هو منه لا يخفى
 على تقدير ايراد ذكره الشرح بيان فيه المذكور في المحاشي الهندية بعيد هذا الجواب تشنيع كما **قوله** ولا يقال انه
 الظاهر ليقوله احد كما في غاية التحقيق لان الشرح قال ذلك مبالغة في مخافة ذلك القول **قوله** الواقعة قلة بقرنة
 قوله قد جاء بالفعل **قوله** اشتقاقه اه قد لا يقينها تمسابق في التعريف فقوله بقياسه مبتدأ محذوف الخبر ولم
 مجيئه لان كون مجيئه للفاعل قياسا لا يقتضي قوعه لو قد لفظ الواقعة كان المعنى كيكما ولذا يجعله من قياسه
 نيدا قائما بتقدير وقياسه حاصل اذا كان للفاعل **قوله** فانه لو اشتق اه بخلاف الالفاظ المشتركة فانها مقصورة
 على السماع لا لتباس فيها قيل **قوله** على الاشرف والاكثر ان المفعول لا بد له من فاعل بخلاف للفاعل **قوله** على احد الوجه
 الثلاثة اذا لم يكن معدلا نحو اخراسه فالدنيا او ضمها عن المعنى التفضيل نحو اخرس عن غير **قوله** وهم استعماله
 يعني ان لوجه الثلاثة عبارة عن الاستعمالات الثلاثة وعلى احد ثلاثة اوجه حال عن ضمير يستعمل اي
 كائن على احد الاستعمالات الثلاثة وقوله مضافا بديل منه و اشار اليه باعادة يستعمل في قوله فيجب ان يستعمل
 فان البديل في حكم تكرير العامل او رد الفاء الدال على كونه مترتبا على تقدم كونه تفصيلا له و اشار الى
 البديل هو افادة العلم التفصيل بعد العلم الاجمالي زاد الوجوب ليرتب عليه قوله فلا يجوز **قوله** وذكره
 اي كونه مذكورا في الغرض هو تعيين الفضل عليه باحدهما وليس المقام مقام التاكيد **قوله** ليست
 بالاكثرة على صيغة الخطأ كالمعجز للبالغة الى اخره الغالب في الكثرة قال لان يعلم استثناء منقطع لان

يكون المفضل عليه محذوفاً لا يكون اسم التفضيل في اليا عند **قوله** أن المحذوف أه ولم يعوض عنه التثنية لكون الفعل
غير متعوض فاستقيم وأما نحن جوارق قد ذكرنا قصدهم تعويض التثنية فيه كذا في الرضي يجوز أن يقره هنا بالبناء على
الضم كما في قبل لأنه مختص بالغايات وما يشبهها **قوله** زيادة موصوفة أه فإن قصد بتأويل المصدر الجهر بمعنى المفعول
المضاف إلى الزيادة إضافة الصفة إلى الموصوف كل ذلك ليصح حمل الـ يقصد على أحدهما **قوله** أي على أضيف أه
فيه إشارة إلى أن الأولى أراد ما بدل من أه لأنه غلب العقل على غيره **قوله** في ضمنهم وهو ما أحله ولم يقل ذلك
معناه أظهر إشارة إلى أنه يجب أن يكون بعضاً منهم **قوله** غير مقيدة أه فنعني الإطلاق العموم لرفع القيد حتى
يكون معناه الزيادة في الجملة أي مع قطع النظر عن المضاف إليه إذ الزيادة على الغير مكفوفة في معنى فلا بد من اعتبار
الغير بخصوصه أو بعموم **قوله** وتخصيصه عطفت تفسير التوضيح يعني ليس المراد بالتوضيح هو المصطلح أعني ما
بالحرف كما في قولهم الصفة قد تكون موضحة وقد تكون مخصصة بل معناه اللغوي أعني رفع الأجر **قوله** تمام الكلمة
أي تمامها ولهذا لا يفصل بينهما إلا بعمول فعل ذلك أيضاً قليل وقد يفصل بينهما بالو فاعلم أنهما على حسن وانصفت من
الشمس **قوله** الرفع بالغاوية يعني أن الحكم في عمله في المظهر مطلقاً لا يعمد به في الظرف والمكان القيد المفعول به
بواسطة حرف الجر نحو زيد ضرب لعمرو فلا بد من التقيد ليصح ليس قرينة على التقيد بالفاعل المفعول به بالواو
فقد نادى بالفاعل أي لا يعمل في فاعل مظهر بقرينة الاستثناء فإن فيه العمل في الفاعل إذ رفع ما قيل أنه يصح حمله على
الإطلاق والاستثناء من مطلق العمل يكون متحققاً في ضمن الرفع بالغاوية والمعنى لا يعمل في المظهر مطلقاً إلا في صورة
الاستثناء فإنه يعمل فيها بالرفع **قوله** وأما نحن فظهر في المعنى في باب الظروف من المشكل **قوله** فخير نحن
عند الناس متكلاً أن قوله نحن أن قد دفاعاً لزم أعمال الوصف غير معتد ولو ثبت عمل الفعل في الظرف غير مسألة
الكل هو ضعيف وإن قد مبتدأ ظرف لفعل وهو اجنبى بين أفعال من وصرحاً بوعلى تبعه بن خروف
على أن الوصف خير ونحن محذوفة وقد نحن المذكور تأكيد للضمير في الفعل انتهى وعلم من كلامه أن المراد من
المظهر ههنا ما يعم الضمير البارز وإن المراد بالمظهر المستتر على ما نص عليه في الرضي أن معنى قوله لا يظهر أثره
في اللفظة أنه لا لفظ ولا أثر **قوله** وإنما لم يعمل الرفع بالغاوية لا بمشابهته الفعل كاسم الفاعل لا بمشابهته
اسم الفاعل كالصفة المشبهة فقوله لأن هذا العمل أه دليل على الجواز الأول من المدعى وقوله ولا ندما كان
دليل على الجواز الثاني فلذا أعاد الهم وعطف أحد دليلين على الآخر ثم أنه يكفي في الاستدلال الأول قوله
لأنه ليس له فعل معناه أه وقوله لأن أه لرفع النقصان هذا الاستدلال يقتضي أن يعمل في المظهر مطلقاً وحاصل

الدفعان على الرتبة لإصالة الفعل بخلاف التصفية بهيم الفعل الحرف فتعمل التصفية هو مشابهة به في الجملة وإن لم يكن
بمعناه **قول** وهو **يعمل** أو اسم التفضيل لم يعمل عمل الفعل أصلاً لأنه ليس في فعله إلا معناه فلذا لم يعمل الرفع ولا تصادق
قوله أي وضعاً سببياً بيان لحاصل قوله صفة لشئ وهو في المعنى المسبب إشارة إلى أن المجموع شرط واحد شرط
العمل ثلاثة كما هو ظاهره ولحق صفة سببية إذ الاصطلاح الوصف السببي وغير السببي كما في المقارن والتخصيص ^{الصفة}
السببية وغير السببية **قوله** مشترك ولذا لم يقل سببه بالإضافة الموهمة للاختصاص كقول عنه المشهور اصطلاحاً
أن يطلق على المتعلق اسم السبب من المسبب لا مناقشة فيه ولعله سماه سبباً لأن الكحل في هذا المثال مسبب
عين الرجل عين زيد لأن عينها سبب للكحل وهو مسبب له **قوله** باعتبار رأي بالنظر باعتبار شئ أي نظر
إليه وراعى حاله وهو حال عن الضمير المرفوع في مفضل أي متلبس به وكذا الثاني حال عن نفسه وليست
متعلقين بمفضل حتى يلزم تعدية شبه الفعل مح في الجر متفقين لفظاً ومعنى وهو خلاف ما اتفقوا عليه كذا
في الرضى **قوله** ويحصل بالنصب عطف على الموصول الأول هما متعلقان بأن يكن على ترتيب اللف والنشر **قوله**
كالصفة المشبهة فإنه أيضاً لا بد لعمل من موصوف في اللفظ ومتعلق مسبب لذلك الموصوف ليعمل في **قوله**
لاخطا طه أه تعليل لما فهم من السابق وهو أن يكون المظهر مسبباً لموصوفها **قوله** لينجز أه غاية متروكة
على الاشتراط المذكور **قوله** ولما لا يبق أه علة باعثة عليه **قوله** ليسهل متعلق بقوله لا يبق **قوله** وكذا
كل أفعال أضم هذه المقدمة ليثبت الكلية **قوله** وهذه العبارة تحتمل أه بأن يكن معناه لأنه أي حسن بعد
النفي وقبل النفي **قوله** توجه النفي إلى قبة أه لما ذكره الشيخ عبد القاهر من أن كل كلام فيه قيد لابد على
والإثبات يكون ذلك القيد محط الفائدة **قوله** فيبقى أصل حسن إلى قوله فيكون أحسن أه زائد لا احتياج له
في إثبات كون حسن بمعنى حسن ذكره لأن هذا المثال لا كونه في مقام المدح يابى أن يكون لنفي الزيادة فقط بل لابد
فيه من نفي المساواة أيضاً **قوله** أن يجعل أحسن أه ليرى أن يكون أحسن بمعنى أصل الفعل لأن اسم التفضيل
من التفضيلية لا يكون بمعنى أصل الفعل فهو هنا مستعمل بمعنى الزيادة لكنه جرد عنها عرفاً أي جرى العرف في نحو المثال
المذكور على التجريد عن الزيادة المدلول عليها لغة بقرينة مقام المدح وكذا على تجريد من التفضيلية عن التفضيل
لجرح النسبة والقياس كما أشار إليه بقوله وتوجه النفي إلى حسن الرجل مقيساً إلى حسن زيد **قوله** بالنفي أي بسبب النفي
في هذا الاعتراض يختص بالمعنى الأول لأن العرف على التجريد عن الزيادة لا يجري فيما يكون التباين بين المفضل والمفضل عليه
متغيرين بالاعتبار لا فيما يكون متغيرين بالذات فلا يجوز أن يكون الباء بمعنى مع كما هو شأن قوله في الجواب إذا زال النفي ناد

على فساد قوله من حيث انه لا لام حيث ان فيه معنى الزيادة فلهذا يعمل هذه الحبيثة في المفضل **قوله** من هذه الحبيثة
 اي من حيث انه اسم تفضيل فيه معنى الفعل سواء كان موبلا باعتبار الزيادة او باعتبار معنى الفعل **قوله** ولو قد علم ان مقدر ايت
 رجلا احسن في عينه منه الكحل في عين **قوله** تعقيد بكاء لان فيه ذكر التفضيل والمفضل عليه قبل ذكر المفضل وهو
 موجب لتعقيد في اللفظ والوكاكة في المعنى **قوله** مع انهما ليسا الايتين ان المدعى ان العبارة المشهورة فيها على اسم التفضيل في
 المظهر الخ لو لم يعمل في المظهر يلزم الفصل بين اسم التفضيل ومعموله بالاجتناب في كل عبارة تؤدي معناها تقدير فانه معروضه
 قد خفي على البعض فقال ما قال **قوله** مسألة الكحل الى مسألة عمل اسم التفضيل الرفع في المظهر فلاضافة بادن في مسألة
 وبين شرائطها الثلاث وهو ان يكون الوصف سببا والتغاير بين المفضل والمفضل عليه اعتبارا او كونه منفي او ما عدي به عنهما
 في استعلا لانهم وهو قولهم ما رأت رجلا احسن في عينه الكحل من في عين زيد **قوله** ويقطع عطف على يديه **قوله** يطبق
 عطف على ما انشده واشارة الى تطبيق حاصل ما رأت كعين زيد احسن فيما الكحل مثل اري **قوله** وهو خبر
 بمقتل راء اشار بزيادة لفظ مقدار الى ان الاختصار هذا ليس بطريق الحذف بل بطريق التسامح بطريق المقصود ان حذف
 المجرور ابقاء الجاء وحذف كلمة في مع ابقاء مدخوله على الجواز لتطيره في كلام العربي **قوله** مع ظهور المعنى لان المفضل عليه
 لا بد ان يكون من جنس المفضل عليه **قوله** لا ان اصله لا رد على الرضى حيث قال وهو على حذف المضمان اي من كحل عين زيد
 لانه لتفضيل الكحل على الكحل على العين ومن التفضيلية يدخل المفضل **قوله** لا يكون من قبيل او والمحال ان
 عمل اسم التفضيل في المظهر مشروط بذلك عند **قوله** استغنى ذكر الدالة قولك كعين زيد عليا لان معناه كل عين
 في حسن الكحل منها وهذا هو المستفاد من ذكر عين زيد بعد كذا في الرضى **قوله** وتقديره ما رأت لا رد على الرضى حيث
 قال لا يجوز ان يكون احسن فيما الكحل صفة لقولك كعين زيد لانه يكون المعنى ما رأت مثل من زيد في حسن الكحل فيما رأت
 عليها في حسن الكحل فيها وكيف يكون مثل الشيء في الوصف فلا عليا في ذلك الوصف في حالة واحدة **قوله** على البلغ وحالكون
 معلوما بطريق الكناية لان نفى وجع عين ما اثل العين زيد في الاحسنية لازم لاحسنية كحل عين زيد ووجع الارض
 على وجع الارض فيكون كدعوى الشيء البينة **قوله** والثانية بوزن القعدة نقلت كسرة الياء الى الحذف ثم ادغم الياء
 في الياء **قوله** من اي او اثلاثة اي بفك لا دغام ووجه **قوله** من التفسير لان السراية فانه لا يناسب المقام
قوله والاولى اما اعتراضية لعل القول بالاعتراض بناء على ان ما بعد البيت شيء من متعلقات مرتبة فان الاعتراض
 لا يكون الا بين كلام وكلامين متصلين معنى عند الجمهور لثبوتة وهي ههنا تقطيع بشأن وادى السبام **قوله** الجار
 في به او والباء بمعنى في **قوله** بمعنى المفعول فان الواو مخوف فيلحقها لا على الاستناد المجاز **قوله** والمعنى ان المفضل

اي من مضمونه محل وقت قول **قوله** ككسار او لوكون موصوفين بقدر اسمهم جاء في وصفه التذكير لا وادق **قوله** نقول
 نقل عنه ما حصل عن الشعر ان توقف الركب في وادي السباع اقل من توقفهم في سائر الاودية وان وادي السباع اخوف
 من كل ما دلا وقت وقاية الله نعم الساري في وادي السباع **قوله** عن الاطعمة مشطوق بوقاية الله نعم **قوله** من وجبة
 على بمعنى الباء كما في قوله نعم تحقيق على ان لا نقول اي بتفسير **قوله** علم اي علم من جليل انحصار او فاللام من
 من الضمير لا يلزم خلوه للوجه الصفتية عن الضمير في الصفة وان كانت كفي في معلومية حاله وذواته لا لاسم كان
 معلوما من حيث انما كان الاسم على التفسير لا في ان كان في التفسير في معلومية الحال في كونها اقساما للكلمة معلومة في ذاتها
 اي عدم الاكتفاء بمعلومية تعريفه من اليليل لا يلزم ان يخصص بالانحصار في كونها اقساما للكلمة معلومة في ذاتها
 اليليل **قوله** اي كذا في فسر ما دل بالكلمة لتلايكون الجنس مذكور في التعريف والتكرار اشارة الى ان ما هو مذكور في هذا
 مع ان الظاهر ان سبق تعريف الكلمة لكونها الاصل في التذكير وليدل على اعتبار وحدة الكلمة في التعريف لتلايقتص
 بجموع القسمين من غير اعتبار التركيب بينهما **قوله** كائن اشارة الى ان قوله في نفسه ظنون مستقرة بمعنى ان الجملة لا
 اذ ليس المعنى على التقييد ولا متعلقا بغيره لا احتياجه الى جعل في معنى الباء **قوله** يعني الكلمة اه فمكرر بالجملة المفعول
 الى انه لا يخالف ما يستفاد من دليل المعبر من ارجاع الضمير الى الكلمة والآن الضمير الرجوع الى التكرار معرفة كماله في التحقيق
 وللتخصيص على اختلاف الترجيحين والاولى ان التفسير الثاني لا فائدة ان المعبر نفس الاسم ما في جملته من الصفة و
 الصلة وما قيل انه جمع بين ما دل الكلمة في التفسير اشارة الى المعرفه وجه التذكير وهو انه باعذار لفظ ما دون معنا
 فيه انه بعد الجمع بين التفسيرين يحتاج الى وجه التذكير بناء على ان الشاخص في تذكير ضمير ما وثابته ملاحظة ما
 هنو ولذا قال الشرح في تعريف الاسم بعد الجمع بين التفسيرين قد ذكر الضمير بناء على لفظ المفعول بالفاء وما قيل
 ان كلمة واليست عبارة عن لفظ الكلمة بل عن معناه قد ذكر كما ينبغي باعذار ما يلحقه بآية ومثاله فلا وجه في اطلاقه
 ان اراد انه ليس عبارة عن مجرد لفظ الكلمة فمسلو ولا ينبغي ان اراد انه ليس عبارة عنه من حيث دلالة على ما
 فممنوع اذ لو كان عبارة عن مجرد المعنى لزم تركه للجنس في التعريف لانه قسم الكل الذي هو قسم المفرد **قوله** والمراد
 يكون اه اي المقصود به الحاصل منه وذلك لانه مفسر به حتى يرد ان صفة المعنى كيف يفسر بصفة اللفظ
 وانه يصير المعنى ما دل على معنى الة عليها الكلمة بالاستقلال ويحتاج الى تكلفات باردة يجهل الاسماء **قوله**
 دلالتها على الكلمة محيطية بالمعنى احاطة الظرف باللفظ من حيث انه لا يخرج فهمه عن **قوله** لا استقلال
 اي لكونه حاصلا في الذهن منفردا عن غيره من اللفظ لا ملاحظة الغيرة ولا تتبين **قوله** لا يمكن ان يكون

منجش الفعل

لأن كون الشيء في نفسه كناية عن استقلاله وعدم احتياجه إلى الغير ولما وصفنا معنى في المفهوم الحاصل في ذلك
 به يكون المراد منه استقلاله في المفهومية **قوله** ^{في} المفهوم مصدر ميمي يكون خبره للماء والمجرور **قوله** لكن استدار العبد
 توهمنا من كون ما المراد من واحد وهو انه كيف يرسم الوجه الاول وقال في الثاني ويمكن **قوله** مشتمل على ثلاثة
 معان يدل عليها مفصلة لكون المادة موضوعة بالوضع الشخصي للحادث كما يشير اليه قوله هو معنى المصدر
 والهيئة أي الحركات مع الترتيب المعروف الزائدة ان كانت موضوعة بالوضع النوعي لنسبة ذلك الحادث وزا
 فهو كأي الحجارة إلا ان اجزاءها لما لم تكن متباعدة في السمع لم يكن مركبا فلا يرد ان ضرب قبل ذكر فاعله ليفهم منه
 الحادث فيتحقق الدلالة التضمنية بدون المطابقة واما الزمان فلا يرد فهمه قبل ذكر الفاعل لانه زمان النسبية
 فكيف يفهم قبل فهمها وبما ذكرنا ظهري ما قيل ان ههنا معنى لبعاضه عن الجهد وهو تقييد الحادث بالزمان
 او النسبة بالزمان **قوله** الحادث وهو المعنى القائم بغيره سواء صدر عنه كالفرد او لم يصدر كالتوهم كذا
 في الرضوخ المراد بالمعنى المتحد ولذا قالوا المصدر ما يكون في اخر معناه الفارسية الدال النون والتاء والنون وما قيل
 ان الاسود معناه المتصف بالسواد بمعنى سيأكل بمعنى سيأخذ فالحجوب انه لما كان الصفة المشبهة مفعلة
 لمعنى المشبعت النسخ عنها معنى المتحد فلا يرد من النقص بالوان ولزوم عدم الفرق بين المعنى المصدر في الحاصل بال
 وما قيل ان المراد المعنى القائم بغيره من حيث انه قائم بغيره فلا يرد بالوان فيقولون ان النسبة ليست ما خفي في مفهوم
 المصدر فصر عليه في الفهم كيف ولو كان كذلك لوجب ذكر الفاعل معه **قوله** النسبة الى فاعل أي فاعل معين او معينين
 كان وانما احتدوا لتعيين الفاعل اذ لو كان المعتبر في مفهوم الفعل النسبة الى فاعل مطلقا لزم ان يكون استعماله
 حيث استعمل مجازا اذ لا يستعمل الا في النسبة الى معين ينوع تعيين ولا حتم الصدق والكذب وحده من غير
 الفاعل لا متغير على شيء **قوله** هوالة لملاحظة طرفيها أي آلة تعرف بها حالهما مرتبطا احدهما بالآخر
 لكونها نسبة حكمية بخلاف النسبة الملحقة بالذات من حيث هي فانها لا تكون نسبة حكمية نعم ان تقع حكميا
 عليها لا استقلالها بالمفهومية وان كانت جزئية فمنها الاستقلال بالمفهومية وعدمه هو الملاحظة القصدة
 وعدمها ولا مدخل فيه لكن المفهوم جزئيا وكليا فاحتدوا بقيد الجزئية في مفهوم الحرف مجربا ان للمواقف الجزئية
 لا تستلزم الملاحظة التسمية **قوله** فلا تستقل بالمفهومية اذ لا يفهم تلك النسبة ما يفهم الذات المنسوبة اليها الحادث
قوله تعين ان يكون المراد به الحادث اذ لا يمكن مراعاة الزمان اذ لا معنى لاقتران الشيء بنفسه ولما زاد بضمير لفظ
 المعنى بعد تقييده بالمفهومين فلا يتناقض قوله من الراد بالمعنى لان المراد به لفظ المعنى بدون المفهومين **قوله** ليس معناه

المطابق لعدم استقلاله بالغمومية لكن جزئه وهو النسبة غير مستقلة فتوميقه بقوله في نفسه ما تم عن رادته هو
 ان كان المتبادر المعنى المطابق **قول** بل هو اسم لا قرينة على الخصوص ليكن لفظ المعنى في تعاريفه الاقسام الثلاثة على
 نسق واحد **قول** لا يتحقق في الفعل **قول** ليس مستقلا بالمفهومية لما عرفت ان المعاني الخفية آلات لتعريف
 احوال الطرفين من حيث ارتباط احدهما بالآخر والخفية لازمة لها من هذه الوجهة فها قد ان ابتداء الشرط لا يتبدل
 الجزئية بل على قصد ان **قول** فهو مقتضى الفاعل مجرد التراخي في ذلك فان بيان غوائل القبول متضمن ذكرها **قول** هو **قول**
 وضما عطف على محذوف اي فبقولنا مقرون خروج الاسماء التي لا اقتران فيها اصلا وبقولنا وضما او ببقولنا في الفهم خبر في
 الاقتران وضما في التحقيق كاسم الفاعل فانه موضوع لمقتضيه الفعل معنى الحادث اي يكون قيامه به وحصوله له مقبولا
 باحالة لازمة الثلاثة ولذا كان حقيقة في الحال والاستقبال ليس كذلك فعلا لعدم الاقتران في الفهم واعلم ان الشرط ^{يذكر}
 فائدة قيد الفهم **قول** لا في تعريف الاسم وكان الواجب عليه ذلك لانه لو خفاهما ولد ذلك تمام انه لا حاجة الى قوله في الفهم
 بعد التقييد بقوله وضما **قول** منقولة عن المصادر وغيرها كلمة او لمجرد التفصيل كما في العالم اما جوهرا وعرضيا
 منقولة مفصلة بهذا التفصيل في الحاجة الى جعل الجمع بمعنى كل واحد وجعل او بمعنى الواو ثم النقل الى الاستعمال في المعنى الثاني
 لعلاقة مع مجرى المعنى الاول لما كان بمنزلة الوضع وليس بوضع تحقيق قيد الشرط من الوضع بالاول في تعريف الاسم ولم يقيد
 ههنا رعاية للاختبارين وهذا بخلاف نحو يزيد وشكرا فاعهما موضوعان لكل واحد من المعنيين بالوضع التحقيق
 فبا اعتبار وضع فعل باعتبار آخر اسما في المنقول يعتبر الوضع التحقيق وفي الشرط يعتبر الوصفان **قول** ودخل فيه
 نخطف على قوله فخرج وانما افاد التقييد في اثبات الدخول انه في الحقيقة تعبير لفظي مقترن وضما سواء كان مقترنا
 استعمالا **اولا قول** الافعال المنسوبة اي في الاستعمال بحيث هي المعنى الاول فهي ايضا من المنقول قيل وكذا الافعال ^{منسوبة}
 عن الحدث يدخل فيه لان الافعال الناقصة تامة في اصل الوضع منسلمات عن الحدث انتهى قال المصدر والاداء لا يجر
 التعلق بالافعال الناقصة لانها المقصود بها في التحقيق نسبة حدث محقق الى فاعله او معنى قولنا حدث محقق انه علم
 ان زيد اثبت انما اريد ان القيم المنسوب الى زيد وهو خبر وثبت ذلك حاصل ولو لمزيد ككل وانما قصد بالاثبتين بها علم
 المبتدأ والمفيد لتعيين الخبر ونسبة الى المبتدأ تخبر عنه على ما كان في الابتداء ولذلك توهم كثير من النحويين ان المبتدأ لا
 على الحدث اصلا وانما وضعت للدلالة على مجرى الزمان فلذلك لم تأت حاملة في شيء خيل الاسم والخبر انتهى كلامه وعلم
 من كلامه ان اسما اخر الافعال الناقصة غير مسمى عندنا وفي الواقع ما قال بعضهم سميت ناقصة لانها تدل على الزمان دون
 المصدر ليس ينشئ الى آخره **قول** هو في الاحد والاثنتين والمراد باحالة لازمة الثلاثة احدها مطلقا لا احدها فقط

قوله لا نه، **قوله** اي لو اريد لاحد فقط الصدق على المضارع ايضاً لا يحسب كل ضم مقترن باحد ما فقط **قوله**
وان عراضه متعلق بالنتيجة المستفادة من الدليل اي فيصدق عليه انه مقترن باحد لازمة الثلاثة فقط
فيكون نقبض الشرط اولى بالمجزأ بلا تكلف اذ على تقدير عدم الاشتراك يكون اقترانه اولى واظهر **قوله** فلما
تستعمل اي بحسب الموضوع فلا بد ان يستعمل للتكثير فلا يصح الحصر وكل ما ولفظ الظاهر لا يفي بما هو التحقيق فلهذا ايضا
اليه في الماضي التقريب مع التوقع او بدونه وفي المضارع التقليل وقد يكون الجرح التحقيق كما في قوله قد ادى تقبل الجرح
وانما اريد كالتوقع لعدم لزومه اياها في الاستعمال **قوله** للتقريب لما مضى الى الحدث الجزئي الذي مضى بناء على ان المعنى
الحرفية جزئية وحمل على الفعل الماضي يحوز الى حذف المضارع او التقبيح باجراء صفة المعنى على اللفظ وتخصيصه
بالتضمن **قوله** وتسمى لكاه اي المذكور لا يتحقق الا في الفعل الاصطلاحي لهذا لم يوجد الضمير اي لا يفهم شيء من ذلك
بدون ذكر الفعل كما في قولهم الحرف مادل على معنى في غيره وذلك لا متنازع فهم شيء من ذلك بدون ذكر متعلقه و
هو الحدث الجزئي وذلك مدلول الفعل فقط لكن النسبة الى افعال معين ما خفية في مفهومه دون ما عداه **قوله**
دخول السين اللام للعهد اي سين الاستقبال ون سائر السينات **قوله** لتفي الفعل اي الحدث الجزئي لما ذكرنا
فيما سياتي **قوله** الا في الفعل اي الاصطلاح كما مر قال وبحقوق تاء التانيث اي الساكنة لانها الدالة على تانيث الفاعل
فالوجه ذكر التعليل بعد قوله ساكنة **قوله** والصفات اي وان كان لها فاعل استغنت عن التاء الساكنة بسبب
لحوق التاء المتحركة الدالة على تانيث الفاعل او فاعلها لكان المتكلمينها ويظهر **قوله** حال عن تاء التانيث وفيه اشارة
الى انها في الاصل متحركة اسكنت للمفارقة بين تاء تانيث الفعل والاسم كما في الرضى وفي بعض النسخ الساكنة باللام **قوله**
لاختصاصها بالاسم فحة الاسم نقل الفعل **قوله** اراداه وذلك لانه اشارة لفظ التاء الى الفاعل لم خصوصية المتبصرة
في فعلت من الخطاب التذكير والافراد والتذكير والتانيث دون الحركة والافعال لافعاله الى فعلت وارشاد لفظ نحو
الى الفاعل خصوصية كونه تاء فيدخل فيه ما يشترك في جميع صفاته وهي نون الجمل وثلاث الغائية ونون التثنية
فان دفع ما قيل ان الاولى متحركة قيد المتحركة كما يبيد الدليل على ان اعتبار المشكلة في بعض صفات تاء خطت دون
البعض لا فنية عليه في عبارة المصدر **قوله** اخف لخص واعتبارهم اي كما قيل الاسم ولذا جعلت قسمين
وقالوا ان المستتر في خبرت خبرت ينبغي ان يكون اقل من اقل نصفه او ثلثه لان ضمير الخبر ينبغي ان يكون
اقل من ضمير المثني **قوله** فانه المتبادر بناء على ان المطلق ينصرف الى الكامل **قوله** قبلية ذاتية مفعول مطلق
من قوله قبل فقيه اشارة الى ان القبيل معنى المتقدم كما قيل في قوله لا كرم من قبل ومن بعد ان معناه

متقدما ومما خرا اذ المفعول المطلق لا يجرى من الظرف فانه قد اشكك الناشئ من الظرفية وبقي الاشكال المتناهي من جهة
 الزمان بالتقدم فذهب بقوله اذ انية او لا يكون واسطة الزمان على ما هو مصطلح التكليم من ان تقدم بعض اجزاء الزمان على
 البعض الآخر والذات من الذاتية على مصطلح الحكماء وهو ان يكون الشاخر متجاها الى المتقدم ولا يكون على تامة او فاعليه
 قوله بالوصول اي هو من صيغة الموصول فلا ينافي ما سبق من تفسيره بالتركه وانشاء الجواز جعله موصولا
 وللقسم من هذا الكلام من قوله بالدلالة ما هو بحسب الوضع ههنا بيان فوائد القبح وما سبق كان
 تفسيرها فافكر **قوله** بلم يضرب اي يضرب في لم يضرب حيث يدل على الشرائع الماضية ليس اخرى كما افتر
 في ان ضربت فانه لا يدل على الشرائع الماضية كونه ما ضيا **قوله** خبر مبتدا محذوف لم يجعله خبرا بعد خبر رعاية
 بجانب المعنى لان المحل ليس خبرا عن المحذوف من حيث المعنى لعدم كون الحكم مقصودا كما افتر في موضع من جود كذا
 خبر بعد خبر نظر الى جانب اللفظ **قوله** او تقديره فانه يمكن تقدير الفتحه في اخر من لم يظهر التعدد بخلاف
 خبرين وضربوا فانه لا يمكن تقدير الفتحه قبل النفي والواو فلان كانا مبينين على السكون والضم **قوله** اما البناء
 على الحركة اه اما البناء فاعلم اعتوار المعاني عليه **قوله** فلما شابهته المضارع اه اي لكثرة مشابهة المشابهة
 البناء على الحركة بخلاف المضارع فانه مشابه الاسم فاستحق الاعراب قد يفتقر انه يفتقر على الحركة لموقعه مو
 الاسم نحو زيد ضرب بولما كان هذه المشابهة ناقصة استحق البناء على الحركة بخلاف مشابهة المضارع تكون
 بناء الماضي مقدما على بناء المضارع لا يقتضون ان يكون حال اخر من الاعراب والبناء مقدما على حال اخره فلا يرد
 انه لا معنى لبنائه بمشابهة المضارع والحال انه مقدم عليه **قوله** في وقوعه اي بوقوعه لان وقوع الماضي
 موقع الاسم ليس وجه المشابهة **قوله** وشروطا وجزاء عطف على قوله وتوقعه بتقدير بوقوعه **قوله** فلكونه
 اخف الحركات ونقل الماضي لفظا اذ لا تجد فعلا ثلاثيا ساكن الوسط بالاصالة ومعنى لانه لا يلائم على الصلة
 والشران وطلبه المرفوع دائما والمنصوب كثير قال مع غير الضمير سواء لم يكن معه ضمير اصاله نحو ضرب
 زيد او يكون مع ضمير منصوب نحو ضربك او مرفوع ساكن نحو ضربا **قوله** لكراهة اجتماعه ولذا قالوا اصل **قوله**
 وهذا يدل على ابط وهذا يدل **قوله** لشدة اتصال الفاعل الى الضمير لفعله لكونه متصلا لفظا ومعنى بخلاف
 نحو حركة وبركة فان اتصال التاء فيه لفظي فقط على ان اجتماع الحركات فيما ذكر ليس في البناء لان وضع الحكماء
 على الوقف بخلاف خبرين **قوله** احتراز عن مثل اي عن خروجه عن الحكم المذكور **قوله** فانه لا يفتقر
 على الفتح ولا معنى للفتحة التقديرية فيه لانه انما يصار اليه للتعدد لفظا ولا تعد ههنا لان اتصال الضمير

منه
 من

فيه بعد صيغة الماضي بخلاف غلام فإن الإضافية فيه مقدمة على تركيبة بالفعل فلم ولا تختبط قول أي حال كذا أي يعنى إلى الابد
ليست صلة لا شبهة إذ ليس الحروف مشبهاء ولا بالأسبعية بل ظن مستقاة من موقع الحال إنما يجعله للسببية كإصالة
الملاسة بالاتفاق ولأن سببية الحروف المشابهة بسبب أن زيادتها في أول الماضي مع تغيير بعض الحركات سبب جعل جرمة
مشابهة المضارع الاسم وهي وقوعه مشتركاً فيكون سببية الحروف بالوسطية لأن سبب المشابهة مبين بقول الحق في كتابه
إلى تكلف في اعتبار سببية الحروف **قوله** أين على صيغة جمع المؤنث من الانثيان أي جئن بيان لوجه الملاسة **قوله** في
أوائله الظرف في أوله إلا أنه اختار لفظ الجمع للإشارة إلى امتناع اجتماعها والظرفية من قبيل ظرفية الجزئي **لأنه** كان قد قيل
بأحد حروف هي وأائله **قوله** جتمها كلمة نالت اشياء إلى وجهه إضافة حروف ذابت وإن الفرق بين المضارع والمضارع
اليه بالافراد والاجتماع **قوله** وهذه المشابهة أي المشابهة بطلق الاسم المعبرة في صيغة المضارع وأما مشابعتها
مع اسم الفاعل إنما هو في تحصيل صفة الاعراض ذلك لأن صيغة اسم الفاعل مشتقة من المضارع متأخرة
عنه فلا يمكن اعتبارها في صيغته والمقوم من زيادة هذه العبارة الإشارة إلى أن قول المصدر وقوعه خارج عن
التعريف بيان لوجه المشابهة لكونها ما بدنه **قوله** أما يكون أه أو كلمة المصدر رد على من زاد ولد دخول الاسم
الابتداء عليها لعدم اختصاصه بالمضارع لدخوله على الماضي مع قد ايضاً والمقصود بيان المشابهة المعبرة في غيرها
المضارع التي لها امتياز عن سائر أقسام الفعل **قال** وقوعه مشتركاً بالأسببية الذي هو منشأ المشابهة لوجه المشابهة
ولذا قيل في وقوعه والمراد بالاشتراك معناه اللغوي لا الاصطلاحي إذ الظاهر لكونه مشتركاً ولعدم كون زمان
الحال الاستقبال قام معناه **قوله** على المحيية في الأفعول حقيقة في الحال مجاز في الاستقبال بعضهم بالعكس
قوله بالجرأة أي ليس مرفوعاً مبتدأ خبره بالسبب **قوله** أي تلك المشابهة بيان معنى المتن بعد ملاحظة
اللفظ فقوله وتلك المشابهة هي هنا إعادة لقوله هذه المشابهة إلا أنه غير هذه إلى تلك لصيرورة الإشارة
بعيداً وصيغة تلك للبعد فحال هذا الواو كحال الواو السابقة في جهة كونها للفظ على قوله المضارع ما
وكونها للاعتراض **قوله** وتخصيصه أحاد الألف تنصيصاً للفظ وإشارة إلى كون كل من الأمرين منشأ
وجه المشابهة **قوله** بواسطة القارئ إشارة بصيغة الجمع إلى أنه يجوز أن يكون مخصص معنى واحد قرأ كثيراً
والى كثرة الموارق **قوله** لأنه ليس به فالمشابهة المذكورة ما خفي في مفرق الاسم اصطلاحاً فالأول من كونه في
التعريف ليكون حد السمي **قوله** إذ معنى تصحيح التسمية لأجل المشابهة المذكورة **قال** فامرقة تفصيل
وبين لمعان حروف المضارعة **قال** مفرق المراد به ما ليس مع غيره على ما توهمه المقابلة ويقى له غيره

لعدم مسأعة اللفظ اذ الواجب من فقر او المعنى اذ الدلالة للضرورة على انه ليس مع غيره وعدم الدلالة على شيء
 ليس دلالة على عدمه وانما هو بناء على العدم الاصل بل اراجه معنى الواحد اجراء الوصف للفظ على المعنى توسعا فيكون
 المراد بالتكلم الجنس اى من يحكى عن نفسه ولا لفظا لالحال فلا بد من ارجاع ضميره الى المتكلم المفرد اى الواحد ليحكم
 التقليد بقوله اذا كان مع غيره اذ ليس المنون بجنس المتكلم اذا كان مع غيره فتدبر فانه خفى على الناظرين وهذا
 الكتاب **قوله** مذكرا كان او مؤنثا فالمراد بالمراد ما اتصف بالافراد وليس من باب التغليب اذ لم يرد به كلاهما
قال مع غيره مؤنثين كانا او مذكرين او مختلفين **قوله** وكلمها اشارة الى وجه الاختصاص **قوله** واخذ
 كان اى دفعه الخطاب من يتكلم معه **قوله** غائبات او رد صيغة الجمع المؤنث نظر الى معنى المؤنث والمؤنثين
 واورد صيغة التثنية اعني ذوى نظر الى لفظي المؤنث والمؤنثين وكسر الواو غير صحيح **قال** للغائب اى من يحكى
 عنه فيشمل ذلقة تعربا لشبهة **قوله** اى غير القسمين فيكون للواحد المذكر والمثناة وجمعه مؤنث
قوله حال غير بعد خبر لقوله فقوله **قال** مغموم متكلنه لما فتح اول الداخلى ينبغي ان يخالفه المضارع لما كان
 التباين بينهما **قوله** اى فيما ما ضيه فتوصيف المضارع بالواعى على التوسع باعتبار ان ما ضيه كك **قال** مفتوح
 فيما سواه للتخفيف للذى استدعاه كثرة الاستعمال كما فى الثلاثى او كثرة الحروف وهو فيما عداه واما اطلاقه بفتح
 واسطه فيستطيع فرباى نيد فيه الهاء والسين على خلاف القياس **قوله** لعدم علة الاعراب فيه وهم توارد
 للعقل المختلفة كما فى الاسم والمساكنة التامة به وليس كدليل الحكم الثبوتى المستفاد من الحصوله سيئته فى
 قوله ويرتفع الى اخره مفصلا **قوله** ولما كان هذا الكلام اودقم لا شك فى تعلق الطرف بالفعل المنفصلة بغيره ان
 عدم اعراب غير المضارع مقيد بوقت عدم اتصال الثنتين وليس كك اذ لا يعرب غيره مطلقا سواء رجع الضمير
 المحرور الى المضارع او الى المفرد ولا يفيد ما هو المقصود بالبيان وهو ان المضارع لا يعرب اذا اتصل به التاني وحاصل
 الدفع ان هذا الكلام دلالة على نفي الاعراب عن غير المضارع ليس معناه الصريح مقصودا بالذات لان كلامنا
 فى احوال المضارع بل هو كناية عن اثبات الاعراب للمضارع على وجه الحصر بطريق انما اى بحيث يكون الجزاء
 مقصودا اتصاله والجزء السلبى مقصودا تبعا ليكون من احوال المضارع والطرف قيد الجزاء الثبوتى المقصودا
 فاذ فم اشكال التعلق وكذا ما يتوهم من ان انما بمعنى ما والا فلا شك فى محال لان كونه بمعنى ما والا يقتضى
 ان لا يكون بينهما فرق بهذا القدر وبما ذكرنا ظهرا ان ما ذكره الشاعر اولى من جعل للطرف متعلقا يعرب
 المضارع المفهوم من الحكم السلبى **قوله** يكون مبنيًا وقيل انه معرب تقلدوا الشغل محل الاعراب كما فى غلغلي

ولا يخفى عليك الفرق بينه وبين غلامى فاعلم الشدة الاتصال صار كالجزء منه فلم يبق ما قبلها محل الاعراب اصلا بخلاف
غلامى قول هل شدة الاتصال اما لفظا فظم واما معنى فلكون التوكيد بخلاف الاتصال مع التنوين لسقوطه في
الوقف ولاضافة ومع اللام فلم يصح ما قبله وسطا فاجرى الاعراب عليه قوله وسطا الكلمة والوسط ليس محل
الاعراب لللفظ وهو ظم ولا التقديرى لان معناه ص ما عرفت حوان يقدر الاعراب على الحرف الاخير ولا يظهر للتعدله
او الاستئصال قوله دخوله على كلمة اخرى معتبرة مغايرة بعد الدخول حيث اتغير البناء السابق بسببه
بمخلاف قائمة وبصرى فان التاء والياء وان كانت كل واحدة اخرى لانه بعد الدخول تغير البناء السابق وصار المكنى
اخر واستحق المركب للاعراب فلذا جرى على التاء والياء وما ذكرنا ظهور هذا الدليل لا يجري في نون الجمعة قوله
ولان اه اعادة اللام نظر الى ان المدعى خروج زين فكان كل منهما مدعى برأيه قوله يقتضيان يكون اه وان
لم يوزم في المضارع توالى الحركات لادى قوله لمشايعتها نون جمع المثنى اه وبذلك المشابهة تضعف مشابهة
المضارع بالاسم فرجع الى هو الاصل في الفعل اعني البناء قوله فلا يقبل اى قبلها اصل الاعراب وبهذا تبين الفرق
بينه وبين المعتل بالالف فانه يقبل الاعراب من حيث كونه اخر الكلمة وان تعدل باعتبار خصوصية الالف
ولما حصل ان التقديرى لا بد فيه من اعتبار الاعراب في اخر الكلمة فبقا بينه وبين المحل فلا بد فيه من القبول في
الجملة كيلا يكون التقديرى محجور فرض قال الصحيح تفصيل لانواع اعراب المضارع ومحالها اى فاعراب
الصحيح من المضارع مطلقا قوله حرفه الاخير سواء كان اصليا او زائلا فلذا لم يقل لاه قال الجمعة المشتمل
ما لا ضمير فيه نحو يضرب زيد وما فيه ضمير مستتر نحو زيد يضرب وما فيه ضمير بارز منصوب نحو يضربك وقتا
ضمير غير متصل به بل الفعل نحو ما يضرب لاه فظم لان المراد بالجملة الخ الى ما لا يتصل به والاخره الصوتين
الاولين قوله متصل به اى بذلك الصحيح قد رد بقرينة قوله والمتصل به ذلك قال للتثنية والجمعة اه بيا
لمحال الضمير البارز المرفوع وليس قيد احترازا فلذلك ترك الشرح الجمع على ظاهره المتبادر ولم يحمله على الجمع
المذكور قال لفظا حقيقة او حكما فان الغنة والفتحة في حالة الوقف في حكم الملفظ ولذا يكون الوقف
بلا شامد الروم والقل ليستا تقديرين على ما فهم لما عرفت من معنى التقديرى قال السكون لم يقبل
لفظا لانه عدمى والزائلا لا لبقاء الساكنين في حكم الثابت كما في ومتا فليس السكون في كم يكن الذي قد يرد
على ما فهم قوله المضارع اشار به الى ان قوله والمتصل معطوف على قوله الصحيح لا على قوله الجمعة لان
هذا الحكم شامل للصحيح والمعتل قوله وهذا اه اى اعراب ما اتصل به الضمير البارز المرفوع في خمس

مواضع وان كان الاتصال في شمع مواضع فان الموضوعين اعني يضرين وتضرين مبنيان خارجان بقوله
ونون جمع المثنى **قال** بالنون انه اعرب بالنون لان المشابهة التي هي علم الاعراب باقية وانتم بالحركة
لصدور اخرة بسبب شدة الاتصال الضمير لتعاقد جهات من كونه فاعلا ومتصلا وعلى حرف واحد
سيم حرف علمه سألن وسط الكلمة والوسط ليس محل الاعراب اصلا على ما عرفت ولا به بعد لحوق الضمائر
ما قبلها متحركة بحركة لازمة فالقبيل الاعراب بخلاف غلامه فانه ليس لازم الكسرة فيمكن تقدير الاعراب فيه
ولا يمكن اعرابه بزيادة حرف المد لانه يلزم اجتماع الحرفين فالجزم زيد النون بـ لا لرفع المشابهة للمواضع الغنة
ويكسر بعد الالف يفتح بعد الواو والياء حملا على ثنية الاسم بجمعه **قوله** صا الى الجزم والنصب انا في حالة الجزم
فقط لانه اسقاط الاعراب واما في حالة النصب فالمتناع اجتماعهم للرفع فلا بد من زواله لانه زال في الواقع
الى بدل وهو الفتحة وهذا زال بلا بدل فصار النصب تابعا للجزم ومجذوف هذه النون مع نون التأكيد لانه
لا يكون في المبنى علامة الرفع واما اجتماع النونات **قوله** الاخر احضار الاصطلاح النحويانه مقد **قوله** مناسب
في كونهما اصلا من شفاء الحركة وقابلا للتغير والزوال **قوله** لان الالف لا يقبل الحركة لكونه ساكنا ابدا فتعد الحركات
عليهم كونه قابلا لها من حيث انه اخر الكلمة فيمكن تقدير الاعراب فيه بخلاف اخر جمع المثنى غنة الذي لم يسكن
لا يقبل اصلا لا بخصوصه ولا بنوعه والحاصل ان التقدير في فرع اللفظي فلا بد من امكانه في ذلك المحل اما بخصوصه
او بنوعه **قوله** كما هو المتأخر من عبارته حيث قال ويرتفع اي يحصل فيه الرفع وقت التجزئ فانه يشعر بعدم
مدخلية شيء اخر وان يمكن ان يقال بغيره خلية شيء اخر يوجد في وقت التجزئ **قوله** وسواء كان العامل اه
سواء يطلب اثنين فالواجب ان كان العامل لانه احاده بعد الاول كما في قوله نعم ولا تحسبن الذين يفترون
ما اتواكم به من بركات ان يسجدوا لها كفر فعلموا ان لا تحسبنهم بمفارقة من العذاب **قوله** وقوم اه وهو حين التجزئ
عن التجازم والتأصب لا يخلان على الاسم **قوله** كما في زيد يضرب اه اي يقع موقع الاسم المفروق والمجرد
النصب **قوله** اه اذا يكون كالا اسم مع كونه معربا فلا ينتقض بالماضي **قوله** اسبق اعراب الاسم لكونه اعرب
اسبق المعربات واقول لكونه اعربا لعدم **قوله** نحو الذي يضرب اه فانه لا يقع اسم الفاعل موقعه لو جوب
الصلة حملا ولا يدخل السين وسوت على الاسم وخبر كما يجب ان يكون فعلا في يقوم الزيدان يلزم عمل اسم الفاعل
بدون الاعتماد **قوله** ويكتفي اي في ارتفاعه **قوله** وان كان الاعراب يعني وان كان اعراب ما بعده حقيقيا
اي التوافق اسما غير اعربه من تقديره فعلا اذ مع تقدير الاسم مبتدا ومع تقدير الفعل فاعل وليس المراد ان اعرا

٢
"صحيح في النون"
"كما في النون"

المضارع مع التقدير الاول غير اعرا به مع التقدير الثاني لان ذلك التغير يتحقق في سائر المواد اذا عمل على تقدير الاسم لفظي على تقدير الفعل معنوي فالصحة لان الوصلية **قوله** والسين اه دفع لما يقع فيه من اربعة المضارع مع الاسم بل مع غير تنفيس **قوله** ابدل الالف نونا كما ان التنوين والنون الخفيفة اذا انفخمت قبلها تقبلان الغاء في الاصل دليل على قول الفراء **قوله** اصله لان قال الشاعر شعري عجمي امرؤ ما لان يلاقيه بهوي عرض و اقربه المخطوك اي لن يلاق **قوله** انه حرف براسه وهو الحق لان الاصل من التصرف في الحروف **قوله** فخفضت بنقل حركة الهجزة وحذفها للسائتين وتغير المعنى بتغير اللفظ فلم يلزم الفعل بعد ما و جاز ان يليه الحلال كما في قوله ثم فعلتها **قوله** وانا من الصرايين **قوله** اذ الطرفية في الرضى انما حمل على ذلك ظاهري معنى الوصل فيها في جميع الاستعمالات كما في اذ **قوله** فنون عوضا عن المضاف اليه في الرضى ذلك انهم اخرجوا الاشارة الى زمان فعل ما ذكره فقصده الى لفظ اذ الذي هو معنى مطلق الوقت لحقة لفظه ووجوده عن معنى المضاف وجعلوه صالحا للامنة الثلاثة وحذفوا منه الجملة المضاف هو اليها للدلالة الفعل السابق عليها كما يقول لك شخص انا زورك فقول اذن اكرمك اي اذ تحو في اكرمك اي وقت زيارتك اكرمك في التنوين عن المضاف اليه لانه وضع في الاصل لازم الاضافة **قوله** نحو سرت حتى ادخلها مثل المحرف الثلاثة مع ان امثلتها مذكورة في المتن لان المقصدها تمثيل لتقدير ان وفي المتن تمثيل للنصب ولذا لم يمثّل لان ولن وكى واذن وكان في قول الشاعر رجز فيما سيجي ان التقي ينتصب بها المضارع **قوله** لعلك قول وهو اللام الجارة عند البصريين فانهم قالوا انه حرف جر معد متعلق بخبر كان المحذوف في الاصل ما كان فاصلا للفعل واما عند الكوفيين فحرف زائد للتأكيد المنفي كالباء في ما زيد بقائه فاصب لم يتعلق بشئ مكن في معنى اللبيب فان قلت اذا كان للتعديل فكيف يصح قوله الزائدة قلت كثير اما يطلق القول بزيادة لانه لا مراد صحة اسقاطها كذا في النسخة **قوله** في خبر كان المنفي ما لفظا وما معنى كما في قولهم ان يكون الله لا يغير **قوله** لان هذه الثلاثة اه هذا الكلام وما سياتي من قوله فان الواو والفاء او تعليل لتقدير ان بعدا فموقعه هذا كما ذكره المصنف من التفصيل فانه تفصيل لشروط التقدير ولذا الصيغتين تعليل لتقدير ان بعدا و لانه مفهوما مشروطا بالتقدير **قوله** انما منتهى عطف الخبر على الاشياء في المنفى طبع الخبر على الاشياء بالعكس مع البياضيون وابن مالك في شرح باب الفعل معه في كتاب التسهيل ابن عصفور في شرح الايضاح ونقله عن الاكثرين واجازة العبارة وجماعة **قوله** فان التقي ينتصب اه احتراز عن ان الخفيفة في التفسيرية وليس

هي كسوة مبقى فليس في افتد وجوهان بل فيما بعد ما إلا ان يفسر جهنم بالاعمال والا لغاير وقد الفعل لا يكون
 كثر من الخلف قبل الوصول الى الماء **قول** بناء على ضعف الاعتماد لان حرف العطف كلفه اصلا في الفقرات فيض
 ان يكون المعطوف كالمراد لما قبله لكنه بدخوله على الجملة المستقلة ضعف الاعتماد فكانت لم يعتمد فيجوز
المنصب قوله باعتبار الاعتماد على العطف نظر الى ما هو الاصل فيه وان لم يوجد ههنا ولو فسر الاعتماد
 بالارتباط بما قبله وجعل الشرطان لوجوب الانصباب كما فعله الشيخ الرضوي لم يحتمل الى هذه التكلفات كما
 لا يخفى **قوله** وكى التي ينصب بها المضارع احتراز عن كى الجارة وهو اذا دخلت على الاسم نحو كى او على نحو
 جنة كى ان تكرمى فانها جارة بمعنى اللام لمحج التعليل وفي غيرها اذا تقدم بها اللام نحو كى كذا سواها في
 لا غير واذا لم يتقدم بها لم يحتل ان تكون ناصبة بنفسها بمعنى التعليل ان تكون جارة مضمرة بعد هاء كذا في
 فمعنى قوله عين نصب بها المضارع يجوز نصب المضارع بها وفيه رخ على الخفش حيث ذهب الى انها حرف جر
 انصباب المضارع بها في جميع الموارد بتقليد **ان قوله** اى سببية ما قبلها لما بعد ما بحيث يمكن ان يؤدى
 مضمون ما قبلها الى حصول مضمون ما بعد ما كذا في العباب فعلم ان مدلولها سببية ذى الغاية وهى
 تلازم التعليل لانه اعنى كون ما بعد ما علة غائية لما قبلها فلذلك اختلف عباراتهم فقال بعضهم انها
 للسببية وقال بعضهم انها للتعليل **قال** مستقبلا بالنظر الى ما قبله بان يكون مترقا حصول وقت حصول
 ما قبله **قوله** وان كان بالنظر اى سواء كان وقت الاخبار ماضيا او حالا او مستقبلا او لم يكن على حال
 الوجوه الثلاثة وذلك بان حصل منك السير اما الدخول والى الدخول ثم عرضت من حصوله فليكن كذا
 حاصل ماضيا وحالا ولا مستقبلا كذا فى الرضى ولا شك ان استقباله بالنظر الى ما قبلها اظهر من الاول
 فظهر ان معنى ان الوصلية كانه قيل وان كان استقباله بالنظر الى ما قبله يلزم امر اخر هو كونه ماضيا او حالا
 او مستقبلا بالنظر الى زمان التكلم وان دفع ما قبل ان الواجب ان يقع سواء كان بالنظر الى زمان التكلم واسقيا
 قوله مستقبلا **قوله** اى حال كون اشارة الى ان قوله بمعنى كى ظرف مستقر واقعه موقع الحال فانه
 لا اشار الى ان لا يكون حتى بمعنى ما الحقيقة اعنى انتهاء الغاية بشرط كون ما بعد ما جزءا ما قبلها ضعيفا او قويا
 فيعلق الفعل السابق **قوله** للسببية احتراز عن كى التي تكون بمعنى ان المصدرية وهو اذا كان مدخول
 اللام نحو قوله تعلى كى لا سوا **قوله** لانتهاء الغاية احتراز عن الى التي بمعنى مع نحو قوله تعلى ولا تأكلوا أموالكم
 الى أموالكم **قوله** الرضى ما ذكره لا يصلح لعلامة يعرف بها نصب المضارع بعد حتى عن دفعه لان حتى الواقعة بعد

المضارع مرفوعا كان او منصوبا لا يخلو اما ان يكون بمعنى الى او بمعنى كي وفي كلا الوجهين لابد ان يكون ما بعده
مستقبلا لا نظريا ما قبله لان السبب لابد ان يكون بعد السبب في النهاية بعد البداية فنقول ما دخل الفاعل على قصد
التكلم فان قصد الحكم بحصول مصدر الفعل الذي بعد حتى اما في حال الاخبار او في الزمان المتقدم عليه على
سبيل الحكاية لماضية وجب رفع المضارع وان قصد كونه متوقفا ومستقبلا وقت الشروع في مضمون الفعل الثقلي
سواء حصل في احد الارضنة الثلاثة او عرض لمن عن حصوله وجب النصب انتهى ويمكن حمل عبارة المتر على هذا
بان يقال ان مراده اذا كان مستقبلا لا نظريا ما قبله في قصد التكلم ومتوقفا حصوله بقرينة قوله فان اردت
الحال حيث لم يقل فان كان الحال **قوله** ان يكون ما خيرا بان اخبر بعد الدخول او حالا بان اخبر حال الدخول
او مستقبلا بان منع ما من الدخول في زمان التكلم وكان قصد الدخول بعد ^{تاليه} قواي بطريق التحقيق يعني
ان قوله لتحقيق او حكاية تمييز من الحال فانهما قسمان منه على ما يشعر به عبارة الشرح في بحث اسم الفاعل حيث
قال والحال اعم من ان يكون حقيقة او حكاية ويجوز ان يكون خبر كان المحذوف وجعله حالا تكلف و
كذا منصوبا بانه المفاض **قوله** كما نقول كنت سرقا امس فان امس يفيد ان السير الواقع فيه منقطع
بالدخول سبب له او منتهى اليه فيقتضي ان يكون الدخول ايضا متحققا فيه اذ لو تحقق الدخول في حال التكلم
يكون للسير في الحال ايضا مدخل في تحقيقه فلم يكن للسير في الامس فقط سبب التحقيق **قوله** لو كانت كانت
بيان لكون المراد من ادخل هنا الحال الماضية فلان الكلام واقع في الحال فكيف يصح ارادة الحال الماضية
منه بوجه بان يقدر ان هذا الكلام واقع منه والا يحكيه وهذا بناء على ان يقدر التكلم من حيث ^{انه}
متكلم موجود في الزمان الماضي حاكيا له في زمان التكلم وانما الموصورة بان يقدر ذلك الزمان موجودا
الآن لان ذلك التقدير فيما اذا كان المقص استحضار صورة ما وقع فيه كقوله تعظيمهم تقبلون انبياء الله
وليس مقصوده ان حكاية الحال عبارة عن حكاية اللفظ الدال على الحال فانه قد صرح بان المقص من الحال
في عبارة المص رحمه زمان الحال **قوله** فقول زمان الحكاية اه نتيجة لما قبله فلا يتوهم استدراكه **قوله**
اذ لا يمكن ان دليل القولا ببقية يعني ان بقاءه على الرفع الذي كان عليه لا متنازع نصبه اذ لا يمكن تقدير ان ^{قوله}
لانوا علم الاستقبال اي يقصد منه الاستقبال وقد قصد من المضارع ههنا الحال على سبيل الحكاية و
لاشك ان قصد الحال وقصد الاستقبال متنافيان فلا يرد ان يقدر بعد حتى اذا كان ما بعده مستقبلا لا ^{نظرا}
الى ما قبله وان كان بالنظر الى زمان التكلم وازنيا او حالا لانه لا يقصد منه الحال **قوله** لا جازة لا لا اختصا ^{مها}

بلاسم لا تدخل على الفعل لا بتقدير ان وقد امتنع من ان لا علمه الاستقبال وتقديره حاله لم يثبت في كلامهم وكذلك العاطفة
تعرض لغيرها مع انها اخصل استعمال من المجازة رد اعلى من توهم انها عاطفة كما في العباب **قوله** كلام مستأنف
لا يتعلق بما قبلها من حيث الاعراب كما يتعلق بالنصوب لان حتى للنصوب بعدها الفعل حرف جر متعلق بما قبلها
قوله لا ان يقدر اه لان ذلك لا يطرد في نحو قوله تعوزوا زكوا حتى يقول الرسول على قراءة الرفع وتقدير لفظ
الشأن او ضمير الشأن تكلف لا يدعوا اليه ضرورة **قوله** لتلك حتى اخلة اه اي يقدر المبتدأ لرعاية ما هو
الاصل في حتى وهو دخولها على الاس **قوله** كما توهم بعضهم لان رعاية الاصل يقتضي دخولها على الجر ولا على
الرفع **قوله** سبب لما بعدها فادخل حتى سرت حتى ظلم الشمس لا ما سرت حتى ادخلها وهل سرت حتى تدخلها **قوله**
ليحصل الاتصال المعنوي يعني ان حتى كونه في الاصل حرف لا نهاء الغاية تقتضي اتصال اللفظي المعنوي لصيرورتها حرف
ابتداء وانجمله مستقلة بعدها لم يربط الاتصال اللفظي والمستعمل في معناه الحقيقي فشرطنا السببية المناسبة
بمعناه الحقيقي فان السببية تنتهي لموجبه المسبب فلا يرد ان الاتصال المعنوي غير منحصر في السببية فليكن هو
آخر كونه غاية لما قبله فيجوز نحو سرت حتى تغيب الشمس في الرفع **قوله** لان قيده ليسير المثال نصافي الحال الحقيقية
كما ان المثال السابق نص في الحال حكاية والقيينة على التقييد كون المضارع الخالي عن قرينة الاستقبال والحال
الحال كذا في الرضى وانشأ بهذا الى ان مثال المتن يحتمل كليهما **قوله** نظر الى الامر الاول لا بالنظر الى الامر الثاني
فان كينونة السير على صفة اوفى نفسه سبب للدخول ولما احتمال تقدير الجر منتفيا فمما كان لما هو مدلول
كان الا اعتبار ان الانتفاء صفة حصل السير عليها وهو تكلف سمح **قوله** في وقت حصول اه على حذف ثلاثة
مضافات قال الرضى وقد يحذف مضاف بعد مضاف وهم جر القيام المضاف اليه الاخير مقامه **قوله** نفسه
المعنى على تقدير عدم حذف الجر بخلاف التامة وبخلاف النصب فانه يفيد المعنى من غير تقدير العامل للجر والجر
وانما هو لرعاية قاعدة نحوية فان العرب القريه فهمون المعنى من غير شعورهم بالتقدير **قوله** مقطوعا لوقوعه
اي وقوع مدلوله بالنظر الى الخبر وان احتمل عند العقل عدم الوقوع **قوله** مع الشك في وقوع السبب الفكاك
سببية له بحيث فلا يرد منع استحالة مجوز تعدد السبب **قوله** فاذا ادخل تصريح بكونه حرف ابتداء يجعل
الجملة من حضانة الفحين لا تقدر للمبتدأ **قوله** لا حل كان سيرى اشارة الى ان المقص بتقدير جار ليس تعيين هذا
الطريق بل نفى عطفه على كان سيرى فيجوز ان لا يقدر جار فيكون عطفا على كان سيرى بعد اعتبارا رقيقا بقوله
في التامة لكنه خلاف الظاهر **قوله** لعدم صلاحية اه مع ان تقدير القيد على المعطوف عليه يقتضي المشاككة

بمخلاف ما اذا خرفناه بحرف المشاركة وعدمها هذا ما قالوه وهو الظن السابق الى الفهم **قول**ه التي ينتصب **أه** من
عن ادم الى التي في قوله نعم لكي لا تسوقا انه لا ينتصب المضارع بعدها بتقدير ان بل بكي اشارة الى انه مشاك انتصبا
المضارع بخلاف ما ذكر في الشرح فانه مثال للتقدير كما **قول**ه وانما لم يهداه احد الدليلين المدح الذي كويين سبأ
للتقدير بعد الاحرف الثلاثة اجمالا في لام كي ولام المحكي لاختلاف الكوفيين فيهما حيث قالوا انهما انا صبتان نفسيهما
ولم يعتد بخلافهم في حق لظن بكونه حرف جر **قول**ه ينتصب بها اي بتقدير ان بعد ما قالوا بالباء للاناسة وفائدة
التقيد الاشارة الى انه مثال للانتصاب وليس احترازا عن شيء **قول**ه هي عن ان لام تأكيد خبر مبتدأ محذوف و
الجملة معترضة بين المبتدأ والخبر **قول**ه او معنى واشترط صاحب الغني ان يكن النفي ما ولم والجملة على عدم
الاشتراط فللام في قوله نعم وان كان مكررا لم يزل منه الجحال في قراءة الكسروا لم المحذوهم وعند ان شرطية
واللام بمعنى كي **قول**ه فان قيل انه لا ورود لهذا السؤال ان اللام فيه عند الكوفيين زائدة لجر تأكيد النفي وعند
البصريين صلة لخبر محذوف اعني صاد كما **قول**ه التي ينتصب **أه** مقصودة من هذا الكلام ان المراد بالفاء
الفاء المعهودة فيما سبق وان الشرطين لتقدير ان بعدها الانتصاب كما هو مذموب الكوفيين وان قوله بشرطين خبر
وليس على سبيل الظروف السابقة متعلقا بالانتصاب المحذوف منها اذ ليس ههنا خبر سواء وليس مقصود
خصوص هذا التقدير في تقدير ناصبة او متلبسة فلا يقوم انه لا حاجة الى تقدير المبتدأ المصدر بالفاء
جعلهم خبر خبر القوله والفاء **قول**ه مشروط هذا الاشتراط الصحة الانتصا بكي لتعنيته بجواز الرفع مع تحقق
الشرطين نحو قوله نعم ولا يؤخذ انهم فيعتل زوك وكذا في الواو **وقوله** على السببية اي كون الفاء سببية
لا عاطفة للجملة على الجملة فلا تاتي كونها لعطف المفرد **قول**ه تنبيه اللفظ مع الرفع الذي هو اصل في جميع فعال
الحالية عن النواصب والجوازم الى المنصب لا تغير اللفظ في نفسه حتى يرد ان تغير الاعراب لا يقبله تغير اللفظ **قوله**
على تغير المعنى اي تغير معنى الفعل من الحالية الى الاستقبلية ومن معنى الفاء الذي هو التوقيب الى السببية و
ذلك لان تغير اللفظ لا يغير تقديره وهو على الاستقبال ويؤيد الفعل المصدر اذا لعطف المفرد على الجملة فيما
لا محل له من الاعراب فلا يكون الفاء التوقيب بخلاف التي تنصب شيئا ان دفع كون الفاء للعطف وتوقيبه تكونه للجر
قوله لا يحتاج الى الدلالة عليها ويكون رفع المضارع على الاستيناف او العطف كما في صيغة النفي في المعنى نعم
على العطف فيمكن شراي في النفي والاستيناف فيكون مشتبا اي فانت متحدتان بالاحسن ذلك **قول**ه بتقديم
الانشاء لان تقديره بالانشاء على ما يصلح ان يكون جوابا يدل على انه المأمول على الطلب الذي هو مدلول الانشاء

فيكون جواباً للمعنى لا ينصف قول المستند في جواباً باصفاً للنفي مبنية لكن في معنى لا نشأ قول من قال لا يمكن
 حقه حتى لا يظن الحجة على الحجة حصل نصب المضارع لأن قوله باق باعتبار غلة السامع من النصيب **قول جملته**
 من غير أن يقصد سببية بعد في الآخر ما بعد قصد السببية فيجوز أن يعطى مصدر واحد على مصدر الآخر
 باعتبار اشتراكهما في الطلب في النفي **قول جملته** في الداء أي المراد بالهوا هو النفي معطوف على لا مصطلح الأصول و
 عند الكسائي ما هو مدلوله الأمر نحو اتقى الله امرأ فعل خير أفيثاب عليه أو اسم فعل نحو زال فاعل ذلك
 الأخر فيه مقدر لا نحو لأنه لا سبب إلا سبب فيجوز أن يجرى صريحه **القول** أو نفي هو ما صريحه كما في مثال الشرح واما
 مؤول نحو قولنا اتقاني فتكرمتي فان قيل وما يشترط مجرى مجرى النفي في الاستعمال واما ما يفيد معنى النفي لا يجرى
 مجرى في استعماله فلا ينصب جوابه كقولك انت غير امر فتضربني وقد جوز قوم نصب جواب كل ما تضمن
 معنى للفتاة أو النفي قياً ساء وقد ينصب بعد التشبيه المفيد للنفي كقولك كانك غير والفتاة فتشتمني أي استجواباً
 وقد يفهم ان بعد الواو والفاء الواقعتين بعد الشرط نحو ان تأتني أنك فتكفني أو تكفني فأنك وبعد الشرط الجزاء
 نحو ان تأتني أنك فأكرمك وأكرمك الحاق الشرط بالنفي في عدم الحصول وقد جاء النصب بعد الحصر واما النفي
 يجرى فيكوني زيد لما في انما معنى التقدير القريب من النفي كذا في الرضى **قول جملته** نحو ما تأتيتا فتحدثنا ومعناه على
 النصب قصد السببية مع انتفاها ولا يمكن القصص إلى النفي لا ولا فقط لا في تحقق السبب بدون السبب وعلى
 الرفع نفي المجموع ونفي الثاني وحده وقصد السببية ولا يمكن نفي الأول فقط لا متناع تحقق الحديث لذي بعد الاثبات
 بدون الاصل القطعة الاستيناف على العطف على النفي فيكون المراد ما تأتينا فالتحدث بجاهلنا كقولك ما تأتينا ففعلنا
 فان المقصود اثبات جملته **قول جملته** فيندرج في النفي لان المراد بالنفي عدم من ان يكون صريحاً أو ضمناً كما عرفت **قول جملته**
 ويدخل فيه أنه لان المراد ما فيه معنى التمني اما بصيغته أو بغير صيغته **قول جملته** على ابلغه فانه بمعنى التمني لا متناع
 بلوغه اسباب السموات وفي ابراهيم في صورة الترتيب في حكمه استمرارية حيث اعتقد متمم الوقوع مرجو أو في النفي
 فاعلم ان النصيب عطف على معنى على ابلغه وهو على ان ابلغه فان لعل يقرن كثيراً بان ويحتمل ان يكون عطفاً على
 الاسباب على حد شعر اللبس عبادة وتقرعيني وحب الي من لبس لشعورهم هذين الاحتمالين يندفع
 قول الكوفي ان في هذه القراءة حجة على جواز النصب في جواب الترجي حملها على النفي انتهى فيجوز ان يكون تركه
 لانه ليس مذهب البصري **قال** أو عرض والعرض وان كان مؤلداً من الاستفهام لكن لا يتعلق فيه معنى
 الاستفهام وصار معنى آخر براسه فلذلك لم يدبر وجهه فيه **قول جملته** وما بعد الفاء اه لا شتر اكهما في الطلب في النفي

واختار الرضي انه مبتدأ بخبر ونحو الخيول فاء السببية مع ان معيدة للعطف قليل في مختصة بموطن الجمل فلو كان
 يطير فيغضب زيد الذباب وكان المقصود من النصب التخصيص على السببية وبعد جعله معطوفا على مصداق
 الفعل المقدم لا يكون نصا في السببية بخلاف ما اذا جعل مبتدأ جمل ونحو الخيول فاء السببية فقط وفيه اخراج
 الفاء عن الاصل من غير ضرورة داعية والتخصيص على السببية معناه ان يدل على السببية قطعاً وان كان
 العطف ومعنى كون فاء السببية لعطف الجمل ان مدخلها جملة صورة البتة قولك **تجول على ضرورة**
 اى ثبت على خلاف الاستعمال اضطراب اوقيل ويحتمل ان يكون ما دخله من التأكيد الخفيفة في الجواب قولك
 اى مصاحبة اة اى يقصد اجتماع مضمون ما قبلها ومضمون ما بعد حاقى زماناً واحداً لان العطف والنصب
 للتخصيص على الجمعية لما كان تغيير اللفظ يدل على تغيير معنى الفصل من الحال الى الاستقبال والواو من العطف المنضم
 الى الجمعية اذ هي الصالحة للاتحاد منها فاذا العطف الجمعية لا يحتاج الى الدلالات عليها لتعين الزمعة على
 الاستيناف قولك **والا فالواو اى ان لا يراد الجمعية بمعنى المصاحبة بل مطلق الجمع كما هو المتعارف في الواو المطلق**
 دائماً فلامعنى اشتراطه في الانتصاب والاشتراط قرينة على التخصيص قوله **اى ما يماثل اة** فذلك إشارة
 الى الواقع قبل الفاء لا الى الاشياء الستة المذكورة حتى يلزم تشبيهه بشئ بنفسه ويحتاج الى اتمام لفظ التشبيه
 الى اعتبار المغايرة الاعتبارية وانما اشتراط ذلك ليجد يتقدمه الانشاء عن قوم عطف الجملة على الجملة وما فى
 صورة النفي فلحق الواو على الفاء لمشاركتهما فى صرف ما بعدهما عن سلب العطف قوله **تجتمع الزواجر** فالواو
 للمصاحبة مع عطف المصدر على المصدر وهذا هو نقلهم لم يكن منك زيادة والكرم فى كالايدى على المصاحبة **تجتمع**
 ان هذه الواو والحال المضارع يتاويل المصدر مبتدأ خبر معنى **والقوم** وقوامى ثباتى فى حال ثبوت قياى
 او معنى مع اى قصر مع قياى لان كون واو العطف للجمعية قليل ولا انتقاله التوضيحية على المعنى المقصود فيه مثل
 ما قد عرفت قوله **ولا تاكل السمك وتشرب اللبن** فى المعنى وان جزمتم فالعطف على اللفظ والنهى عن كل منهما
 وان نصبت عند البصر بين فاعطف على المعنى والنهى عن الجمع اى لا يكن منك اكل سمك مع شرب لبن
 وان دفعت فالشهور انه نهى عن الاول باحاطة للثانى وان المعنى **واك شرب لبن** وتوجيهه انه مستأنف
 فلا يتوجه اليه صرف النهى وقال **بدل الدين** معناه كمعنى وجهه النصب لكنه على تقدير لا تاكل السمك
 وانت تشرب اللبن كانه قد مر الواو والحال وقفيه بعد لدخولها على المضارع المثبت انتهى ويمكن ان يقع
 انه من قبيل تمت واصلاح وجهه بتقدير المبتدأ فالواو داخله على الاسمية تقدير **قوله** **تجتمع**

الرئيس حيثما حل كونه بشرط غير اوان الشرط يتقدم ان الكفاءة ما سبق قال بشرط معنى اذ لو في
 الاصل لا على الشئين فاذا قصدت مع افادة هذا المعنى الذي هو لزوم احدا من التخصيص على حصولها
 عقيبا لغير المتبادر الاول الى حصول الاخر نصبت به تحليل تبيان اللفظ على المعنى المعين مثلا زمان
 قال اختلفت في التقدير بالاطلاق قوله اي بشرط ان يكون له فقرة الى ان والآن تركيب اضافي بلاسة
 الى قول لا امتزاجي حتى يلزم ان يكون المجموع معنى او فاما قيل انه كلف كلف قوله ينتصب اه اشارة الى
 ان الظروف خير لا قيد وهذا الشرط انما هو لصحة الانتصاب فان كان الاسم الصريح ما يصح عطف الجملة
 عليه بان كان في محل تقدير فيه الجملة يجوز ان يتقدم ان التناصب وان لا يقدر بجواز عطف الجملة على الفرد
 من المعجم عطف الجملة عليه كالمثال الذي ذكره الشرع تعيين تقدير ان قوله صريحا هكذا في التسهيل
 وخبره فالواو كقوله للبس حياءة وقدر جلي في الفاء كقوله لا تفرقه مقرا منية وتم كقوله انا وقتلي مليك انم
 اعقله واو كقوله تعرا واو حيا اومن واو كسحاب او يرسل رسولا اذا لم يكن صريحا بل ضمنا فتقدير ان بعد العا
 للمذكورة مشروطة بالشرائط التي سبقت واذا انتفى تلك الشرائط فان حمل العطف فحاله حال العطف عليه
 من الرفع والنصب والجزم وان لم يصح فمفعول على الاستيناف او مجزوم على انه جزا عدا قبله في صورة الفاعل وما قيل
 انه يشكل اعجبني انك انسان وظلم فمصنوع لا يعبأ به قوله وعلى اخرها بناء على قاعدة تعدد المعطوفات
 قوله على حتى مثلا اذ يجوز عطفه على والذي هو احدا المعطوفات قوله بما يحسب اللفظ لزوم ^{الفصل}
 بتفصيل الحروف السابقة وان لم يكن اجنبيا قوله يلزم اه لا يفرق في كون التفصيل مشتقا على معنى زائد على
 الاجمال نعم الفهرق كونه قاهر عن افادة التفصيل الى اجملي قوله يلزم تخصيصه اه فيه ان التخصيص في ذلك
 لا يستلزم التخصيص في الواقعة نعم لا بد لذلك من نكتة ولعلها اكثر وقوعها بالقياس الى قول ويرج عليه اه
 عطف على قوله وقيل اي ويرد على ما قيل ويجعل المفيد المحرور راجعا الى تقدير الاول مع انه يحتاج الى جعله
 معطوفا على قوله ان جعل بحسب المعنى اي لانه على تقدير الاول يرد عليه ان جعل له ويرد عليه فيكون لانه على
 التقدير الاول دخل في تفصيل الحروف المذكورة سابقا فكيف يكون المناسب ذكره في الاجمال قوله مرة
 في الاجمال ان يقيم والمأخوذة بعد قوله واو وبعاد ههنا مقيدا بالظرف قال ويجوز اظها رااه اخذ بتبيين الواو
 التي يجوز فيها اظها ان وما يجب فيها فاما بقى واضح لا متنازع فلذلك تعرض الشرح لبيان وجه الامتناع فيها
 قوله من اللام الزائدة وهي التي تجزى بعد فعل امر والارادة نحو امرت لاخذك بنية محكم ويريد اللام في

لنفى المضارع وقلبه ما ضيا **قوله** ولا يجداى من حيث المعنى وفيه اشارة الى بعدا في الجملة وذلك لان لم يدخل
على المضارع ويؤثر فيه معنى القلب والنفي معا وكونه لنفي لماضي انما يصح لو اعتمد النفي بعد القلب هو مثلا والظ
ولما زاد كلمة لولا فالظ ولا يحسن جعل الضمير اذ نعم يصح لوقيل لقلب لماضي مضارعا ونفيه على ما ذهب اليه
بعضهم من ان لم يدخل على الماضي فقلب لفظه الى المضارع وكلمة لوشريطة دل على جوابه ما قبله **قوله** ولا يلزم
استقراره بل يجوز ان ينقطع قبل زمان التكلم **قوله** بين العامل وبين العمل الحرف وما يكون معمولا له وهو الفعل
حيث يقلبه الى الاستقبال فلا يكون دخلا على الحرف ولا يصح بخلاف لم فانه فاصل ضعيف فكان من تقية
الفعل وجزاؤه فيعم دخول ان عليه ليقام دخوله على معموله وهو الفعل لصيرورة امر مؤانته فلا بد
ما قبل انه تصريح بان حرف الشرط هو المعازم المضارع النفي بلم وليس كذلك **قوله** ويختص ايضا هذه
هي الخواص الاربعة المتفق عليها وواحدة مختلفة فيها وهي ان منفى لا يكون الا قريبا من الحال وقال ابن مالك
لا اشتراط ذلك في المعنى وصلة هذه الاحكام ان المنفى فعل ولا نفي قد فعل انتهى وقد للتوقية والزمان المتصل
من الحال ولا يدخله حرف الشرط ويجوز حذف الفعل بعده **قال** اللام المطبوعا الفعل غير فعل الفاعل
المخاطب وهو ما فعل المفعول او فعل الفاعل الغائب المذكور ما فعل الفاعل التكلم وهو قليل الاستعمال كان القيا
في ام الفاعل المخاطب ان يكون باللام ايضا لكن لما كثرت استعماله حذف اللام وحرف المضارعة تخفيفا وبنى اوزال مشبعة
الاسم وال حرف المضارعة وقام بها باللام وهو في الشعر اكثر منه في المنز **قوله** قد اسكت به وهو الما والفاء اكثر لكونها
بما بعد ما اشد لكونها على حرف واحد فصا والواو والفاء مع اللام بعد هما وحرف المضارعة ككلمة على زنت فخذ
فخفف بحذف الكسر واما ثم فمحمول عليهما لكونها حرف عطفت مثلها **قوله** وهو يدل على جميع
بخلاف اللام كما عرفت **قوله** او متكلما نحو لا ادالك ههنا لان المنفى في الحقيقة ههنا هو المخاطب اي
لا تكن ههنا حق لا ادالك **قوله** المذكورة من قبل قيد بذلك لكونه تفصيلا لما ذكر سابقا معطوفا على لم في
قوله فلم تقلب اء وخروج لولا يضر لان الكلام في الجواز **قوله** اي لجملة اء اي للدلالة على السببية
الجمعية كما يدل عليه بيانه والتفسير بافادة كون الاول سببا للثاني خال عن هذه الفائدة بل يتبادر
فيه السببية المحققة فلذا لم يفسر **قوله** بل ملزومية اء اشارة الى ما ذكره الشيخ الرضى معترضا
على الشيخ ابن حاسب حيث قال ان الشرط سبب والجزاء مسبب بيان الشرط عند ملزوم والجزاء
لازمه سواء كان سببا نحو لو كانت الشمس طالعة فالنهار موجود او شرطان كان كل واحد منهما محققا لاشترط

ولا سبب انشؤان كان زيد ابي فكننت ابنه وان كان النهار موجودا فالشمس طالعة الى غير ذلك ولعل ملزم
 بالسببية مجرد التوصل في اعتقاد المتكلم ولو ادعاء فيقول الى الملازمة الادعائية كقوله بل ما لا اعراض
 عن معنى الى معنى او عن لفظ الى لفظ اظهر **قوله** ولا يلزم انه عطفت على اعتبر داخل تحت المراد وحائد
 المعطوف عليه كاف في الربط واستيناف لبيان فائدة قيد الاعتبار **قوله** لمكارم الاخلاق جمع مكرمة
 بمعنى الكرمية والاضافة من قبيل اخلاق ثياب اى الاخلاق المستحسنة المرصية **قوله** انه منها يمكن ان
 ان المتكلم من مكارم الاخلاق بمرتبة **قوله** لانه شرطى علامة ما **قوله** ابتداء الجزاء في الصبر الجزاء
 باداش **قال** الظن كانا اه اى فان كانا ماضيين فبنيان ولكونه معلوما كما سبق من ان الماضى مبنى تركه
قال او الاول وهو اضعف الوجع في الشرطية لانه في الصورة سببية المستقبل للماضى في لضى وهو
 قليل المرجح في الكتاب العنبر **قوله** فالجزم واجب وقد يرفع للضرورة نحو ان يصير اخوانه تصير **قوله**
 لا دخول الجازم اى من غير فصل كما هو المتبادر لذا قال في الشق الثالث لتعلقه بالمجازم فلا يخفى انه لا بد من التعرض لنقد
 ما يوجب ضعف التعلق كما في الشق الثالث **قوله** لتعلقه اى الجزم باعتبار اصل التعلق والرفع باعتبار ضعفه **قال**
 ماضيا بمعناه الحقيقي وهو الاخبار عن وقوع الحادث في الزمان الماضى فيدخل فعال لمدح والذم وفعلا التعجب ويغير
 العطف وكاد وعسى اذ وقعت جزاء في قوله ولا لا الفاء **قال** لا يعبر قد اى بغير حروف محقق للماضى على مضيه كما يشير
 اليه قول الشهر في امسيات لا يخرج عنه الماضى المحقق فيشمل ما ولا ويكون الماضى الذى يكون بما لا ادخل اخلاقى قوله ولا
 فالفاء لا يرد التقطع للماضى الذى يملوا حيث يجب فيه الفاءم انه بغير **قوله** ويجمل اى اشار الى ان الاول اظهر
 لان الظاهر على الاحتمال الثانى وتقدير اوله لا معنى له **قوله** لتحقيقه والضابطة ان مداراتين الفاء
 تركه التأثير المعنى اى على قلب الجزاء الى الاستقبال فانه اثر فيه تأثيرا تاما فلا حاجة الى الفاء وان اثره اثيرا ناقصا او جازما
 وان اى اثر فيه اصلا فالفاء **قوله** الماضى المحقق قبل الماضى الذى لا يقبل اشارة الى ان المراد بغير قد مثلا بغير الحروف التى
 يكون الماضى بعدها محققا لا تأثيريه للشرط اصلا كما اشترط اليه سابقا **قال** مضارعا مشيا قيل في اطلاقه نظر
 حيث يتم ترك الفاء في المضارع المصل بالسين وسوف ولا م الاخر الجواب ان الاطلاق قد يكون قربة على ضم
 قيد الضم للمعنى ان كان مضارعا مشيا فخطبهم عن دخول شئ من الحروف ويحيد عن الصور المذكورة في قوله ولا
 فالفاء **قوله** لعدم تأثيره اى لتخصيه للاستقبال بدخول **قوله** معنى قيد لانه المناط ترك الفاء ولبوده
قوله خلصت معنى الاستقبال لان المضارع المثبت المنفى لا يمكن محتملا الى الاستقبال قبل دخول الاداة

قوله وان لم يكن الجزاء الماضي المضارع المذكورين والماضي في غير قد ونحو من الحروف المحققة للمضي فقط او معق
المضارع المجرى عن دخول شيء من الحروف مشبها او منفي ابلا **قوله** لان الجزاء حينئذ اي حين انتقال الماضي للمضارع
المذكورين **قوله** اما ماضاه لان انتقالهما بانتهاء ان يكون فعلا في جملة اسمية او بانتهاء كونه ماضيا ومضارع ايضا
الحقيقيين فيكون امر او نهيا او دعاء او استفهاما او انشاء من غير طلب او بانتقال نحو الماضي عن قد ونحو فيمكن بقوله
ما ولا او بانتقال نحو المضارع عن الحروف فيكون بالسين وسوف وان ولم الامر لا النهي بانتقال كون المضارع المنفي ابلا
بان يكون منفي ابلا وما فانه يجب في جميع هذه الصور الفاء **قوله** يقال بما لا يوقى الى ابطه الفاء لا المناسيب للجزاء المذكور
يعقب الشرط **قوله** او دعاء واستفهام دخل الدعاء الاستفهام مطلقا تحت قوله الا باعتبار ان المراد من الماضي المضارع
بمعناها الحقيقية اعني الاخبار والافعال الدعاء الاستفهام قد يكونان بصيغة الماضي المضارع **قوله** او لم الواجب سقاط قى او لفظه
صريح فيما سبق انه ماض عن مندرج في قوله اذا كان الجزاء ماضيا في غير فكيف يصح ادراجه في مفهوم قى او لا وقت وجد بعض
النسخ باسقاطه **قوله** الى غير ذلك الى منتهى الى غير ذلك وقد عده ناهيا سابق **قوله** لا تأثره بقلب معناه الى الاستقبال
اما لعدم دلالة على الزمان كما في الاسمية والانشائية الغير الطلبية او لبقاء على المضي كما في الماضي لمصدر بقوله نحو او لبقائه
ما كان عليه سابقا لاستفهام المضارع المصدر بما ولا ولن السين سوف ولا الامر لا النهي **قوله** قال وضع الفاء اي نائبا عنها
في جواب الشرط ولذا لا يجتمعان في اجتماعهما في نحو خرجت فاذا الشبكي لا يجوز الاختصاص بها على القلي الظن الغني قيل في
النصب على الاشتغال في نحو خرجت فاذا زيد يضربه عمرو مطلقا وقيل بتم مطلقا وهو الظاهر ان النجاشية لا يليها الا الجمل
الاسمية وقيل يجوز في نحو فاذا زيد قد خرج عمرو ويمتنع عن قد وجهه عندى التزام الاسمية انما كان للفرق بينها
وبين الشرطية المختصة بالفعلية فاذا اقتربت بقدر يحصل الفرق بذلك لا يعترن الشرطية بها انتهى لا يجوز حمل
الاختصاص على الفعلية كما حمل الشرع اللزوم في قوله ويلزمها المبتدأ عليها لان سوق الكلام لا يساعد **قوله** وان التي تجزمها
جعل قى وان مقدرة حكيمه ما وقع في الاجمال من قوله وان مقدرة لانه معطوف حتى قى فله قلب المضارع ماضيا او
في التفصيل جعل المظرف اعني بعد الامر خبرا لانه محط الفائدة اي مقدرة كاشة بعد الامر فيفيد كينونة قد بوجه الامر
والحصر مستفاد من المقام لانه مقام البيان فيقول المعنى الى كانت مقدرة بعد الامر لم يجعل مقدرته خبرا لان
لا بد من ان يراد بان هي المذكورة فيما سبق وهي مقيدة بقوله مقدرة بالحكم عليها بمقدرة لا فائدة فيه الا بالنظر الى المظرف
فليجعل المظرف خبرا وان مقيدة بمقدرة كما في الاجمال **قال** بعد الامر علم ان كل ما يحيا بكلفه فيلنصب المضارع بعدها
يعمل بمجاها بمضارع مجزوم **قوله** الا ان كان انما اعتبر الصلاحية لان في الطلب مع ذكره ايصال جزاءه معنى

على ما مر من به في الرضى ليس مجرد ادعاء السببية كما في ذلك على ما مر في قوله والطلبية وما الخبر فانه هو كذا في معنى
 الى ما كان له مقصود غير فلو جئت بعده ما يصح جزءا من معنى لم يتبادر الى فهم الطلبية جزءا من ذلك لم يقع الخبر في
 جواب المنفى كما قال غالباً لان اكثر الافعال الاختيارية التي تتعلق بها الطلبية لا غيرها وقيل على اختيارى يطلب اليه
 قولي يترتب عليه اي يحصل عقيدته قولي يكون ذلك لطلب سبيل التحقيق مع الشرح قولي قد ان مع ذلك الفعل لا يجر
 القرينة الغنية عن ذكرها حق الفعل الدال على الطلبية بالترتيب السببية قولي يجر بها ظاهره هذا غرض الخبر المجرى
 بهذه الاشياء لان مقدمه لان هذا الراجح كلها في معنى ان ذلك انجيم الجواب ومذهب غيره ان مع الشرح
 مقدم بعد هذه الاشياء وهي الالة على ذلك المقدور لعل ذلك استنكارهم اسناد الخبر الى الفعل وليس بالاستبعاد به بعيد
 لانه اذا جاز ان يجرهم الاسم المتضمن لمعنى ان فعلين فما المانع من جزم الفعل المتضمن معناها فعلا واحدا كذا في الرضى
 ولعل استنكارهم لعدم ظهور تضمن معنى ان فيها انحراف الاسماء للتضمنة قلنا انها اخصا من التفصيل المتعد
 قال ان التقدير على ما عرفت يجب ان يكون للقد مثل الظاهر ثباتا ونقيا واما في الرضى لا تنزل سائبا خبرا اي
 ان تنزل فلان كلمة العرض مرة الا ان ادخلت على حروف النفي في الابدات قولي واما عدم امتناعه او يعنى يجر عند
 قيام القرينة ان يظلم المثبت بعد المنفى العكسي فبحسب كالكفر تدخل النار كما يحكى كالكفر تدخل الجنة ويحكي ايضا اسلم تدخل
 النار بمعنى ان لا تسلم تدخل النار وما ذكره ليس بعيدا ان ساعد العقل كذا في الرضى قولي فيمن قرأه فوعا الجموع
 على الوصفية كما هو الظاهر والسكائي على الاستيناف اذ يلزم من الحمل على الوصفية انه طلب ليكرته ولم يوجب ليا
 كذا لان الموصوف هو يجرى لم يريته بل حلت قبله وهو يستلزم عدم استحبابه ومناهة وقد قال الله تعوا استجبنا له ولا نلزم
 على الاستيناف انه ليس في الحقيقة اخبارا انه لم يعلل كانه قيل لم يطلبه فقال يرثى خاية الامر انه لم يترتب على طلبه ما كان
 غرضه اولا على الجرم لان المراد ان يحب ليرثى في نفسه ولا كذب في ذلك هذا ما ذكره السيد في شرح المفاتيح وعندى ان
 معنى الوصفية والاستيناف الجرم واحد لان ما لطلب هبة في موصوف بالوراثة وطلب هبة يكون سببا للوراثة وطلب
 هبة يترتب عليه الوراثة طلب بل خصوصي يدل عليه قوله تعوا ولا يفتوا المولى من ورائي فلا اعتراض ارد على التقدير
 كلها والحق ان الاستحباب وقعت بنفس السؤل لا بوصفه كما يشي الى ذلك ذكر قوله تعوا ووهبنا له يحيى بعد قوله
 فاستجبنا له ولا ضرر في ذلك والى يدل على ذلك انهم فسروا قوله تعوا ويرث من آل يعقوب بوراثة المالك ولم يذكروا
 لصلاد بهما تبين ان ما قالوا في دفعه بان الروايات متعارضة في اكثر من موضع على جلاله ذكره في ابي يحيى لا يتجسم مادة الاشكال
 وكذا على المولى بالوراثة المعنى الجازي وهو النبيلة في هذا العالم الشرح منه بحيث يبقى ذلك مع كونه بعد ذكره

هذا خبره بالنبوة

نور

قوله وقال رائد المولى قال رائد القوم وهو من يقدم للماء والكفاة وأرسلوا أفعى أنزلوها أي مارسوا
فكل موت انسان مجربى بقدر الله تعالى وفنائه لا يغيره الا جماد وفيه حوت على الشجاعة قول في المعنى المصداق
الذي يشق منه الماضي المضارع وغيره **قوله** فإراد النقص المقصود من الامر فلا يرد ان الامر لم يمت صيغة
المعنى المصدرى فزيادة لفظ المثال لا تغيره ثم ارادة ثم يغيره في التثنية إضافة الصيغة الى البعد البيان كما في
صيغة الماضي صيغة المضارع وغيرهما فلا يرد ان يكون الامر المعنى المصدرى ثم يغيره صيغة المصدر كما في الامر
قوله هو الامر المطلق **قوله** مخصوصه الا انه يشترط عند الاطوي ان يكون مدلوله الطلب وجه الاستعارة
التي هي فاعلم يطبق على الصيغة بما معنى تستعمل **قوله** في ذكر المصدر حاله على المصدر اشارة الى فيه وهو ان قول
الامر الصيغة والامر الملام يدل على اشتراك الامر المطلق بينهما ولذا قال الحق التفتان في ربح في المطول وشروطه فاعلم
ان الامر عند النحاة حقيقة فيهما التعمد عند طلاق لفظ الامر من غير قيد يبادر الى الذهن الامر بالصيغة لكن شيئا استعارة
لفظ في بعض افراده لا يدل على كونه حقيقة فيه كما في الوجوه من وجه السيد في حاشية المطالع **قوله** شامل اي هو
بمنزلة الجنس القريب الامر المعروف فلا ينافي ان يكون صيغة بمنزلة الجنس البعيد وقوله يطلب بها يخرج للماض
المضارع وقوله الفعل يخرج النعم **قوله** غائبا اه لان الطلب فيها وان كان مدلول الامر لان صاخره اما بعد وفيه
للمجموع صيغة واحدة كقائمة وبصري **قوله** فانه يطلب بها الفعل اي قبول الفعل **قوله** وعن تلصبه هذا بناء على
اعتبار قيد ان على التعريف مستفاد من خارج مثال ان يراد صيغة فعل او اذا اردت انك تدبره كونه من اقسام الفعل
فالتقييد بقوله يخرج حرف المضارعة لاخره مثل يخرجوا وبيان انه معتبر في مفرق الى حكم اخره اقل وحكمه
لان وظيفة النفيان حكم اخره لا مطلقا **قوله** لان مشاغلته الامر لفظ المضيق في الحكم المحرم او حكم اخره المحرم
ما قبله **قوله** وسقط فيون الاعراب الذي هو في حكم الاخر لانه لا اتصال **قوله** كما ان قول لو ضرب اه الصواب في ضرب
ليضرب كما في بعض النسخ ويجوز ان يكون موافقا للسياق **قوله** لا مقدرة كما في قول احسان في الغائب شاعر محرم فقد
نفسك كل نفس ما اذا ما خفت من امره لا اى هلاكه الا ان لم يمت من هذا الامر حرف المضارعة تخفيفا لكثرة
المراد عن الخطاب **قال** فان كان اه اي اذا عرفت تعني الامر حكمه فاعلم ان بناء **قوله** بعد حرف المضارعة نظرا
الى قرب المحرم وهو يحتاج الى اعتبار الحذف اي حذف واكسرين امره او بعد حرفه وهو يحتاج الى التخييل بان المراد به الحذف
الحذف او ان كان تاما اذ لا معنى لكون المحرك بعد الحذف **قوله** المحرك محله اصلية او منقولة عما بعده
فيدخل فيه نحو ان يكون من باب الافعال بغيره ذكر حكمه بعد الفعل وان كان ديا **قوله** اسكن في حقيقة بناء

الحركة او حكاها سقطت الفون وحرف العلة للثني هي كمنزلة الحركة او المجرم اخبر ولما كان الاسكان والحذف معتبرا
 في بناء الالفاظ من ذكره **قول** في ما سبق من تعريفي الامر حيث ذكر قيد حذف حرف المضارعة من باب حكم
قول والمراد بالرفع ان لا يمكن ان يوازيه فيكون باعيا لنفسه كانه ان ارد مع حرف المضارعة يخرج المضارع
 من ثلاثي الجرم وان ارد بدون حرف المضارعة يخرج من الثلاثي لافعال **قول** ما يكون ما ضيه اي المضارع مطلقا والمضارع
 الذي بعد حرف المضارعة فيه ساكن على الاول فاختار صحة قوله وانما هو في الافعال باعتبار قيد فيهم ساق الحكم
 وهو بشرط ان يكون بعد حرف المضارعة ساكن وعلى الثاني يلزم اعتبار المضارع المذكور في قوله وليس باعي حرفين واحدا
 معني ثالث للرباعي سوى المعنى المشهور اعني ما يكون باعيا في نفسه والمضارع الذي ما ضيه باعي المذكور في قوله وحرف
 المضارعة مضمومة في الرباعي من غير حاجة الى ذلك لان المقع اخر اجزاء الفعل وهو حاصل على تقدير حمله على المعنى المذكور
 في قوله مضمومة في الرباعي فقوله ههنا على الاول اجتزاعا عن المعنى المشهور وعلى الثاني مما ذكره سابقا **قول** من المزمرة
 زائد كما تامل تحته اذ الرباعي المحجوز خرج بقوله ان كان بعد ساكن **قول** بعد حذف حرف المضارعة خرف لندت
 ان كان ضمير بعد راجعا الى حرف المضارعة وفوقه باقى ان كان راجعا الى حرف **قول** ليتوصل به فيلشارة الوجه التسمية **قول**
 حال كون ذلك الهدية اه اختار الحال لان الالفاظ المزمرة وقت الزيادة والصيغة يتبادر منه بسبق ضمها على الزيادة على ما مر في
 الكلام وما تأخير الحال كوصفها كذا في خصوصية الاضافة **قال** ان كان له شطرين على جوابه ما قبله **قول** قلنا اذا قيل له هذا
 سهو من قلم الناس اذ ليس الكلام في ابطال فتح التاء وكسر هاء الصواب في بعض النسخ انه اذا قيل اقل ففتح الهمزة التبس
 بوجه المشكل المعروف واذا قيل اقل بكسر الهمزة لم يخرج من الكسرة الى الضمة وهو ثقل هكذا قيل وذلك ان تقول
 في عبارة المتكلم حكمان احدهما صريح وهو ان يبقى بالهمزة المضمومة اذا كان بعد الساكن مضموم وهذا الحكم
 بين على ان المناسبة اقتضى نيلها وثانيهما الحكم لاستفاد من التخصيص بان شرطه انه اذا لم يكن بعد الساكن مضموم يوقى
 بهمزة مضمومة والشرط على هذا الحكم فكانه **قال** انما يثبت همزة مضمومة في المكسوة بعد والمفتوح بعد لانه لو بقي
 بالهمزة المضمومة في المفتوح بعد الساكن المتبسي بالتكلم المجرى لواني به في الكسر بعد التبس بالتكلم المعلوم والماضي
 المتكلم من باب لا فقال **قول** بهانه سهو من **قول** مكسوة في سواء اي زدت همزة وصل على ما سبق بعد حذف حرف المضارعة
 حال كونها مكسوة في ساكن سوى ساكن بعد ضمة اي في ضوة حتى ساكن في باقى سوى الساكن السابق فما علة ذلك على الساكن
 والكلام على حذف مضامين هذا مراد الشرط وارجاع الضمير الى احسن مضارع فيه ساكن سوى ساكن بعد ضمة
 تفسر لا يخفى **قول** ما لا يكون بعد حرف المضارعة اه الاول بعد الساكن ضمة كما في بعض النسخ **قال** ان كان رباعيا

عطف على قوله وليس يراد بحسب المعنى أى فان لم يكن راجعاً وان كان راجعاً قوله فاقترع مقتضى لم يقدح
 معناه الموافق للسياق لان المروءة فيه ليست رانداً قوله لا يرفعاً موجباً وتحقق مقتضى الوجود وهو متعارف الابتداء بالساكن
 تركه لظهور خلافه في قوله والواحد في معزول وجب حذفها وهو وقوع الواو من المضارعة والكسرة لظهور
 مقتضى الخ واما في قوله فافتحت المروءة طرالياً من هذا المظهر فمعلوم من هذا المظهر انه في الرضى ان المروءة في قوله لا في قوله
 اعلاها تبعاً للمضارعة فيكون الرضا متأكداً فيه جاز في اقامة الاية التبعية واجب في اطلاق جوف العلة وما هو ذلك ظهر
 في اقسام الاشكال الذي يتخبر فيه الناظرون وهو انه ان لم يبق ان كان بعد فتح ما يكون متحركاً بالحركة الأصلية خرج عنه
 قوله وفتح وان لم يبق مطلقاً دخل فيه اتم معارضة لم يجعل ابقى ارباب زادت المروءة الأصلية والله ان قيد قوله وان كان راجعاً
 بما يكون بعد حذف المضارعة فيه سائل لم يكن متساوياً لقوان لم يقيد بدخول فاعول فقولاً وقيل لم يرد فيه الا مفعولاً
 عن مفتوحة قطعية قوله لذلك بعينه أى لانها مفعول اصله قوله أى فعل النفعول انا اضيفت الفعل الى المفعول لانه
 ينه كذا في الرضى فعل ان اضافة الفعل الى المفعول لا بد من الارساء كما وم قوله لا بد من الارساء باعتبار انه فاعل فعله قوله
 ولا يجد ان يراد به يعنى ليس المراد من الموصول جنس الفعل يكون الصلة متضمنة له حتى يلزم اضافة الشئ الى نفسه بل
 المفعول المعين بعنوان الصلة على اهو الاصل في الموصول من استعمله في ايجام النحاطين فان الصلة وحاصلا ان الموصول
 والصلة لما كانا بمنزلة لفظ واحد اعتبر التعيين به في الموصول قبل اضافة الفعل اليه فلا بد من اضافة الشئ الى نفسه فظهر ان قوله
 الذي لم يذكر فاعله وان ما قيل انه يلزم التكرار في التعريف لو اريد الموصول الفعل الذي لم يذكر فاعله انما يتقوى على فعل الفعل
 قوم وكذا ما قيل في دفعه انه اعادة لما ذكر في التعريف والمراد بالموصول الفعل مطلقاً فاعله معجلاً لانه لا بد من اضافة الشئ الى نفسه
 ولكن الاعادة بلا فائدة لا يساعد العبارة قوله بيانية او يمكن من اضافة العامل الى الخاص كقولهم فعل الماضى فعل المضارع فعل
 الاخرهما الحرف المقدال فاللام عند الجمل لا شتر اطم في تقدير من ان يكون بين المضارع والاضافة اليه محمولاً من وجهين كل تقدير عند
 صاحب الكشف حيث جعل قوله تعجباً في الاكتم من الاضافة البيانية بتقدير من قال وهو محذوف فاعله هذا
 محذوف عند سيبويه واما على من ذهب الى كسائي فتوضيحي وخبريت زيد وهو ان الفاعل محذوف في الاو على ما في باب التنازع
 على من ذهب الى خفض على حكمه ابنه ابو علي في كتاب الشعر قال جونا ابو الحسن حذف الفاعل خلاف السيبين مستشهداً بقوله تعجب
 اسمعهم وسموهم وسموهم فليس مذكراً للمضارع كما في الرضى فلما زاد الشرح واول المفعول مقامه وهو هذا المفعول فاعله ما قيل ان
 هذا القيد اعتماداً على اشتراكه لا ينجح حذف الفاعل بدون اقامة المفعول مقامه قوله غير حقيقته في اشارة الى ان
 من ان الجمل فرع المعلوم لان الاصل الاستناد الى الفاعل قوله فاعله ليس لى لولم ينكر ان ليس المفعول الماضى من الفاعل القيد مقامه

تكملة عبد الغفور

الفاعل قال ضم اوله اه بمعنى الكلمات العربية على اعتبار تلفظ الاستقلال ولذا كان الاصل في هذا الحركة وفي آخرها الوقف
 فيما قيل ما ذكره منقوضا فيه همزة الوصل في الهمزة فانه لا يضم اوله بل يبقى ساكنا ولا يضم بالهمزة مع همزة الاصل اذ الهمزة
 واصل فيه وهم قال كسر ما قبل آخره ان لم يكن مكسورا **قوله** لان معناه غريب اذ الفعل من ضرورة معناه ما يقوم به فلا حزن
 منذ ذلك خيف ان يلحق في اول وهلة النظر بالاسماء فجعل على وزن لا يكون في الاسماء **قوله** في الاوزان اي وزان الاسم الثلاثي
 الامنقولا **قوله** لخروج الضمة الى الكسرة ثم حمل غير الثلاثي عليه في ضم الاول وكسرها قبل الآخر **قوله** انقل من خروج
 من الضمة الى الكسرة لان الاول خروج من ثقل الى انقل بخلاف الثاني قال مع همزة الوصل طرف مستقلا لغو
 ضم الهمزة علم من قوله ضم اوله وكذا مع التاء **قوله** لئلا يلتبس في عدم العلة مع انه تفسير لقوله خوف اللبس ليكون كل حكم
 مقرونا مع علته واشار الى كونه تفسيره بقوله هذا صلة لقوله ويضم الثالث والثاني **قوله** فقط معتلا فان الاطلاق قد يكون
 التجرد عن امرئاد عليه **قوله** لئلا يفيض الى اجتماعه اي يعني لما علت العين في الماضي من هذه الابواب لوجوب الاعلاء
 العين الفا في المضارع لانه يتبع الماضي في الاعلاء لانه هو الماضي بنوادة حرف المضارعة وقد اعل آخره لكون الظرف
 محل التغير فيلزم اجتماع الاعلاء في متواليين في الثلاث وذلك لا يجوز ولولم يعل آخره واعل العين فقط فليل بطا مثالا
 لزم ضم الياء ولا يتحمل في الفعل الثقلاء مضمومة فان كان قبلها سائر كما يتحمل في الاسم نحو اخففته **قوله** لما لا يضم عليه
 اي على ظاهره وهو العموم لان قواعد العلوم كلية ولوحمل على المهمة فلا بد فلذا قيل الا صوب **قوله** وانما خص اي من
 بين سائر المعتلات **قوله** لزيادة غموض اي في اعلاؤه **قوله** في المبنى للمفعول من فضيه هكذا في النسخ المصححة وفي
 بعض النسخ في المبنى للفاعل منه وهو سهو **قوله** للمفعول اي من المضارع ووقع التصريح في بعض النسخ **قوله** ما ذكرنا
 من الغموض في الاختلاف **قوله** نقل الكسرة اذ لان الكسرة اخف من حركة ما قبلها وقصد لهم التخفيف فيجوز على هذا النقل
 من متحرك بعد حذف حركته اذا كان حركة المنقول اليه انقل من حركة المنقول عنه وهذا عند الجزولي وعند الصاحب
 استثقلت الكسرة على حرف العلة فحذفت لم ينقل الى ما قبلها لان النقل الى الساكن فيقول ويغير بياء ساكنة
 بعد الضمة فبعضهم يقلب الياء واو الضمة ما قبلها فيقول بوجوه وها قال الاول قلب الضمة كسرة لان تغير الحركة
 اقل من تغير الحرف ولاه اخف من بوجوه ثم حمل قول عليه لانه معتل العين مثله فكسرت فاءه فانقلبت الواو الساكنة تيام
 كذا في الرضى ولا يخفى عليك ما في التعليل الاول لان تغير الحرف مع الحركة لازم في قول مع تغير الحركة في بيع بخلافه اذ
 قيل بوجوه فانه تغير الحرف فقط مع عدم التغير في قول **قوله** الا يبدان اه اي الاشعار في الرضى وانما تبعوا على الفهم الا
 هو بانحلاف بيض جمع ابيض لا فهم قصدوا بهذا الاشمام التنبيه على ذلك اللون المستبعد في الاسماء المختصيل

التعدي غير التعدي

الغرض من هذا الكتاب اذا قصد قال اسم اوله موافقة لما مضى كونه فواله قال المتعدي غير المتعدي في شرح التسهيل التعدي
 الجواز وفي الاصطلاح تجا وز الفعل من فاعله المفعول به فاعله المفعول به فاعله المفعول به فاعله المفعول به فاعله المفعول به
 المفعول والمصدر انما يتصرف بهما باعتبار الفعل والشيء الذي في اسم الفاعل في شرح قوله وعلى فعل ولعل تارة المصدر من لفظ الفعل
 ههنا وذكر في قوله فعل ما ليس فاعله اشارة الى ان فاعله قيل انهما قيدان لا قسمان توهم في تركه اشارة الى ان
 الواو اشارة الى انه قد لا يكون شيئا من القسمين كالانفعال لناقصة والى انه قد يجتمعان في التسهيل وقد يشتهر بالاستعمال
 فيصير الاسمين وفي شرحه ما تعدى تارة بنفسه وتارة بحرف الجر واكثر احد الاستعمالين نادرا قيل له متعدي
 ذلك مقصود على السماع وقد عدها بعضهم خمسة نصح وشكروا كالوزن وعلى زاد صاحب الالفية قصد الظاهر
 غير محصور في قوله من الفعل ومن اسم الفاعل المفعول والمصدر فاعله غير متعدي بهذا المعنى لعدم توقف فهمها
 عليه ولذا جاز ترك مفعولها قال ما يتوقف فهمها على علم ان نسبة الفعل للتعدي الى المفعول به كنسبته الى الفاعل
 في انه لا يجوز استعماله بدونهما الا على خلاف مقتضى الظاهر المكتة لا النسبة الى الفاعل لما كانت مقصودة بالذات لا
 تركه الا باقامة شيء مقامه بخلاف نسبته الى المفعول به فانه فضلا مقصودة لتكميل نسبة الفاعل نحو تركه من غير
 اقامة شيء مقامه واما سائر الفاعيل فانه يجوز استعماله بدونها فاعلم من ذلك ان النسبة الى المفعول المعين مأخوذة في
 مفرغ الفعل المتعدي لئلا يكون استعماله في موارد مجاز الاحقيقة كالنسبة الى الفاعل فيكون فهم مدلوله موقوف على
 فهم متعلقه فالمراد بقوله متعلق متعلق معين اي معين كان فاندفع ما قيل ان التعريف غير مانع لدخول الافعال اللازمة
 التي مدلولها نسب تقرب وبعد لعدم اخذ النسبة الى امر معين في مفهومها بل الى امر ما لم يجمع استعمالها بدون متعلقها
 كقرب زيد وبعد نعم اذا قصد النسبة الى معين يكون موقوفا عليها لا بد من ذكره ومن تكون متعدي بحرف الجر واخلة
 في التعريف كالتعدي بالهمزة والتضعيف قيل ان تعريف المتعدي يصدق على الافعال لناقصة لتوقف فهمها
 على امر غير الفاعل متعلق به وهو الخبر وال جواب منه توقف مفهومها على الخبر فان كان لناقصة معناها مطلقا لكان مع
 الزمان لما مضى كذا سائر الافعال فان معنى صار زيد غنيا تصف زيد في الماضي الغناء المتصرف بالصيرورة صرح به الرقيق
 اي امر غير الفاعل او اي يصدق عليه هذا المفهوم من المفاعيل المخصوصة الواقعة في التركيب فاشار بقوله غير فاعل
 الى ان المتعلق بالمصطلح يعلق ويتوقف فهمه عليه الى ان المراد ما يصدق عليه من افراد المخصوصة لا الذي
 يتوقف عليه فهمه لا المتعلق المطلق المسمى فليس هذا القيد معتبرا في مفهوم المتعلق وبما حركنا انك اذا جازت اي من
 ان المتعلق بالمصطلح ليس معتبرا في مفهوم التوقف كما صرح بقوله ان المتعلق نسبة الفعل الى غير الفاعل فانه لو كان معتبرا

مفروق يور التعليل في التعريف قوله فان كل فعل لا تعليل تخصيصه في الاصطلاح بغير الفاعل كونه اعتبار قيد التعلق ظاهر في
 التوقف للاشارة الى ان المراد به ماصدق عليه غير داخل في مفروق لم يتعريف تعليلاهما **قوله** لكن الاستدراك في مفروقهم ناشئ
 مما سبق وهو لزوم صدق تعريف المتعدي على اللازم **قوله** بطريق الصدق وكما في ضرب زيد والقيام كما في طال زيد و
 الاسناد كما في مات زيد **قوله** ان فهم الفعل اي المعلوم كما يشعر به التعريف المنقول في شرح التسهيل فان المجزول فرع على
 التعدية كما في البناء فالمراد بالفاعل الفاعل الحقيقي لا ما يعم مفعول ما ليس فاعله ايما اذ لو اريد ذلك لم يكن ضرب في ضرب زيد
 متعديا لعدم توقفت فهمه على فهم امر غير الفاعل بالمعنى العام **قوله** لا يمكن تعقله الا بعد تعقله جملة مؤكدة لما قبل
 والمراد البعدية الزمانية لا متنازع تعقل شيئين في زمان واحد اي يمكن تعقل ضرب الا بعد تعقل المضرب بالمعنيين بالزمان
 لما ان النسبة مأخوذة في مفهومه وفهم النسبة متاخر عن فهم الطرفين بخلاف الزمان فانه مما يتوقف عليه وجود
 الفعل لا زما كان او متعديا قال السيد شرح في شرح المفتاح ما حاصله ان المفعول به داخل في معقولة الفعل المتعدي
 بخلاف غيره فانه مما لا يدخل في معقولة الفعل **قوله** بخلاف الزمان اي المفعول به وله والمحال عبر عنه بهذه الامور
 ليظهر توقفت وجوب الفعل عليها دون الفهم **قوله** وهياة الفاعل المفعول ترك في بعض النسخ ذكر المفعول لان هياة الفاعل
 الذي هو ركن الكلام اذ لم يتوقف عليه تعقل الفعل فهياة المفعول بالطريق الاول **قوله** وغير المتعدي اي وما قيل ان المتعدي
 يصير لازما يثبوت الانفعال وناء التفعّل فيقوم اذ معنى التعدي وصول الفعل الى المفعول وعدم التعدي انقطاعه عنه فلا
 فيه من الاشارة في المعنى وفيما نحن فيه ليس كذلك لان بابا لانفعال التفعّل معناه التأثر والقبول مطاوعة **قوله** اما بالهنة
 وكبه فاكب شاذ **قوله** او بالفتل لمفاحلة ا جعل بعضه مينا فاعل من اسباب التعدية كالمهنة والتضعيف وجوب الجزر بسبب
 ان هذا البناء يقتضي التعدي وان لم يكن الفعل الثلاثي متعديا لان المشاركة هو المفعول ولم يجعله بعض اخوة كانه ليس مثل
 هذه الاشياء في المعنى لانه معنى التصدير بخلافه ولاه قد لا يتعدى الى اكثر مما كان الثلاثي متعديا اليه نحو ضاربه وذلك في كل فعل
 كان مفعوله الاصل هو المشاركة بخلافها فان التعدية لازمة لها اذا في العباب **قوله** ونحو الجزر لا يغير شي من جزو
 معنى الفعل لا البناء في بعض المواضع نحو هبة يزيد بخلاف ضرب به فاذا غير فستد للبرنج فيه مصاحبة **قوله** الفاعل
 للمفعول به لان البناء للتعدية عندنا بمعنى مع وعند سيبويه كالمهنة ويجوز للمصاحبة وضدها ولا يلحق حذف الجار في
 الا في كونه وان خلافا لا لاخفش في الحصر وجاء في غيرهما اما شذوذ اي نادرا واما الكثرة الاستعمال نحو امرتك المغيرة ويجوز
 ان يجتمع على فعل واحد عدة حروف اذا كانت مختلفة نحو خرجت من الكوفة الى البصرة لا كراك وراك وراك وراك وراك وراك وراك
 المغيرة الا في قوله تعزّي في ربي المكيدي على القراءة بوجهة الوصل اي يزيب المكيدي واما المهنة والتضعيف فلا بد فيها

من معنى التغيير ان كان الفعل لازما تعدى الى واحد وان كان متعديا الى احد تعدى الى اثنين نحو احضرته النهار كان متعديا
الى اثنين يتعدى بالهمزة لا بالتضعيف الى ثلاثة ولم ينقل منها الا علم وارى والتضعيف قل تعديته للمحلق العين لا
في الهمزة نحو تأيئه والمفعول الذي يزيد بسببه هو الذي كان فاعلا قبل حذف خولهما فلذلك كان مرتبة ما زاد لهما من
لطف اعيل مقدا على ما كان اصل الفعل كذا في الرضى ظهور من كلامه فساد ما قيل ان الاصل تبدل حرف الجر الباء وان التعدى مطلقا
يقضى تغير المعنى وان تعدية اعطيت للمفعول الثاني بالهمزة والى المفعول الاول لصيغة قل التعدى بنفسه او غير يديل
عليه التثنية باعطي واعلم وارى قولي غير الاول فهو وصفا قولي فيما صدق علي في فيما يحتمل ان علي فانه معنى الصدق
الموصول على سواء كانا كليدين او جزئين او احدهما كليبا والاخر جزئيا واما قيد ذلك لوجوب التثنية في المفعول فيفيد الحكم
قولي نحو علم هذا عند البصريين وقال الكوفي ثاني مفعولي باب علمت حال وليس بشئ لان الحال لا يكون علما وخيرا او شرا
ومجى ذلك في هذين المنصوبين قال كما علموا ما علم فلم ينقل علمتك زيدا قائما بل لم يستعمل ثاني مفعولي علمت الا هو
مضمون الاول الثاني او مضمون الثاني لعلت تقول في علمت عمر ازيدا مطلقا علمت عمر الانطلاق زيد وعلمت عمر
الانطلاق قولي بقوله المفعول الاول لان مرتبة التقديم لكونه فاعلا للفعل قل التعدية قولي فليست اصلا في التعدية
اي ليست مما صارت بالهمزة والتضعيف متعديا الى ثلاثة بعد التعدى الى اثنين بل لم يستعمل من ثلاثياتها فاعلم مناسك
لهذا المعنى الاخير بكسر الباء بمعنى علموا ما حدث ونبأ ثلاثين فلم يستعمل اشتقاق من النبأ والحدث قولي بواسطة
اشتقاقها لان الانباء والتنبية والتحديث والاعلام واما في نفسها فكانت متعدية الى احد بنفسها والى اخر
بالجاء نحو انبأته خبرا اسما او نبأته في يعلم من هذا يعلمين التضمين ايضا من اسباب التعدية وقد ذكر في المعنى اسبابا
التعدية سبعة الاربعة المذكورة فيما سبق الخامس هو غه على حد نصير نصير لا فائدة الغلبة نحو كرمت زيدا السادس
التضمين السابع اسقاط حرف الجر ليلحق سيبويه من هذه الخمسة الانباء الباقى للحرفا غيره واما احداث فلم يستعمل بمعناه
والمعنى بعضهم ارى الحلية با علم سما عانحو الا في الله في النعم علمنا قولي فجواز الالف على بحيث لا يكون منصوبا
اصلا لانه يقل في جواز حذفه في شرح الفية المشيخ السبكي حذفت هذه الفاعيل الثلاثة وبعضها الدليل كقول
لم يقل علمت زيد بكذا انما علمت واما الحذف بغير دليل ففيه عداها واما كذا فيكون يحذف الاول بشرط
ذكر الاخيرين او الاخيرين بشرط ذكر الاول والاخير الكلام من فائدة بذلك المعطوف في الصيغة الاولى والمعلم في الثانية الثاني
لا بد من ذكر الثلاثة لان الاول كالفعل فلا يحذف والاخيرين من باب خلق الثالث يعني حذف الاول فقط ولا بد من ذكر
الاخيرين والى الالف في حذف الاخيرين فقط لان الاول في معنى الفاعل والاخيرين في حكم مفعولي ظننت انتهى فمعنى قولي

في جواز الاختصار عليه والمذهب الثاني والثالث كان معناه جواز ذكر الاول وترك اللاحقين وفي قوله والاستغناء عنه
 المذهب الرابع كان معناه عدم ذكر الاول وذكر اللاحقين وبجمع القولين اختصارا للمذهب الاول والذي عليه الاكثر ولا كان
 اللاحقين كذا في اعطيت لان الاول الذي هو فاعل في المعنى اذا كان كمفعول الاول كان اللاحقين كثنائيه بالمعنى الاول
 وقيل ان مفعول الاول كمفعول اعطيت في عدم جواز كونهم الفاعل ضميرين متصلين لمشي واحدا فاعطيت علق
 زيد قائما لا اختصار على جواز الاختصار فتصير قولهم لان عدم الجواز المذكور مشترك بين جميع الافعال الاختصاص
 بباب اعطيت **قال الثاني والثالث** من مفعولها اي كل واحد من الثاني والثالث بالقياس الى الآخر مجبوج مفعولها
 المتعديين مع مفعول واحد كذا في علمت مع قطع النظر عن المفعول الاول فمن تعيضية وفائدة التقييد لاحترار عن ^{حفظ}
 كل واحد منهما بالنظر الى المفعول الاول فانه بهذا الاعتبار ليس كحال مفعول علمت في الرضى فاذا قطع النظر عن
 الاول فحال المفعول الثاني مع الثالث كحال اول مفعول علمت مع الثاني لاختصاصها والاول هو الذي زاد بسبب الهمزة
قول في وجوب كراهة قيل كذا في جواز الالغاء والتعليق وجواز كون المفعول الثاني مع الفاعل ضميرين متصلين لمشي واحدا
 فالاختصار على الجواز المذكور تصدير وتقييد للاطلاق من غير ضرورة وهذا وهم لان الالغاء والتعليق مختلف في
 اتحاد الضميرين فمختص بفعال المقلوب على العملية والبصرية ووجد وعدم وفقد لا يجزى في غيرها كل ذلك منصوص
 في التسهيل وشرحه نعم يشترك الثاني والثالث هذه الافعال مفعول علمت في الاحكام ثم جواز حذفها واحدا
 للبيان التقديم والتأخير ولذا عرفت في التسهيل لان هذه الاحكام غير مختصة بمفعول علمت **قول** ويسمى فعال الشك
 واليقين عطف على الخبر المحذوف اي فعال المقلوب هذه المذكورات وعلى مجموع المبتدأ والخبر والشهر وعبره عبارة المتن
 فيجعل قول فعال المقلوب مبتدأ محذوف والخبر وقد لفظت بظن مبتدأ آخر ما في عبارة المتن فتقول ظننت انه خير لا فعال
 المقلوب او بدل منه وقوله يدخر خبرا مستأنفة **قول** كانهم ارادوا اما كان استعمال لفظ الشك فيما نساوى طرفاه
 متعارفين العلماء غير مختص بهم طاهر الميزانين فسا قال اللهم عند الاطلاق ولم يكن شيء من هذه الافعال الاعلى
 ذلك حمله الشهر على الظن تجوز الاشراكهما في عدم الجزم وانما قال كذا لاحتمال ان يكون هناك المعنى اللغوي اعني خلاف
 اليقين وشمولى لغير الظن لا يقتضى ان يكون هذه الافعال حالة على جميع انواعه **قول** تساوي الطرفين اي التوهم وعدم
قول وهو ظننت هذه سبعة افعال تشترك في انها موصولة للحكم يتعلق شيء على صفة فلذا اقتضت مفعولين و
 فائدتها الاحكام بان النسبة حاصلة على كل فعل من العلم وظن والخبر في السبعة اعتبارا بادلها النوع في بعضها
 للظن وبعضها للمعلم وبعضها مشتمل على خبرها ذكر المصدر من كل فاعل هو المشبه منه في ذلك اشار الشهر بترسيم مدلولها

افعال الشك واليقين

بالتالي لا يهمل حق يدان الشرايع بل يجمع بين الاخر والاول في شرايعهم انهم هو النام وطال اعرف متدافا كما في عند ان جوي
 يكفه عن طلب الفاعل بل هو صمدية عند غيره وهو الوجهان الكافة لا يجمع في الافعال الا في نوعين **قوله** وقد بين
 معناه بالاختصار دالة على تعيينها فتبين ان نسيانها بجهة مستأنفة كانت ساء لا يقول قد علم حال الابن عمت اعطيت **قوله** انما
 على احد ما انما احاطت على طرفيها فمما يفرق بينه وبين غيره ان في قوله **قوله** مستأنفا من قوله ذلك كما ذكرنا في الاخر
 معناه **قوله** فانما لا يتخذ في فعله ما لا يكون منكم كما يدل على تجدد فعله ولفظ مخصوص كما يدل على المثال **قوله** في
 شرح التسهيل لظن وقوم موقعه لمفعولين ظرف نحو ظننت عندك واسم نحو ظننته واسم اشارة
 نحو ظننت لك فان كان احد هذين الاشياء احد المفعولين اتسم الاقضاء والى ان يكون احد المفعولين جازا لاقتضاء على ان في ذلك قيل
 لا لعدم حصول الفائدة لجواز ان يحصل بامر اخر سوى المفعولين **قوله** ان الانسان لا يعرف عن علم وظن فقال اظن اعلم وحق في
 تدل على تجدد ظن واعلم بمنزلة قائل المناجاة كذا في شرح التسهيل للعلاقة المصرية **قوله** نحو من يسمي يخل من يخل يخل
 الا بمعنى من امثالهم في موضع كالملة الناس في استعجال الاجتماع فمما يفرق بين يسمي يخل يقول من يسمي من اخبار الناس
 ومعاينه يرفع في نفسه عليه لمكروه ومعناه ان مجانبية الناس اسم كذا في مثال ابى عبيد **قوله** اي ابطال عملها
 لفظا ومعنى **قوله** الاستقلال الجزاين بخلاف باب اعطيت لان مفعوليه ليسا بمستقلين لعدم صحة الحمل فلا يخلو الا لفظا
 اذ لو سطت او تاخرت **قوله** الصالحين لا قيد بل لك احتراز عن صورة التعليق فان الجزاين وان كانا مستقلين لكنهما
 ليسا صالحين لان يكونا مفعولين لوجه المانعة **قوله** ومفعولين الظاهر والاولا انه اختاروا للتنبيه على ان صلاحهما
 لاخرين المذكورين على البدلية قال كلاهما حال وتغيير **قوله** فاما من غير ضم الفعل اليهما فيمتنعان عن التاثر عند ضعف
 العامل في التاخر عن كليهما او عن احدهما **قوله** على تقدير الالغاء لكونها في معنى الظرف بخلاف تقدير العمل فالحال ليسا
 كالأفعال اما اذ المقصود نسبة الفعل اليهما بطريق الوقوع **قوله** عند التقاء لان افعال القلوب ضعيفة اذ ليس تأثيرها بظاهر
 كالعلاج ويظهر من قولها في الحقيقة من غير الجمل الا الجزاء **قوله** على انه لا يخلو لا على ما لم يرفع معناه عند النجاة واما المنصب في
 فهم تقدمها مقابل اللفظ المعنوي **قوله** في معنى القلوب لتحقيق معنى الالغاء وهو ابطال العمل لفظا ومعنى اذ اوقع المصدرين
 كان منصوبا على الظرفية فمما يفرق بين ذلك ذاهبا لا يتقدم في ذلك كذا في العباب ما وقع في الرغوى من الالغاء واجب
 في نيل فانه ظني غالب اي ظني زيدا قائما غالب والمقصود منه بيان اصل التركيب لان المعنى **قوله** لا يخلو لا يتحقق الالغاء
 بل المعنى زيدا قائما ظني الغالب **قوله** انهما متساويان لان العامل للقي على فعل القلب تقدم على احدهما وتأخر
 عن الآخر **قوله** محو ضرب احسب زيدا اي محو زيد في حسابي في ذلك البق **قوله** فلهذا قيداه بتقدير الجار والمجرور

لمجرد الاهتمام والاعتناء بشأن العلامة لا المحصر الى اجل خارج هذا الصنف قيدا لاجل ان التوسط بالمعنى من المعنى
بين المفعولين واما التقييد بمطلق التوسط فالخارج صورة التقديم فان قلت ان المعنى هو قيد التوسط بل هو
بين المفعولين والتأخير يكون عنهما قلت ذلك مستفاد من السياق لان كل ما في المفعولين ^{قوله} جواز المبنى على المعنى
التباين عنه واما قال المبنى لجواز حمل الجواز على ان يشمل الوجهين وترافق التوسط والتأخير على المعنى ^{قوله} اما جواز لا يخفى
عليك ان المرجح بالانفاء ان يذكر معهما ما يصح ان يكون معهما ولا يخلو علمنا فيه وفي صورة وقوعها بين معقول
ان وبن سوف ومحمولها وبين المعطوف والمعطوف عليه لم يذكر له كمال في المفعول جوابا ووقع بينهما اختيارا لبيان النسبة
لان الفاعل بينهما ولذا قال في التسهيل والرضى قد يقع المفعول بين معقولان وبين سوف ومحمولها وبين معطوف ومعطوف عليه
الشعر لم يفرق بين جواز الانفاء وبين وقوعها على فاعلها وانما وجه التخصيص في ما في سوف وقوعها بين الفعل ورفعه
بين اسم الفاعل ومفعوله فالانفاء جائز ولا واجب عند البصريين داخل فيما اذا توسطت قل في التسهيل لا لانها مابين الفعل
ومفعوله جائز ولا واجب خلافا للكوفيين مثال ذلك قام ظن زيد فنجى رفع زيد هو ظرف ونصبه على انه المفعول الاول للفعل ^{المتعلق}
وضميرة المستتر في موقع المفعول الثاني ومنع الكوفيين للنصب وجوب الرفع والصحيح منه مبصرون وبه ورد السماع ^{قوله}
قبل معنى الاستفهام سواء كان في قالب الحرف او في قالب الاسم نحو قولهم ^{قوله} اني لم نكن في الحينين احصى للتنبيه على العموم زاد لفظ المعنى
^{قوله} واسطة او يحتمل ان يكون تعييم المعنى الاستفهام اي يكون معنى الاستفهام حاصل بلا واسطة لفظ اخر بان يكون مدحا
نفسه وان يكون حاصل بلا واسطة بان اكتسب من المضاف اليه وان يكون تعييم القلبية اي يكون الفعل قبل معنى الاستفهام
بلا واسطة لفظ اخر بنقطة علم ان الاستفهام على قسمين قسم يكون جوابه بالتعيين وهو ما يكون بامر والهمزة و
بالاسماء المتضمنة للاستفهام وقسم يكون جوابه بنكر ولا وهو ما يكون بالهمزة فقط او بهل فاختر بعضهم القسم الثاني
لا يقربعد باب علمت لان مضمون الجملة الاستفهامية لا يتعلق العربا لتأخيرها الا بتأويل ان علمت جواب هذا
الاستفهام فاذا كان الجواب بالتعيين يكون مشتقلا عن النسبة فان زيد مثلا في جواب زيد فنجى ومعناه زيد فنجى فاعلمت
المعلمة فمعنى قولنا علمت زيد فنجى انهم علمت احد ما عينه على صفة القيام اي علمت قياما اذا لم يقل علمت زيد فنجى
لذا يدعوه الى ابهامه واذا كان الجواب نعم او لا يكون مشتقلا عن النسبة فلا يصح تعلق العلم به لانه يستدعي
النسبة فاذا قيل علمت هل زيد قام كان معناه علمت نعم او لا فلا يصح الاكثرون على انه يقع العلم بمثل علمت
اداة الاستفهام التي بعد ليس استفهاما للتكثير حتى يعلق العلم بمضمون الجملة المشتقة عليه بل مجرد الاستفهام في
جميع الصنف المعنى علمت الذي يشك فيه فيستفهم عنه الا ان المشكوك المستفهم عن القسم الاول نسبة الفعل الى

هذا المعنى هو الذي كان في القسم الثاني نسبة الى المذكور عدم تلك النسبة والاحتياج الى التحويل المذكور ولو سلم فلازم ان نعم
لا ليسا بمشتغلين على النسبة فالاعتداء بعد ما جملة ولذا يصح الجواب ما هذا اعتبارا للمتن ان جرى على طاعة كما هو الظاهر ان
المذكور لا يكون له المثال في القسم الاول كونه متفقا على ان خصص في المثال كل اختيارا المذهب بقوله **قوله** الدال على معنى قيد المنفى الدال
المعولين وكذا لام الابتداء لانه اذا تقدم احد الاشياء الثلاثة على الفعل الثاني فقط لا يوجب التعليق في الاول نحو علمت
من هو او ما قام او القائم وجوز بعضهم تعليقه عن المفعولين في هذه الصلوك وانما لم يقيد الاستفهام بذلك لانه قد يكون
المفعول الاول متضمنا للاستفهام كما مر **قوله** وضع قيد بذلك لان لام الابتداء قد تدخل على الخبر نحو ان زيد المقاتل احتاروا
عن اجتماع التي التأكيد لكنه خلاف الموضوع **قوله** فمن حيث اللفظ ولا يجزى العكس لانه لا يعلم ان المعنوي عام له **قوله**
والفرق ومع اشتركا في ابطال العمل للمدح الانفاء المذكور وهذا يخرج الصلوك الواجبة للذكورة سابقا والفرق بين مطلق
الانفاء والتعليق في الوجه الثاني فقط **قوله** ان الانفاء جائز لانه ترك لام القضا ومعنى بلا علمه والتعليق واجبه ترك
الاعمال المانعة عن ان الانفاء مأخوذ في مفهومه الجواز والتعليق في معنى الوجوب في شرح التسهيل التعليق بطل العمل
لا محلا على سبيل الوجوب بخلاف الانفاء فهو لبطا له لفظا وعلا على سبيل الجواز ولا يلزم من ذلك استدراك لفظ الجواز
في قوله جواز الانفاء اذ المعنى ان من خصائصها انه يجزى ان يبطل عملها وان لا يبطل بخلاف سائر الاعمال فلهذا يتنزه
ذلك كما ان التعليق فيها جائز دون سائر الاعمال لذا قال شارح الباب في قوله ويختص بجواز الانفاء والتعليق ان قوله
والتعليق عطف على الانفاء فتدبر قال **قوله** محبين اما ان كان احدهما ضميرا متصلا والاخر ظاهرا نحو زيد اظن قائما وظنه
قائم **قوله** يجوز المثال الاول مطلقا وجاز الثاني في افعال القلوب خاصة وان كان المضمير مفصلا جازا مطلقا كذا في الرضوخ قال شوقي
صفة لضميرين اي ضميرين كاشنين لشئ واحد بان يكونا عبارة عنه او كما يشتمل عليه فيلحق في مفعول انشئت بغيره
رايتنا مع رسول الله صلوات الله عليهم اجمعين **قوله** لان اصل الفاعل اي اصل المولود لفاعل الفاعل بمعنى يلبس على غيره
ان يكون مؤثرا فان نحو طال فبطنا اطلق عليه الفاعل كونه على طريقته وصفته والاصالة بهذا المعنى لا ينافي كونه خالفا
التعريف **قوله** والمفعول به متأثر من قبيل العطف على مفعول عاملين والجواز مقدم **قوله** لانها متماثلان من حيث اهلون خلفا
من حيث كون واحد من فروع الاخر منصوبا فان الواجبية تغاير باقدا لا يمكن قوله لانها ليسا بالفاعل والمنصوب الاول
في الحقيقة فاعلا ومفعولا به اي مؤثرا ومتأثرا اما الفاعل فاعلم كون افعال القلوب مقبيل المتأثير واما المنصوب الاول فاعلم
تعلق الفعل به بل مفعول الجملة ومن هذا ظاهر الدليل يختص بفعل القلوب **قوله** انهما انقيضا وحدثا في اصل الوضع
فان وجد بمعنى اصاب ثمر استعماله **قوله** اجري الى البصرية والحلية اي اجري الى التي بمعنى ايصروا التي بمعنى الى في المثال

هذا المعنى هو الذي كان في القسم الثاني نسبة الى المذكور عدم تلك النسبة والاحتياج الى التحويل المذكور ولو سلم فلازم ان نعم
لا ليسا بمشتغلين على النسبة فالاعتداء بعد ما جملة ولذا يصح الجواب ما هذا اعتبارا للمتن ان جرى على طاعة كما هو الظاهر ان
المذكور لا يكون له المثال في القسم الاول كونه متفقا على ان خصص في المثال كل اختيارا المذهب بقوله **قوله** الدال على معنى قيد المنفى الدال

ليس زيد فاعلا له بل فاعله اقيام المضاعف الى زيد اي حصوله بقوله في العدة اه والقرينة جعله تام للموضوع له كما
 الظاهر المتبادر للدليل على ذلك انه لا ينبغي اخلاوها عن التقرير بخلاف الزمان فذلك كان وليس يحسن للاستقرار وبخلاف الانتقال
 والديم والاسم فانه قد يخلوها الافعال الدالة عليها ^{له} ولا شك في بيان لغات القيد بعد تصحيح التعريف والافعال ^{دخل}
 الاعتبار قيد العدة في كون الصفة خارجة عن التقرير ^{له} لان ذلك التقرير او التقرير المقيد بالتقييد لا يخرج عن كونه منسبة
 بين الفاعل والصفة كقولهم ^{له} صفة او يعنى ^{له} ونسبته الى الفاعل العين واستقرض الزمان لاشترائه في التامة
 ولنا قصة ^{له} قفى فكل من الصفة اه يعنى كلاهما مستويان بالنظر الى الموضوع اه ليس احدهما مزية على الاخر بحيث يمكن
 ان يسم انه الموضوع اه فلا يصدق على الافعال التامة انها وضعت للتقرير باعتبارها عدة بالقياس الى الحدوث والزمان
 نظاير ما قيل انه اذا كان كل منهما مائة فيها يصدق ان التقرير عدة فيما وضعت له فلا يخرج عن التعريف الا ان يعتبر
 بقيد فقط واللفظ لا يسا عدة ^{له} ولو جعل اه فيكون المعنى ما وضع له يصدق عليه التقرير المذكور وعلى هذا التوجيه
 لا حاجة الى اعتبار قيد العدة واللام صلة للموضع كما هو الظاهر ^{له} فتقرير الفاعل اه يعنى يكون التقرير معه ما اعتبر معه من
 كفى على وجه الانتقال في الزمان الماضي موضوعا له كما يرشد اليه قوله لا يشك ان كل جزئ تام للموضوع اه لان التقرير التقيد
 موضوعه اه على ما هو ^{له} ولا يبعد فيه اشارة الى العدة في الجملة لان المتبادر كون اللام صلة للموضع ^{له} قفى ان يجعل اه ويجعل
 التقرير مصدرا مبني الفاعل فاعله المحدث وف الضمير العائد الى الافعال الناقصة ومعنى تقريرها الفاعل على صفة تنبئها
 ليها عليها دلالتها على حصول تلك الصفة ^{له} قفى بما ذكرنا من الوجوه الثلاثة ^{له} لا يحتاج الى قيد زائد اه دفع ما قاله القم
 من انه كان ينبغي ان يقيد الصفة فيقول على صفة غير مصدرة لتايرد الافعال التامة والحق عندنا ان التعريف عام غير
 اعتبار التكميلات التي ذكرها الشرح ومن غير اعتبار قيد زائد فان هذا التعريف الافعال الناقصة باعتبارها مشتركة في
 وتعيينه عن سائر الافعال فان الدلالة على الزمان خاصة شاملة للفعل مطلقا والانتقال الدوام والاسم او شاملا
 يتميز بها بعضها عن بعض المتبادر من كونها موضوعا لتقرير الفاعل على صفة ان الصفة خارجة عن مدلولها كما ان الفاعل
 كذلك ولذا فرعوا على ذلك احتياجا الى الجملة الاسمية قال المصنف في الايضاح معترضا على تعريف الفعل ادل على اقتران
 حدث بزمان اه ليس بجيد لان الفعل يدل على الحداث والزمان جميعا واذا قال ادل على اقتران حدث فقد جعل الاقتران
 نفسه هو المدلول وخروج الحداث والزمان ولا ينفع كونها متعلقة لا اقتران لانك تقول اعجبني اقتران زيد وعمود ونهما
 تشبهها باعتبار الاقتران ولا تشبه باعتبار متعلقه وكذلك كل مضاعف ومضاعف اليه يلزم من اخبارك عن المضاعف اخبارك
 من المضاعف اليه وقال ايضا في ان الافعال الناقصة تشترك في مخالفتها للفاعل على صفة ^{له} قفى احتياجنا الى الخبرين

التعريف تام من غير اعتبار الجملة او الوهم الخبريات اوصل الامام للغرض لا ليقيد اليه وجها خزان الافعال
 التامة موضوعة كغيرها من الصفات للفاعل انما هي نسبة الحدث الى الذات لا لتقرير الفاعل على الصفة اعني نسبة الدال
 الى الحدث فحق بالجملة ومثله التاء على ما في القاموس ^{قوله} وقيل ان اليا لم يوجد هذا في الكتب المشتهرة من المفتوح والنحو
 ولذا قال صاحب خاتمة التحقيق دون اليا ^{قوله} انها غير منصوبة وقد عد منها اوقات مبالغ ورجع وحال ما كان جار
 وارادا استحقاقه على ووردت ماقامه ما في قوله ^{قوله} وما في قوله ^{قوله} وقد تضمن ^{قوله} وقال المحقق المتقاضي في
 شرح الكشاف حقيقة التضمن ان يقصد بالفعل معناه الحقيقي مع فعل اخر يناسبه وله طرق اشيعها جعل الفعل التام
 حالا وعكسه فمما طريق اخر نحو ارجو ان يكون لي كذا فيكون له طريقا ليس يتعين له طريقا للعلية ففعل تام
 كمالا صفة كما تقتضيه سلامة الطبع اولى من جعله حالا ^{قوله} وقد جاء في النظم بما في المتن تامة وفي الشرح بعد الدخول
 كما لا يخفى ^{قوله} في معنى في العرب في الرضى شرح التسهيل اول من قال في ذلك الخوازي قال ابن عباس في حين ارساه على
 البحر لدفن شبيهته ثم ردهم عن الخروج ^{قوله} في التقديم تقدم معنى ^{قوله} من الفارقة بكسر الفين المعجمة للجواق على ما في النفا
 وغيرة وبفتحها عدم التجربة والنفقة وليس يراد ههنا ^{قوله} ونحو ما يقدر به الاشياء كالجوارقة ^{قوله} اي يمكن هذا في
 على مقدار احتياج انت اليها وهي كناية عن عدم حصول المقصود ^{قوله} ومعناه اية حاجة او الاستغناء ثم انكار اى ان تصير
 من الحاجات متصفة بوصف كفى حاجة لك وروى بوجه حاجتك فخير ما قدم لتغنيته معنى الاستغناء ^{قوله} فوارفت شقته
 في الصحاح ارهفت سيفه رققته واشفقه بالفتح السكين العقيم وما قيل انه في القاموس ^{قوله} انضم ^{قوله} لا يتجاوز او هو النقص
 المذكوران ^{قوله} حاله الفراء فانه يطردهما وقال المصريح الاول اطرادا لمقوم جماء البرقذين او صاعين لان قلنا بالطرده
 فانما يطردهما في مثل قول الاعراب وهو ما يكون الخبر كانه كذا فاليفية تعدل كالتاقي ^{قوله} التوكيد من الابتداء والخبر انشائية الى ان
 الجملة الاسمية قوية التجهيد عن كل ما ليس له مدخل في حصولها فاليد ان هذا الحكم على طراده غير صحيح لان شرط الابتداء
 الذي يوجب على هذه الافعال ان لا يكون مما لزم التصدر كاسماء الشجر واسماء الاستغناء وكما الخبرية والمقرون بلام
 الزم لانه لا لزم حذوه ولا تخبر عنه بنعت مقطوع ولا مما لزم عدم التمهيد كما بين في القسمين الثامن من دليل الكاوي وسأله
 عليك لا مما لزم الابتدائية لكونه في المثال وما في حكمه كالجمل الاعترافية ^{قوله} انت طالق الطلاق البتة او لكونه بعد لولا
 الانشائية واما انشائية وان لا يكون خبره جملة طلبية ^{قوله} لاجل اعطائها الخبر اى المقصود من قولها فاذك الاعطاف
 المقصود من قولنا ما نريد فنيا كون الفناء منتظا اليه وان لم يكن يكون زيدا منتظا وقس على ذلك فلا يد لوجه تخصيص الخبر
 بالذكور وانما على اسماء حكمها ^{قوله} في قوله ^{قوله} انما هو الذي عليه شدة الانشائية للحكمة الاسمية لا لاسمية على انما ^{قوله}

أما من صفته أنه هذا الانتقال يقتضي حصول الصفقة الثانية الحقيقية والظنية بهلاكه من غير عيب في الصفقة الأولى
فإنه لا يصح هذا المعنى في الصفقة الأولى فلا يستدعي حصوله المكان والمكان بعدان يمكن أن يكون الانتقال
بعدان يمكن متعلقاً به فيكون المقصود من صلاحه متعلق انتقاله بالمكان والمكان في الصفقة الثانية
المقصود منها استناد الحدث إلى المعاد في تعلقه بالمعاني فلا بد من أن الانتقال معي صار التامة والصفقة
فمعناه الحصول بعدان يمكن قوله أما من حقيقة إلى حقيقة سواء كانت شخصيتين فالانتقال النوعي نوعيتين
فالانتقال الجنس من جنس الماء هو قوله أن العدة في آخره بتدريجها في الصفقة الأولى والصفقة الثانية والمعنى
أن العدة في آخره بتدريجها في الصفقة الأولى والصفقة الثانية في قوله وقال في الصفقة الأولى الاستغانة والخطاب له سبحانه
من غير مستغاث له في الرضوخ والاستغناء له من غيره من الصفقة الأولى والصفقة الثانية في قوله واستغاث الله
من الصفقة الأولى في قوله لا موس التمي في الصفقة الأولى والصفقة الثانية في قوله لا موس التمي في الصفقة الأولى
فما هو من قبل راجع إلى الصفقة الأولى والصفقة الثانية في قوله لا موس التمي في الصفقة الأولى
أجل أني صارت شذائذ في قول الأمام للتعبير والاستغانة والكافة من غير أن يتعجب من الصفقة الأولى والصفقة الثانية
أي ليس المراد من هذه الأوقات المدلول عليها بصورها أعني الزمان لما في الصفقة الأولى من الصفقة الثانية في الصفقة الأولى
لأنه لا يصح ما لا انتقال من غير تعرض الزمان لما في الصفقة الأولى من الصفقة الثانية في الصفقة الأولى
لأنه لا يصح ما لا انتقال من غير تعرض الزمان لما في الصفقة الأولى من الصفقة الثانية في الصفقة الأولى
بالصول في وقت الصفقة الأولى من الصفقة الأولى من الصفقة الأولى من الصفقة الأولى من الصفقة الأولى
حيث لا يكون في الصفقة الأولى من الصفقة الأولى من الصفقة الأولى من الصفقة الأولى من الصفقة الأولى
بياناتها هي التي هي الصفقة الأولى من الصفقة الأولى من الصفقة الأولى من الصفقة الأولى من الصفقة الأولى
أي في الزمان لما في الصفقة الأولى من الصفقة الأولى من الصفقة الأولى من الصفقة الأولى من الصفقة الأولى
وحيث لا يكون في الصفقة الأولى من الصفقة الأولى من الصفقة الأولى من الصفقة الأولى من الصفقة الأولى
قوله لا يكون في الصفقة الأولى من الصفقة الأولى من الصفقة الأولى من الصفقة الأولى من الصفقة الأولى
وظاهره في الصفقة الأولى من الصفقة الأولى من الصفقة الأولى من الصفقة الأولى من الصفقة الأولى
عن الصفقة الأولى من الصفقة الأولى من الصفقة الأولى من الصفقة الأولى من الصفقة الأولى
ولما لا يكون في الصفقة الأولى من الصفقة الأولى من الصفقة الأولى من الصفقة الأولى من الصفقة الأولى

تأتمنين ليستغاد من محبته في غاية القلة لأن هذه الذكر دليل عدم الاعتداد لأجل عدمه في نفس **قوله**
 الأفعال الظاهرة الفاعل هو المفعول به التفسير على الجمل سابقا في المتن في المعلقة هذه الأفعال الأربعة قلنا كيد كون كل واحد منها
 بمعنى ما هو في استقامتها عن المين أي عن بين الأفعال في مقام التفسير مادة الفعل السابق بعد العهد كما هو في قولنا قلنا
 لا تحسبن الذين يتركون ما أتواكم باليمين أن هم لا يفتنونكم ولا يفتنواكم ولا يحسبنهم بمغفرتي من العذاب **قوله** إشارة إلى عدم
 بها فالذكر في الأفعال الكونية الناقصة في الجملة وعدم الذكر في التفسيرين **قوله** عدم الاعتداد بها **قوله** لأنها من المحققات في
 الأصل أن صارت في الاستعمال الناقصة بخلاف أن رجح استعمل في قولنا وارتد فاني المعتقدات مطلقا فالتركها في الجملة
 والتفسير **قوله** من قولنا لا يجوز أن يكون كذا في كذا **قوله** لا يصح أن يكون كذا في كذا **قوله** لا يصح أن يكون كذا في كذا **قوله** لا يصح أن يكون كذا في كذا
 على الاستعمال في قولنا الماضية بالأصل على ما في القاموس **قوله** لا يصح أن يكون كذا في كذا **قوله** لا يصح أن يكون كذا في كذا **قوله** لا يصح أن يكون كذا في كذا
 وما كان ذلك هو الذي ذكره وبإيجاز ذكره **قوله** سمي سميها فاعلا في مقام التسمية بالاسم لا قدره بالخبر بخلاف ما قلنا من قوله
 لتقرير الفاعل على صفة فانه يجوز أن يكون إطلاقه عليه توسعا كما طارق الصفة على الخبر **قوله** سميها فاعلا **قوله** سميها فاعلا
 الناقصة مطلقا وان كانت للتسمية واقعة في الأفعال المصدرة بحرف النفي لأن خصوصية هذه الأفعال مغلظة في التسمية
 بداهة **قوله** من وقت يمكن أن يقبله في المصراع القبول بشرط أن يكون في المتن بل معنى الأول في الشرح بالمعنى الثاني
 المار من قبل الفاعل على الخبر إمكان أن يتصف به وليس كذلك في المتن حازف اختصاره أما اعتبار الاستقرار من زمان الصلاحية
 لأنه المتبادر عند الإطلاق **قوله** أما دلالتها أما احتيج إليها وجه الدلالة لأن دلالة المركبات على معانيها على ما هو حالها ليس
 بوضع سمي وضع المفردات فلا يجد أن هذه الأفعال مفعول كان **قوله** أما دلالتها **قوله** بمحسب الضم فلا حاجة إلى هذا البيان **قوله** دلالة
 النفي ما خفي أنه بحيث قصد نسبة إلى الفاعل في جزء غير معين من أجزاء المكان الذي هو محل تلك الأفعال فادخل
 عليها النفي فادخل استقرار ذلك النفي في الأفعال الثبوتية إذا دخل عليها النفي فخرجت من ثبوتها وأضرب يده ذلك لأنهم قصد أن يكون
 النفي الاتبات على طرفي التقيد اعتبار استقرار الثبوت أصعب في الاعتدال وفي جانب النفي زد فم ما يتوهم من أن الآخر نفي النفي
 يستلزم استقرار الثبوت بل نفس الثبوت لأن النفي المدخل أن كان للاستقرار والنفي الداخل عليه يفيد نفي الاستقرار وإن كان النفي
 في الجملة غير كون النفي الداخل عليه **قوله** استقرار الثبوت **قوله** استقرار الثبوت **قوله** استقرار الثبوت **قوله** استقرار الثبوت
 كان أمّا **قوله** اعتبار الصلاحية أه أي وما احتجارة خافت ههنا بقية عدليه كما في قوله تعالى **قوله** في المصراعين
 أمّا به حذف عنه ما بقية عدليه **قوله** أمّا الذي في قوله **قوله** أمّا الذي في قوله **قوله** أمّا الذي في قوله **قوله** أمّا الذي في قوله
 مدلولها الوضعية لما عرفت أن مدلولات المركبات هي مدلولات مفرداتها سوى يدل عليها **قوله** أمّا الذي في قوله **قوله** أمّا الذي في قوله

ما اذا استعملت في معانيها نحو قال ويرى من كان في ذلك منكم على الاستعمال الاتصافية مستندة بحجج الحق تعالى
او تقدير اوقى القاموس في معناه كسمة تسمية ولقد علمت عندكم كبرها وافتقارها الى ما كان في ادواتها كانت ماضية بها
والا في الدعاء وان كانت مضارعة فيما لا اول ولا اوليات لا يفصل بين الواو وبينها بفتح وشبهه وان كان جارا فلا في غير
هذا الافعال في اليقين لا امس للتركيب في الفروع منها لا في الاثبات كذا في الروي قوله او قل في الروي جازما السمع لا
في مضارعتها وانما جازمها لعدم اللبس وقد قررنا ذلك في اقسامها لا في اقسامها وتقدر مع القسم كثير **قوله** وذا كانت
بيان لتكون عدلها التوقيت لم تكن باعتبار وضعها للتركيب لا في ذاتها في ذلك في غير ذلك على امد الاستعمال في الظرفية
بحيث لا يصح تقدير الزمان معه **قوله** واذا قدر الزمان في خلافه لم يقدّر الزمان في وجهه فيكون مؤولا بالصدق المتصل بالصدق
الجملة فلا بد من تقديره وهو غير بعيد مع كونه اذ اما قال انه طرق بيان لعلية العلة السابقة **قوله** في الامام يشق دام
اي لفظة وقد تنازع الفاعل في فيه وان اعلنت المشا في الفعل غير هو اسم هو ان اعلنت الاو واسم في قوله غير غير تقدم
حاله مع وعي التقدير لا بد من ادم الجملة الفعلية علم **قوله** ويجوز ان يكون كذا وان لا يجعل ادم بتاويل المصداق
غير الجلس **قوله** لا يفيد في الجموع فائدة تامة لعدم الالتصاق بين الجمعتين ليس من لا يفيد الجماع الى ادم على وجه حق غير
بانه يستفاد منه ان ادم بعد حصول الجموع كانه لا يفيد فائدة تامة وليس **قوله** في ذلك لا يفيد فائدة تامة فانه لو كان في حال
يكون التقييد بزمن الحال تأكيد والتقييد بزمن الماضي لا استقبال اهتمام الى التجريد وكلامه اخراج الاصل قال الاندلسي
بين القولين تناقض لا خبر ليس ان التقييد بزمن الحال على الحال كما يحل اليجاب في تجزئته قائم واذا قيد بزمن الماضي
فهو لا يقي به كما في الروي هذا اذا كان الاختلاف بينهما في الاستعمال كما يشير اليه قوله يحل لكن الظاهر الاختلاف المذكور
في الوضع فالتناقض بين المذهبين باق وحليل الذي هو الثاني للجموع لا الاستعمال التقييد بالضرورة الثالثة يدل على انه ضم
للقدر المشترك في ثبوت الازم القلي بالاشتراك او بالحقيقة والحجاز والاصل في فهم ما **قوله** في قوله فان ياتيه ثمين على طيس
لا استقبال **قوله** اخبار الاعمال اي تقدير خبر كل واحد على حاله على ان العلم بالاصل المستفاد من الاستفاد او في الخبرين على وجه
على وجه ان اخبارها اذا كانت جملة اسمية او فعلية لا يفيد تقديرها على وجهها على وجهها لا يفيد تقدير خبرها وادام
قوله في قوله اما تأكيد المضاف او تأكيد المضاف اليه كجملته تأكيد المضاف اليه لا في الشاهد لعدم اعتدال القولين في التأكيد
تقدير خبرها ام كونه في الفاعل في القياس لا في المضاف الى خبره بل في **قوله** في قوله اي في تقدير الاخبار والتأنيث فيها
المطابق اليه **قوله** في قوله اما فعل اخر اذ هو الذي في الأصل حرف في قوله اي في قوله لا يفيد التفسير الدال عليه
اشارة الى ان المقصود من اخبارها ان تقديرها على الوجه الذي في قوله اي في قوله لا يفيد التفسير الدال عليه

الافعال فاسم من كل واحد واحد خبر مبتدأ من حيث انه خبر الاسم ولذا حل فيما سبق به في الحقيقة خبر المبتدأ فلا ذكر في
ما هو قى ان يقيد والتقييد ما بان يكون الاطلاق قرينة التجويد واسما هو اشتباه ان عدم المانع معتبر في حصول كل شئ
قوله يقتضي تقدما عليها اي على الاسماء اما عليها فقط سواء كان وجبا للتوسط فتكون الاسم محصورا عليها نحو قى الاريد
كقوله خبر متصل نحو كانك زيد اي مشيها بك واليكن هو جباله كاشتغال الاسم على خبره في الخبر نحو كان شريك هندا بها
او الى في الخبر نحو كان في اللد صاحبها واما على الاسماء والافعال معا بان يكون الخبر متضمنا للمعنى الاستفهام والشرط كما في مثال
الشرط قوله مثلا لتقدير الخبر على كان لاينا في قوله مثلا لا يقتضي تقديم الخبر على الاسم فان الاعتبار مختلف الاول بالنظر الى
والثاني بالنظر الى الاسم وما كان قوله ما لم يرخص ما يقتضي تقديمها عليها غير ان في التقديم على الاسماء والافعال معان من مثاله
الى نحو له في قوله نحو صار في صديق في رفع الالتباس قلب المعنى يقتضي تأخير الخبر عن الاسم ونحو ليس يدا لافان فان
كفى الخبر محصورا عليه يقتضي تأخيره واما ما اجاز الزحاج في قوله تع فما آلت ثراك دعوتهم ان يكون تلك اسما ودعوم خبر
وعليه فليس من قبيل الالتباس بل من تعدد وجوه التركيب في خبر نحو ان يكون اه فصول وجوب التقديم على الاسماء كلها
في قوله ويجوز تقديم اخبارها على اسمائها واما ارادة نفى الضرورة عن جانب الوجوه فلا يحتملها عبارة المتن لان الامكان ما عباد
عن سلب ضرورة الطرفين او سلب الضرورة عن الجانب الخالف للحكم والحكم المصريح في المتن الى جانب اليمين على سلب
ضرورية قواى الافعال الناقصة لان الكلام في حوالها وفيه اشارة الى ارد على ان الفمير راجع الى الاخبار متناسبة
للسياق فان تقدم كان حكم الاخبار وقوله قسم يجوز قسم لا يجوز فان ضمير يجوز راجع الى القسم لا شك القسم سواء اريد فعلا
او الاخبار ليس موصوفا بالجو انه بل باعتبار التقديم وهو صفة الاخبار بالذات والافعال واسمها ومن اليمين تقسيم
باعتبار حال نفسه او من تقسيمه باعتبار حاله متعلقه ومستظلة على فاته قى تقديم اخبارها عليها اشارة بتأنيث التغيير
الى ان ضمير يجوز راجع الى التقديم المذكور سابقا الى القسم الاول ثم ذكر الضمير ليعبى القسم والعايد محذوف اي اسم
يجوز فيه تقديم اخبارها عليها وارجاعه الى القسم يحتاج الى اعتبار حذف للضما عن الضمير المستكن وجعل الجواز الذي
هو صفة التقديم صفة للقسم يجوز او الى الاستحسان وذلك فحل قال هو ممكن الى اخره في الترتيب في ذكره المص
والغاية اخذ في المضيا بقرينة المقام قوله لكونها افعالا لا يجوز ان تقدم على الفعل عليه بخلاف الحرف قى وجوازها
لانها تشبه الى ان المحم دليل واحد للجزء الاول ثابت انه لا مانع من جانب العلم والجزء الثاني ثابت انه لا مانع من جانب العلم
فمن قال انه ممن طغيان العلم الصواب جواز تقديم المنصوب على الافعال قد سما قوله اي هذا التقسيم ومعه
مع انه لا يحتمل غيره الاشارة الى ان القسم المذكور عبارة عن الافعال والاعمال لا انه محكوم عليها واوله كلمة ما وهي افعال القول

بأنه علم من هذا المضائق أخبارا فلهذا قلنا كلفنا لا بد عوالبه لعلنا لا نلج هذا التنبيه في الضمير في قوله وهو ليس في تفسيره في قوله هو من كان إلى راح لأنه لا دليل فيه حيث لم يقل هو كان إلى أن فيجوز أن يكون من معنى الملام والقس عبارة على الخبر قال بها أوله ما لم يقل ما في أوله ما إشارة إلى أن ما صارت كجزءه قوله لا يخرج الفصل بينهما فالمراد منه الأفعال الخمسة المذكورة سابقا عبر عنها بهذه العبارة اختصارا والكل ما دخله ما مثل ما كان وما صار وان اشترك معها في حكم عدم الجواز لأن خلافاً بين كيسان إنما هو في هذه الأفعال الأربعة دون غيرها فإنه لا يجوز تقدير الخبر في ما كان وما صار طبقا للنفي في مقتضاه البقية المسمى لم يرد كحكم الأفعال الناقصة إذا دخلها المماثلون وإن كانا شريكاً في الأفعال التامة في جواز تقدير المفعول عند دخول الثلاثة الأولى وعدم جواز التقدير عند دخولها والكلام في الأحوال المختصة بالناقصة تقديره ما لا يجوز في التأخر من قولنا فالتقاء ذلك لما انفردان ما يغير معنى الجملة حقه التصديق لأنه بقي على أصله في ما وازي بقوله ولا يجوز تقدير ما يغيرها عليه بأسوا كان من الأفعال الناقصة أو غيرها ما لم نل فلو كانها تقيضة سوف لن يتخطوها العا وما لم يفرقها بالفعال يغير معناه إلى ما مضى حتى صارت كجزءه وإما لا فلا تفرق في الكلام حتى تقع بين الحرف ومعنى لم يفرقت بل بالمال وأريد أن لا يخرج قولنا على نفس المصدر فكيف يتقدم على ما يليه امتناع تقديره في قوله ويجعل هذا الحكم قدراً العالم مع الواو إشارة إلى أن المحذوف جملة مستأنفة وليس بالألغام حصته لفظاً ومعنى لأن الواو مقدرة إذا دلل عليه ويجعل العن صيغة المعلم فاعله الضمير الراجح إلى بن كيسان ولا ضمارة قبل الذكر كما ترى في الفاعل على ما تقر في بحث التنزيل يستفاد منه نسبة الخلاف إلى بن كيسان غير كما هو المتبادر من قوله خلاف ابن كيسان وتقدير الفعل المحذوف بن كيسان الناصب المتي الذي لا يجوز إظهاره لكون المفعول المطلق المستعمل باللام كالبديل منه كما هو حريه في الرضى جعله من المواضع التي حذف ناصب المفعول المطلق فيها قياساً وقيل أنه على صيغة المجهول تحوزا عن لزوم الإضمار قبل الذكر وحذف الفاعل هو وهم لأن خلافه أن كان مصداً للمبني للفاعل لا يصح كونه مفعولاً مطلقاً للفعل المجهول لوجوب كونه بمعناه وإن كان المبني للفعل لم يستفد من كون المخالفة ظاهراً من جانبها لأن جانب المجهول يدل على عكسه لأن ابن كيسان لم يكن مفعولاً ضميراً فيكون فاعليته ضمنية في قوله ثابتاً لابن كيسان في أصل الجواز المحذوف متعلقاً بالمصدر لأن المفعول المطلق المحذوف في قوله كان المحذوف أو ما توافيه خلافه هو العالم والفعل الأول في العمل للفعل على كل حال إذ المصدر ليس بقائم مقام حقيقة اللام ينتصب بل هو قائم مقامه كذا في الرضى في بحث المصدر وقال الشافعي الرضى الفاعل للفعل المحذوف باللام نحو قوله وحملته خبر مبتدأ محذوف أي هذا القول له والجملة مستأنفة وما ذكره الشافعي من أنه لم يلقا والصق معنى قال ابن كيسان الخلاف في الأفعال الأربعة مختصاً ابن كيسان وأما الكوفي فيجوز أن يتقدم مفعول ما في خبره مطلقاً على قوله بتصدر ما على

الراجح الى الفعل المرفوع في ضمن الجمع او اضافة الافعال للجنس فيبطل الجمعية فيكون خبرها واختار صيغة الجمع لانها
الان تعدد حكاياتها في اصول قبيح لا يلائم الدلالة الممكنة الدنو المذكور وقام ما وضعه من افعال المقاربة الدنو في النسبة
والزمان في مدلولها ايضاً للتبادر او وضعه لتعام الموضوعات لم يجعل اللام صلة للوضوح وعمله للفرق قد رآه في كلامه
ان المراد بيان المعنى المشترك بينهما الذي به تتماز عن باقي الافعال كما في تعريف افعال المناقصة فلا حاجة الى تفصيل
الدلالة ثم اعلن ابن مالك قال في التسهيل ان افعال المقاربة منها الشروع نحو طفق وجعل واخذ وعلق وانشا
وهب وقام ومقاربتة هلهل وكاد وكوب واوشك واول ولجأته عسى جرى واخلاق وقال شارحه سميت افعال
المقاربة لان فيها ما هو للمقاربة من باب تسمية المجموع ببعض افرادها لان بعضها للشروع وبعضها للتجويع واختار
ومن هذا قال بعض المناظرين ان الشروع قد رآه في الدلالة وجعل اللام لغرض اشارة الى ان المفهوم من الكل الدلالة على الدنو
سواء كان موضوعه افعالاً او لا فانه ان الشروع والرجاء يستلزمان الدنو وفيه ان كون الشيء لا ما لا شيء لا يستلزم كونه شيئاً
والمصهرح اختار ان في الكل معنى الدنو كما في كاد فطم واماني عسى فلما في المفصل ان عسى لمقاربة امر على سبيل الرجاء وفي
شروح التسهيل انها لا اعلام المقاربة على سبيل الرجاء وفي معنى اللبيب ان عسى بمنزلة قارب معنى وعما عند سيقو والبيروني
وبمنزلة قرب عند الكوفيين واماني طفق فلا فانه وان استعمل في معنى الضم في شيء لم يكن في الاصل معنى الدنو في القاموس طفق
كذا كثر وضرب طفقاً وطفوقاً او وصل الفعل والافعال الفعل ان يتلبد بجزء من اجزائه او ياقض اليه من فو حصوله
قبيح على قرب حصوله للفعل الى في اعتقاد المتكلم اذا حدث الموضوعات لا اعلام ما في الاذهان قوله منصوب على المصداق
حاصل كلامه ان الدنو الذي اعتقده المتكلم قد يكون سببه ومنشؤه رجاء المتكلم وطعمه بحصول الخبر للفعل قد يكون
جزوه باشراف الخبر على الحصول من غير ان يشتر فيه وقد يكون جزوه بشروع الفاعل في الخبر فلا في تنوع انواعا ثلاثة
باعتبار منشؤه وسبب حصوله في ذهن المتكلم الاول - اول عسى والثاني مدلول كاد والثالث حصول طفق ففعله
رجاء او حصوله واخذ فيه منصوبات على المصدلية بحال المضاعف للنوع وينبغي ان تكون افعال الان لا في سبب الرجاء
يستلزم كون الدنو مرجوا والدنو بسبب الاشراف على الحصول يستلزم كون الدنو ما حصل في نفس الامر والدنو بسبب الشيء ويستلزم
كون الدنو مشرفاً في متعلقه هو اليه اشارة المصهرح في ما في الحكايات حيث قال في يد قوله رجاء او حصوله واخذ فيه القريب هو
او حاصل المشروع في متعلقه فان قلت على ان يشق من يقرب الشفاء مرجوا اذا قلت كادت الشروع في غيب فقر في الغيبة
حاصل واذا قلت طفق زيد في خصم وجعل في قول فانما في النصيب في القول انتهى فيكون ان يكون في يد قوله رجاء او حصوله
انواعه واليه يشير عبارة الفصل حيث قال عسى لمقاربة على سبيل الرجاء كاد للمقاربة على سبيل الحصول فانه قال في الاخرى ان في

او حصوله او اخذ فيه خطأ لان الظاهر ان نصب هذا المصداق على التمييز عن نسبة الدنوف يكون المعنى لدنوف رجاء الخبر اوله
 حصوله اوله لدنوف اخذ فيه وليس على ان رجاء الخبر بل رجاء دنوف الخبر على ما ذهب اليه المصنف وليس طفق واخواته لدنوف اخذ في
 بل الاخذ فيه ولو جعلنا المنسوب مالا في لدنوف الخبر وهو الواصل او ما خذ اعلى كلف ذلك لا يستعمل فيه هذه المحتملات
 في حصوله لان الخبر في كاد ليس اصلا بل هو قريب بالحصول لان ما قلناه انما هو جعل تمييزا عن النسبة او حاله عن الخبر والشتم
 لتأخر جعله مع عدم الاحتياج الى التأويل والتمييز يقتضي الابهام في أصل الموضوع وهذا الابهام بارض التنوع بالاسباب
 ان ما في كاد لا يقتضي ان يكون في معنى على ما هو الخبر وما ذكره الشرح يدل على ان معناه القرب بل ذي سببه رجاء حصول
 الخبر والاه في ذلك حين لان كالا المعنيين مثلا زمان على ما عرفت ^{قوله} بان يكون ذلك الدنوف لدنوف حصول الخبر للفاعل
 في هذه الخبر ^{قوله} بحسبى بقدره ووقفه لكونه سببا له ^{قوله} لا تجزئه به عطف على قوله بحسبى جاء هو الضمير للرجاء لدنوف
 لا بالحصول فليس الخبر بمحصل الخبر في كاد وطفق وامثاله انما الخبر فيم الدنوف ^{قوله} على قرب حصول الخروج من سبب
 ذلك فالحال متعلق بالقرب فسقط ما قيل انه لا يعبر بعلقه باللاقول بالقرين لا بالحصول لان يتسامح براد بدلا على
 القرب لانه على اخبار المتكلم بالقرب بسبب جهاته ولا يخفى فساد التسامح المذكور لان الاخبار ليس على عسى يدلان يخرج
^{قوله} في جود ذلك اى الحصول ^{قوله} لانك جازمه اى اقرب كما في كاد وطفق ^{قوله} بان يكون اخبار المتكلم له لما كان معنى
 دنوف حصول على وفق السابق واللاحق ان يكون الدنوف بسبب الحصول ليس كذلك لاحصول لا بالخبر به فضلا عن سبب سببته
 له ولو اراد بالحصول الاشراف على الحصول لزم سببية الشئ لنفسه لان الدنوف هو الاشراف ولا يمكن ان يراد الدنوف باعتقاد
 المتكلم بسبب الاشراف في الخارج وكذا العكس لعدم وجوب مطابقة الاعتقاد لواقع بين السببية بقولان يكون اى معنى
 ان المراد بالحصول اشراف الخبر على الحصول ومعنى كون الدنوف بسببه ان الاخبار به بسبب علم المتكلم باشراف الخبر على الحصول
 فهو باعتبار الاخبار به بسبب واعتبار الجزم بسبب فقوله لاشراف على حذف المضان على ما سيصرح به في تفسيره ومعنى كاد
^{قوله} في جزمك متعلق بقرب اى يدل على القرب في اعتقادك للسبب من حيث الاخبار بخبرك به اى يدل على القرب الجزم ^{قوله}
 في الخارج ويحتمل ان يتعلق بقوله قولك لانه وان كان بمعنى القول ففيه معنى القول بالظرف بكيفية راحة الفعل اى كذا
 واخبار الخبر بكى بالقرب ^{قوله} بالتصدي اى هذا اذا لم يكن الخبر جزءا والاعتبار جزءا متقال عسى وقد يكسر
 اذا اتصل به الضمير البارز ^{قوله} قال سببويه المقص من هذا الكلام فائدة ان القسم الاول مقصور ومختص بعسى وليس
 مختصا به فانه يحى الاشفاق ايضا ولا يرد ما قيل انه يجب ان يقول المصنف رجاء واشفاقا اذ ليس المقص ضبط المعاني
 بل ضبط الاقسام ولا قسم خارجا عن الاقسام الثلاثة وان كان لما وضع المقسم او معنى اخر ^{قوله} في حيث لا يحى اى لا انه غير مختص

في نفسه فانه يحكي منه صيغة الماضي كلها **قوله** والاشياء اتت في المعاني الاشياء من التثنية والذات في المعنى في القسم الثاني
والتخصيص في الطلب من معاني الحروف انما قال في الاطلاق طلب الفعل من لؤلؤا الامر عند البصر بين وهو مذكور في نفسه
مغلوب الحروف الانشائية **قوله** الحروف لا يتصرف فيها قلنا اما يتصرف معناها او اما لا يتصرف معناها فموضوع لطلب الفعل ابتداء عند
البصر بين لانه متضمن معناه لا لا **قوله** بان الاستقبالية وقيل قيام السين مقام ان **قوله** في عمل النصب للمثال الساكن على غير
ابن سواد قول المشاعر لا تخني ان عسيت صائما **قوله** يتقدير مضاف قيل انه من قبل جيل عدل قيل ان زائدة **قوله**
لوجوبه متعلق بتقدير مضاف اي مقدر لوجوب صدق الخبر على الاسم لكونها في الاصل مبتدأ وخبرها والحدث لا يصدق
على البتة **قوله** ناقصة بمعنى انها لا تتم بام فروع الاعمى تقرير الفاعل على صفة كما عرفت **قوله** وليس بخبر مخبر ان حتى يلزم كون
خبره عن الجملة **قوله** بتقدير المضاف تكلف اذ يظهر هذا المضاف في اللفظ اصلا لا في الاسم كما في الخبر **قوله** لان المعنى الا
اي الموضع في المعنى انما فعل متعد بمنازلة قارب عملا ومعنى وقاصر بمنازلة قريب من ان يفعل حذف الجار توسعا وهذا
مذهب سيئ والمبرد في الرضي فيه نظرا لم يثبت في عسى معنى المقاربة لا وضعا ولا استعمالا **قوله** ثم نقل الى انشاء الطبر
اي لم يحصل معنى الفعل لم فروعها فليرق معنى الفعل المتعدي هو متعلق بالحدث القائم بالفاعل والمفعول فهو في الاستعمال
الاول كالفعل المتعدي في الاستعمال الثاني كاللازم **قوله** بدلا مما قبله والفعل اقاصم بمنازلة قرب كذا في المعنى اما عسيت
صائما وعسى الغدير ابوسا فتشاذان على تضمينها معنى كان وعلى تقدير عسى الغدير ان يكون اليها حذف الفعل من ان
لكن وقوعه بعد عسى **قوله** لان فيه اعلان لوجه اختيار البديل **قوله** الذي ادى اليه فيه انه لا يسلم جود معنى لقا
في عسى فكيف يظن قرب هذا الوجه معنى التمتع والرجاء الذي اعترف لا يتم بام فروع **قوله** فاقوم مقامها حطفت على
عن الخبر **قوله** عسى ناقصة لانه سدت الجملة مسددا للاسم الخبر **قوله** ان فتصغر عطف على تقدير **قوله** في يخرجها وج
يكون بعينه الاستعمال الاول عفا لانه قدم الخبر على الاسم فلا التباس في اتحاد المعنى بل هو تعدد وجوه الاستعمال بخلاف
زيد قامفاته لو قدم قام يفوت التقوى ففيه التباس **قوله** واخرى ههنا احتمال اخر مخوف يكون عسى فيه مستعلا
بالاستعمال الاول متحد معه **قوله** لا يتوقف ثبوته على ثبوت استعمال عسيان يخرج الزيدان او عسى ان يخرج الزيدان
قوله وان اعمل الثاني لا تقول في اختيار البصر بين عسيان يخرج الزيدان وعلى اختيار الكوفيين عسى ان يخرج الزيدان
وعلى هذا قياس الجمع والمخت **قوله** في الاستعمال الاول وهو تقديم الاسم على المضارع سواء قلنا انها ناقصة او تامة
تشبيهها بما كاد يشتر اكها في كونها معاين للمقاربة لا علم وجه المشرق في كون ما بعد اسمها ضمنا ولا بلل الفاعل
بها **قوله** عسى لهم اه البيت له دنة ابن الحشر كان قد هرب عن قومه لان السلطان طلب من اجل قتله ابن عيسى كان

قوله بالخبر هو ان يكون خبر عيسى عيسى الحق الذي اصبحت فيه اوصاف واقعا فيكون وراثة او قد لا يفرق بين
 والباء فاصيت يحتمل ان يكون خبر التكملة ان يكون خبر المخاطب بالباء كير والتاثير في مخاطب نفسه تسليتها لها
 قوله الاستعمال الثاني حال عن ان قوله قد يحدث انما هو محتمل ان عن الفعل المضارع في الاستعمال الاول كما لو تمخا
 عن الحذف في الاستعمال الثاني هو تقديم المضارع على الاسفلة لمجيء حذف ان فيه سواء كان ناقصة او تامة لعدم المشاهدة
 الطوية للتوسعة في ذلك لعدم المحي فلا يراد ان استغناء عنه معينة كحذف ان لا يوجب ابتداء نحو ان تعيل الحكم الواحد بعلم
 شقي ولا يخفى انه كان الاول ان يذكر هذا الحكم متصلا بالاستعمال الاول لانه اخره ليكون قويا بحكمه وكان في خبره كاد في
 حذف ان في الاستعمال واقعه سواء قد كان كما هو مذهب الكوفيين لا امتناع ابدال الجملة عن المفرد ولم يقدر نحو ان
 الجملة خبر او مفعولا به قال كاد وهو فعل ناقص التصرف من حذره لم يأت منه الا الماضي والمضارع ومفعوله قارب كذا
 في الاثنان ياتي في الاشهر واولى عند الامم **قوله** فتحى عن قول الخبر في القاموس شرف المريض على الموت شفى عليه في
 التاجر الشفاء بكذا وخبرى وسيدن وقوله في الحال تتعلق بالحصول فيدل على كاد اشراؤ الخبر على الحصول في قول الحال
 وشدة قربه منه الا انه لم يشرع فيه على في الرضى اذا كان في الالباب يدل على ثبوت شدة القرب واذا كان في التفرع يدل
 على شدة نفى القرب لعل نفى شدة كمان الجملة الاممية للنفية تدل على دوام التفرع لعل نفى دوامه فان دم ما قيل انه
 لا يظهر الاشراف في قوله ثم وما كادوا يفعلون وفي قوله لم يكدر سيبويه **قوله** ففعلها سم محض لا يؤول كما في
 الاستعمال الثاني عيسى **قوله** لا يدل على قرب الحصول فانه لو كان اسما لا يدل على الحصول المحدوث بل على الثبوت مطلقا
 ولو كان ماضيا فبعد دخول كاد يدل على قرب حصول الخبر في الزمان لما في خلاف ما اذا كان مضارعا فانه وان كان
 مشتركا للثمة لم في الحال على انفس في الرضى الظهور في حال المعنيين بحسب رضى الاستعمال الثاني في الاشتراك في الوصف بحسب
 ظهور دلالة عليه يدل على حصول الخبر في الحال فبعد دخول كاد كان الظاهر ان يكون مدلوله قرب حصول الخبر في الحال
 معلوم ان القرب لا يحاط به الحصول فيكون القرب من الحال **قوله** من غير ان متعلق بقوله فعل اي فعل مضارع بل ان **قوله**
 دلالة على الاستقبال اي دلالة ان على فان الاستقبال للمنفق في الحال فلما سب في كونه ميم كاد الذي مدلوله الاشراف على
 الحصول وقربه منه غاية القرب **قوله** تشبيهه باله عند من قل هو خبر وما عند الكوفيين في تقدير ان بدل من الفاعل
قوله كاد من طول البين ان **قوله** اوله ثم حفا من بعد ما قد انجى في المصراع رسم نشان سر اي يارمين هو اشد
 عفا في درس الدرس كونه شان الانحاء سوده شدن البين الكسر كمثل الصور رفق والمعنى هذا رسم ارد
 خبره عنها تحس على فراق الحبيبة وهذا باب ثار الريب الذي اقام به في **قوله** اي كسا الالفعال الى الكلام على حذف

الحسين بن ابي نواس قوله تنافى على سبيل الحق استلزم تنافيا وانما العجز كان في قوله الذي قاله
وهذا مسلم هذا هو مقتضى الدعوى الثانية لقوله في الرواية وهو متحقق في ذلك بقوله هذا مسلم اي كون ما في البيت
كسائر الاصل لكن لا يثبت دعواه الثانية به وانما النفي الداخل على المضارع بخصوصه يكون نفيا لقوله لم يثبت ان النفي الدا
على الامر يكون بالاثبات فان خصوصية قوله بالنفي في المستقبل موقوف على عدم كونه في الماضي فكذلك فاذ لم يثبت تلك
لم يثبت هذا ايضا فيكون كل واحد دعوى باطلتين وحاصله ان كلتا الدعوى متلازمان فان فساد احدهما فساد الاخرى وقد
عرفت فساد الاول ففسدت الثانية ولا يوثق بحصتها للواقعة البيت لها ومن لم يتدبر فسر قوله هذا بمجموع الامر يقال
لانك في هذا الكلام لا اطلاقا **قوله** وجعل القلم فيه اي في ثبوت الدعوى به لم يثبت بالنسبة الى المذكور في تسكه عليها
بان لم يثبتها **قوله** اي انما اشار بتفسيره باخذ الى ان الدوال في سبب اخذ ان كان مغايرا الى بحسب المعنى لكنه
عنه بحسب الوجود فلما افسر به **قوله** اي كون خبرها هو **قوله** اي ذلك ولو من كذا لان اخبارها حاصلة المضمون بخلاف
كاد **قوله** اي في اصل الموضوع ثم استعمل بمعنى **قوله** عطف على طفق اشار الى رد في بعض الشرح من ان وشك
ليست من القسم الثالث لو كانت منه لاعتنته ستم الهامع ان وانما ذكرها بعد ثراعه منه وكانها اشارت كدبين مقاراة
الخبر براء وحصوله فلذلك استعملت مع ان وحذفها انتهى ووجه الدلالة لم يستعمل وشك بمعنى الرجاء **قوله** مثل عسى
وكاد في الاستعمال في المعنى وفيه اشارة الى ان الاستعمالين شائعا بخلاف طفق وكره وجعل اخذ فان الشائع فيه
التحريك وان جاء مع ان حاقا **قوله** فمارة تستعمله واذا كان خبرها المضارع مع ان فهو بتقدير يحرف الجري وشك
زيد في ان يخبر خبر حذف وجوب الدلالة الاستعمال **قوله** وضع لانشاء التعجب هذا وضع طار على اصل الوضع فانه في الجملة
لاخبار او لطلب الفعل والتعجب انفعال يعرض للنفس عند الشعور بان يخفى سببه ولذلك قيل اذا ظهر السبب بطل التعجب **قوله**
وجمع بالنظر الى كثرة افرادة اي جمع الدلالة على ان هذا الجنس كثير الافراد فالعنف والجنس والجمعية للدلالة على كثرة الافراد
ان كانت الاضافة للجنس وان كانت للاستغراق اذ مع ذلك شمل التعريف بجميع افراد المعنى **قوله** وعلى تقدير من
التثنية والجمع **قوله** والتعريف للجنس لا الافراد او النوعين **قوله** ايضا متعلق بقوله الجنس اي كما كان في تقدير الافراد
قوله فهو وضع اي اذ كان التعريف للجنس على تقدير نوع او جنس وضع **قوله** بمثل هو وضعه وهو ما كان يستعمل
لانشاء التعجب ليس بفعل اذا تعجب من غير شخص قلت لله دكرة اي خيرة **قوله** وانما هذا تعجب من طيب شي قلت
واما **قوله** فمارة تستعمله من شعرا تعجب من شعر شخص قلت ذلك **قوله** ولاشعر شعري يقبل ابداع الرمي واللعن
لاشعر شعري اصابع **قوله** بعد الوضع فان الشي اذا لم يلق عليه يدعي عليه صوت الله عن عين الكمال كذا الاشعر

تكملة عبد الغفور

تجملها بعد الشق في الواو والراء بان يكون الاطلاق قرينة التجريد عن الغير قول **له** فعل التجمل ثوب المقسم
 التعريف اجزاء الاحكام يرجع الاول وقول المجمع اتحاد المعرف المعرف يرجع الثاني فلا سوى بينهما قول **له** احد هما الويا
 الحاصل المعنى لا تعين تقديروا حذف المبدا الذي يكون ما افعله وافعله عطفيلين وبد لاخر ما كان
 ما افعله وافعله جملة تتضمن فعل التعجب اشار الى ان المولى منى على التجنى والمرد صيغة الفعل اللتان يتضمنا التركيبان
 المذكوران لكن لا مطلقا اذ ليس فعل **له** مطلقا للتعجب بل من حيث انهما في هذين التركيبين وزاد لفظ الصيغة **له**
 التي كل ما يوافقه ما فعل التعجب لا خصوص هذين الفعلين قول **له** خبر متصرفين لما عرفت من مشابقتها للمعروف بتضمينها
 معنى **له** انشاء قول **له** ما يعينون ولذا اصح العين في ما قوله وما ابعه ولا يجوز الادغام في شدة **له** قول **له** في فعل التعجب
 اشكال ان رجوع غير المذكور الى صيغتين بنى على تأويلهما بالفعليين ولعدم الاحتياج الى التأويل في الخبر الجوهري في
 قولهما بصيغة التعجب قال الاماميين منه افضل التفضيل **له** زيد على فعل التعجب بشرطه لا يبيد الاعوجاج
 واستتميزت فعل التفضيل فلذلك تقولنا اخرج منك هذا فلان الحال الذي يكامل بعد والمستقبل الذي يدخل في
 الوجود والماضى الذي لا يستقر لا يستحق ان يتجرب **له** كما في الكفاية والتاكيد ان المقسم من انشاء التعجب قولنا ما احسن زيد
 اثبات الحسن له على وجه الكمال التقدير وكذا المقسم من زيد افضل القوم **له** في الفضل وتحقيق قول **له** انما يشابهها
 افضل التفضيل قول **له** ما شفى الطعاع في القاموس شحمية كرضية احب ورغب فيه ومقته ابغضه قول **له** او عيب **له**
 واما الباطني فيمن منه نحو ما اجعل زيد **له** بيتا **له** اعمى البيان لمعنى المثال في ذالويد بناء صيغة التعجب على تنوعها
 منه يتوصل بناؤها من فعل لا يتشبه بناؤها منه ما يتعلق به قصد المتكلم من حسن فحواشدة او ضعف مثلا قول **له**
 وحل به بصيغة المصدر عطف على بناؤها ولما جعل المتمم مفعولا في فعل التفضيل قيد الا ان اسم التفضيل لا يعمل
 في المفاعل والمفعول به الظاهر من بخلاف فعل التعجب قال بقايدهم وتأخير لا فصل خص هذا الوجه بالذكون
 يجوز انتم من محذوف المفاعل احسن به اذا كان المحذوران مع الفعلين نحو حذف التعجب منه نحو اسمهم **له**
 قول **له** وانما قيدناه قول الاطلاق خبر من التقييد لانه متكفل بمعرفة حال الصيغتين من غير حاجة الى التاكيد والتقدير
 المباشرة في غير هذا المتعنة واما ما ذكره من الباحث فلا ينعقد لان من فعل التعجب من التقييد والتأخير من خواصه و
 ان كان معه مانع آخر فيه ان هذا انما يترد اذا كان قول **له** بتقديم وتأخير لعمى السلب لكن الترة في سياق النفي فاما في العلم
 اذا اشبه حكم النفي بما مضى عليه في التلو وهو ان ليس ك **له** لان النفي متوجه الى التصرف والمقيد لا الى القيد فيكون
 انتفاء التصرف والمقيد بتقديم ما ولا شك انه ليس من خواص فعل التعجب قول **له** جريا مجرى الاشكال لمشاقتها اياها

في خبره كل من ماعن موضعه الاصل وتحقق الفرق بينهما **قول** في لا يغير الامثال في الكشاف المثل في الاصل **قول**
والظن في قول القائل المثل مضمون بل هو في قوله لا يغير الامثال في الكشاف المثل في الاصل **قول** في لا يغير الامثال في الكشاف المثل في الاصل
قول في اجيب نقل عن الشرح واما في خبره فيكون ان يكون المراد تقديره على شيء وتغييره بالنسبة الى شيء **قول** في لا يغير الامثال في الكشاف المثل في الاصل
لذا كذا في قوله لا يغير الامثال في الكشاف المثل في الاصل **قول** في لا يغير الامثال في الكشاف المثل في الاصل
لما سياتي اياه اجاز الاكثر الفصل بكلمة كان يذوق الفعل **قول** في بكلمة كان فقط ومما ذكره الدلالة على ثبوت الحكم في الزمان
الماضي وانقطع عنه في الحال كما بينه الشرح **قول** في ما ابتدأه هذه التقديرات كلها باعتبار الاصل وبعد النقل صار
كالعلم لا نشاء التجهيل في الاعراب بحسب التركيب السابق كما تقدم من ان المنقولات مركبة على اعرابها الاصل **قول** في معنى شيء
معنى الحسن زيد اشرف الاشياء لا اعرف جعل زيد احسن من الاشياء **قول** في معنى شيء
في شيء يستعمل كونه بجعل ما عمل نحو ما نقل الله وما اعد **قول** في معنى شيء
فاعرف ان معنى شيء احسن زيد اما احسن زيد الا هو لا اعرفه كما ان معنى شيء اشرف زيد اما اشرف زيد الا هو لا اعرفه
سبويه ضعيف من وجه وهو ان استعمال ذكره غير موصوفه فنادى نحو فاعرفه على قول ولم يدوم ذلك مبتدأ
اظهر من وجه هو انه لا تقدير فيه ولم ينقل من انشاء الى انشاء بخلاف مذهب لا تخش فان فيه لزوم حذف الخبر وفلا
مذهب الفراء فان فيه النقل المذكور وهو صيد ما قيل ان الاستعمال يستعمل في التبع كغيره فليس بطريق النقل بل طريق المجاز
قال موصوفه عند الاخفش في المعنى جزوا الاخفش ان تكون موصولة معرفة والمجراة صلة وان تكون نكرة موصولة
والمجراة مفعول كمال والخبر محذوف فيه بعد لانه حذف الخبر وجوابه عدم ما يسد مسد **قول** في معنى شيء
ان كان ضعيفا من حيث لزوم النقل المذكور **قول** في لا يستفاد من الاستفهام معنى التبع كغيره فليس بطريق النقل بل طريق المجاز
ما ذكر ذلك ما يؤم الذين والاول مبتدأ والمجراة الفعلية خبره والثانية مبتدأ خبره يؤم الذين او بالعكس المجراة
مسد ومفعول ادراك خلق عنها بالاستفهام **قول** في ما احسن زيد اي ما احسن هذا ولكن المجراة بتا
للمعنى المحذوف الى ما ذكر **قول** ومعناه الماخوذ لان التبع لا يكون الا ما تحقق واستقر على امرت وضعف قول بان الامر
بمعنى الماخوذ لم يبعد بل العكس بان معنى المخرقة للصيرورة وزيادة اليافى لفاعل قليل **قول** في معنى شيء
شامق في كلامهم لشد الاقوال بين الجار والمجرور **قال** عند سبويه متعلق بجميع ما تقدم فالشعر اخرج عبارة بالمتن
في ان ما هو سبويه **قول** في الا اذا كان استثناء من لانه لا يقدح في مفعول يؤم جواز حذفه كما جاء
بمنه **قول** في ما احسن زيد الخطيب بن يتوجه الى كلام بتا من الخطيب لا يتغير فيه بتا من الفعل تنقية

في الايضاح حيث قال ما علة بعض النحويين من ان الجنس كماله فخطا المحقق في ان يقصد به في انهم الذين يذكرون
الرجال انه يشترط فيهم وطريق النحويين من اعادة الجنس كماله سواء كان جنس كل فرد او جميع الافراد في ان ذلك لا يخلو عن
رجال زيد فان الضمير فيه راجع الى مجموعهم فيسقط ما بعده فيكون جميعه بالباء على نسق واحد فيحصل الابهام في التفسير لا ان
يناسب وضع الباء على ذلك والذم وما قيل انه يخلو من ذلك فغيره انما يزيل في قوله رجال زيد لعدم رجوع الضمير الى
زيد فلما كان يقرب ان اتحاد المذكر الغير المعين بالابتداء في الخارج كلف في الاتباع كما في ضمير الشان ويقرب ان الجملة بتقدير
المذكر كانه قيل ان زيد رجل جيد على ان المفعول انما يخلو من القول المرجوح هذا خلاصة ما ذكره المصنف في ايضاح المفعول
مع زيادة فظهر ان ما علة بعض النحويين من ان اللام الجنس كماله خطا المحقق وكذا سمي على الجنس من حيث هو في
ليكن او قولي انما اختير التفسير هذا الابهام ولم يفصل ابتداء ليكون اوقع لتشويق النفس الى معرفة ما هو المصير
مذكور من قبلين والمقام يقتضي الوقوع لان الملح العام يستبعد وقوعه من هذا ظهري ان هذا غير متحقق في الفعل الشر
باللام في قوله رجل الى اقبل مر قال ومضمر الالهة الاضرب انه لا يشي ولا يحجر ولا تؤثنت اتفاقا بين المضمين لعدم التعرف
في هذا الباب لان الضمير للمفرد المذكور اشياء ما من غيره كلك الحاق تاء التانيث اهون من غيره للحمي بعض الحروف ايضا
نحو لامة وثمة وربة ولعل فاذ لك اطهرت تحت المرأة ولم يطوئها رجلين ونحو ارجا لك في الوضو قال منصفه لا محذور
بالاضافة ولا بمن وتوهم الاضافة بناء على اختصاص هذا الباب بخواص او توحيد في غيره وكوفا ما سمين عند الكوفيين
مفردة في الوضو من الجوزي ومن تبعه الى انما افلح تمييز هذا الضمير والظن انهم من غير ما يجب مطابقتها لما قصد
عند أهل المصريين وقد مر مرجح المصنف وابن مالك بمطابقتها لما قصد وهو الحق في قولهم نخرجهم جلا لا نشر على ترتيب اللفظ
انت متعلق بكل احد من الاشياء قالوا اما موصوفة بالجملة والخصوص محدث كما في قوله لا يظنكم واما ذلك كما في
بشما اشتروا انفسهم ان كفروا او غير موصوفة كما في قوله لا يظنكم فمفعولهم دفعته دة اي اقول بمعنى شفاء المراد بالشفاء الكفر
المعروفة كما هو المتبادر في قوله اي نعم شيئا هي الصلوات اي بدلتها او دعيها بذلك ان ما مسوية للمضمر في الابهام
فلا يميز لان التمييز لبيان الجنس لا يميز بين المساواة لان المراد بشي عظيم كذا في التحفة وخبرها لكن كقراءة في التفسير
على ملأ الشان اي على الاظهر ان الضمير من حيث الوجود على جوده التمييز قوي فيكون وفيه اشارة الى تعميمه
حذف الصلوات اي على اقله في ذلك ايضا فة وقوله الذي مصرح به فاعلا انهم وبش في معرفة تامة يصفه عدم
تامة بمعنى الشيء في غير هذا الموضع بل في معنى شي تارة اما موصوفة او غير موصوفة او يزيل في قوله لا يظنكم
حدثت موصوفة بالجملة اي شي لا يظنكم او القول يكون الجاني معترضة لبيان استحقاق الشيء للمدح حق بعبارة

ليحصل التبيين بعد الإجماع على قيام لام تعريفه يعني أنه ما قصدت إلى معرفتي للذهن كان كاسم الجنس المسمى بالوجه
 في المعنى كما يصح أن يقولوا الجنس هو الضمير المحرر ان يقام الاسم باعتبار المفعول في الذهن مقام الضمير لأنه عند جميع تحت
 ما يقدر من إعادة والمعن كذا في الإيضاح وأورد علي بن النعمان أنه لو كان مقام الضمير مكان الضمير أقام مقامه جعالي المبتدأ
 غير محتاج إلى التمييز في نحو زيد بن عمرو بن دينار كذا في نعم رجالا فليدفع لأن الضمير فيه أن كذا في قوله بن عمرو زيد بن عمرو
 لأننا لا نسلم الملازمة المذكورة فإنه إذا قام الضمير مقامه كذا في جعالي جعالي من التمييز ثم بعد التمييز
 كاسم الجنس المعروف باللام العهد الذي هو في الدلالة على جميع في الخلق على الإطلاق في نعم رجالا زيد بن عمرو بن دينار في اللاحق
 ما ذكرناه سابقا من أن الربط لا يتحقق إلا إذا كان زيد مبتدأ بعد أن يحصل اللام العهد الذي هو في الدلالة على عبادة عن زيد وكذا
 كون الضمير في نعم رجالا مبهما للتقدم المرجع زينة والحوار أن أوصافا غير المبتدأ غالبة على أنه ليس عبارة عنه لا رجوعا لأن
 خلاف الأصل لا يكون مطردا وكثيرا في قولهم جملتك والثانية مستأنفة محذوف المبتدأ حلقا لا والاشارة اتصال المخصوص
 بالفاعل قولي مطابقة أو يعنى يجوز أن يكون من إضافة المصداق للمفعول ومن إضافة الفاعل ليس المفعول باب
 التباس بل من تعدد طرق إفادة المعنى للرد مطابقة لفاعل مطابقة فقط فيخرج إذا كان فاعله ضمير إذا لا يتصور
 مطابقة الفاعل بدون مطابقة الفعل أو مطابقة التمييز للمخصوص فلا يشترط جواز الإفراد أيضا كيف وقد عرفت وجوب
 الإفراد عند الجزم في مرتبة قوله أو أن لا يجوز الأسانيد وإنما يخص هذا التعميد بمطابقة الجنس إذ لم يوجد المطابقة
 فيما علاه تأويله ما يتوهم في نحو بنسب المرأة هذا أن تذكره بتأويل المرأة بالجنس فبالطوال الإجماع أن المرأة قولي حيث وقع
 المخصوص من خصال السؤال بعدم المطابقة في الإفراد مع عدم المطابقة في الجنس أيضا جواز أن يجعل مثل القوم نفس
 الذين كذبوا مبالغة في تصانيفهم فيتحقق المطابقة في الجنس تأويل قولي وحذف المخصوص في القرينة تقدم ذكره في
 قولهم مثل الذين حملوا التوراة قولي أن نفس مثل القوم المكذبين مثلهم إشارة إلى المكذبين مقام الذين كذبوا
 أن الوصول ليس العهد بل عبارة عن جنس المكذبين ليحصل الإجماع في المثال وغيره من أوجه الجمع إلى الذين حملوا التوراة
 لأن المقصود منهم بالمعنى نفس المكذبين حال الإيمان الذين جمعوا بأبائهم محمد بن علي عليه السلام في قوله القوم
 المخصوص لفظا ومعنى على ما هو في القول قد يحد المخصوص في ضم القوم موضع المفعول ثم هو مرجوع إلى الفاعل
 ولا فائدة عموم الحكم فإن المراد من الضمير في قوله وشروطه مخصص فيهم ويشترط أنما ذكره من أن الناس فيهم بعد هذا
 لكونه حذف المخصوص فيهم ويشترط على قريته في المدح والذم وما قيل أن المعرفة إذا أعيدت معرفة كان الثاني عين
 الأولى فإنما هو إذا كانا ظاهرين في التسهيل وقد عرفت في غير هذا ما أسماهم المصداق حلالا في كبريى رجل أو فعلا

ويكفر ذلك إذا كان الفاعل المفعول **يا أيها المؤمنون** ويقال في غيره نحوهم الصاحب يستعين به فيعينك أي صاحب
 قول في تحقيقه قوله **والأرض فرشتها قال** ساء مثل يسر أشار تشبيهه بيسر عدم جمعهم على عدم غرقته في الأقال
 لأنشاء الذم مثلها والذا قال في التسهيل ويحقق ساء بئس ذلك لشيء استعماله بمعنى الأخبار في القاموس ساء سوء
 فعل ما به يكره وساء سوا كسجاي فمجرور زنا فعل كطرف قلبت الواو الفاعل له ومنها جلد فصله عن نعم وبئس اختصاصه
 بأحكام ذكرها وعدم غرقته في المدح في شرح التسهيل وقيل ليست أي جلد المدح بالوضع وأما وضعه للمبالغة في كمال الجلب
 قول من فعال المدح والذم لم يقل من فعال المدح لأن هذا اللفظ عند النحاة اسم بإفعل أنشاء المدح والذم مع انجاء بعد
 دخول أنفيل الذم أي **قوله** حب في جذا أي حب في هذا التركيب في شرح التسهيل مقتضى كلام المصنف أن جذا بمعنى نعم وقيل
 في بينه ما بان جذا تشعير دلالة ما لا يملك العلم بالمدح ومحجوب وقريب من النفس لا جذا بالعكس لا يشعير ذلك نعم وبئس
قوله من جيب الغني بنصب الشيء على أنه مفعولها وحب بفتح الحاء وقول إذا صار محجوباً متعلق به والمعنى أن جذا مركب إما
 من جبا المتعدى ويقربه محب بالكره فهو محجوب بعد نقله إلى الفعل الضم على تقدير من أنه إذا جعل الفعل المتعدى للشيء
 حول إلى فعل كافي علم ورحم أم من جيب اللازم بكلمة العرين وضمها وليس المراد أن في حب لغتين فتح الحاء على ما هو لقياس ضمها
 بنقل الغنة إلى الحاء ثم الإدغام في العبارة لا تساءل فإنه صريح في أنه مركب من جبا ورحم في أوله لأنه يعلم أن يكون ذكر الشيء
 مستدركه إذا دخل في التركيب لأن المناسب للتنبيه المذكور الواو دون أو قل في فاعله ذا بخلاف نعم وبئس فان
 فاعله ما أقدم وإنما خفض في الما في أسماء الإشارة من الإبهام المقصود في هذا الباب المشار إليه بالأمر الذي وإن كان وضع
 أسماء الإشارة المشار إليه في الخارج قال ولا يتغير من هذا زعم البعض أنه بعد التركيب صار اسماً بمعنى جيب خبراً
 فمعنى جذا الأمر وجيب اختياره أبو علي وصاحب القاموس مبتدأ خبره ما بعد واليه ذهب المبدع **قوله** الجريها مجري
 الأمثال كأنهم ما ملوه مما ملأه المغمى في أنه لا يختلف باختلاف أحوال المدح مثنى ومجسوماً وموثناً وشبهه بالمغمى في
 نعم جلا أقوى منه في الفكر في نعم الرجل زيد من زيادة إبهام وعدم كونه اسماً ظاهراً **قوله** أي جذا لم يقيده ههنا
 بلا ضلابة مخصوص جذا لم يستعمل مقادراً قال الخصوص خلاف لابن كيسان فإنه ذهب إلى أنه بدل من أو قيل عطف
 بيان وإنما قل بعد جذا ولم يقل بعد فاعله كما في نعم وبئس إشارة إلى صيرورة جذا من جذا قال **قوله** من جذا قال
 لم يميز في جذا والتموا في نعم إذا كان الفاعل ضميراً مع أن الفاعل في كل منهما المرفوع هو جدين الأول فاعل
 جذا المفعول بخلاف فاعل نعم فإنه مستتر فجعل التمييز ليلال وجوده والثاني لزوم الالتباس بين الفاعل والخصوص
 عند عدم ذكر التمييز في ما ذكره لأن المخصوص عرف باللام ومضاف إليه نحوهم رجلا السلطان فإنه لا يردى عند حذف

رجلان السلطان فاعل والمخصوص محذوف وهو المخصوص فاعله ضمير مبهم **قوله** تمييزا وحال فان قصد
 تقييدا للمبالغة في مدح المخصوص بوصف كان المنصور **حالا** نحو جلالته واصله اي في حال واصلتها وان قصد
 بيان جنس المبالغة في مدحه كان تمييزا نحو جلالته **ركبا** **قوله** جلالته رجالا ولا يلزم الفصل لان المخصوص
 ليس باجنبي لاتحاده بالفاعل **قوله** من الفعلية لم يقل من الفعل ليشمل مذهب في الاسمية **حذا** **قوله** وذو الحال هو ذا
 لحيث عرض لبيان المميز لظهوره اذ لا يهاجم في المخصوص **قوله** اي كلمة دلت اشارة الى ان ما عبارة عن الكلمة
 ليكون التعريف مشتملا على الجنس وان **قوله** في غيره ظروف مستقرفة لمعنى كما هو الظاهر السابق الى الفهم والغیر **قوله**
 الى وان جازجوعه الى المعنى كما في تعريف الاسم الفعل عاية لمطابقة دليل الانحصار ويحتمل ان يكون ظرفا للفوا
 متعلقا بديل وفي بمعنى المبالاة وان يكون مستقرا **حالا** بمعنى لكنه خالف الظاهر اذ ليس المقصود تقييدا للدلالة بحال كون
 المعنى في غيره بل الدلالة على معنى موصوف بالحصول في الغير ثم الاطلاق قد يكون قرينة التقييد والتجريد عما سواه
 فالمراد الحرف ما دل على معنى في غيره فقط اي لا يكون الاعلى معنى في نفسه اصلا كما يدل عليه وجه الانحصار فحرف الفعل
 باعتبار المعنى المطابق عن تعريف الحرف لانه كما يدل على معنى في غيره باعتبار مدلوله المطابق بديل على معنى في نفسه
 ايضا باعتبار المعنى التضمني لعن الحديث كما وكذا الاسم المتضمنة لمعنى الاستفهام والشرطان قلنا بتضمنها وضع المعنى
 الاستفهام والشرط الذي هو غير مستقل بالمفهوم وان قلنا ان تضمنها طاريا بعد الوضوح بسبب الاستعمال مع الاستفهام
 والشرط او قلنا بتضمنها بالمعنى الاستفهام والشرط المستقل بالمفهوم فلا اشكال املاها المشتقات فلا دخول الدلالة المبهمة
 نسب اليها بالحدث في معناها المطابق للتضمني كلاهما مستقل بالمفهومية وقيل ان هذا التعريف بعد التقييد لما يتم
 لو ثبت ان معاني الحروف كلها باسائط او مركبة من اجزاء ليس شئ منها مستقلا بالمفهومية وكلاهما **قوله** انما اشبهت بالاسماء
 للطلق المستقل بالمفهومية مثلا ليس جزءا من الابتدائيات الخاصة بوزنه وخط القنادل فمدفوع بان معاني الحروف
 من حيث انها مدلولاتها الان لا لاحظتها متعلقاتها ومرتبة لمشاهدة احوالها فلا تكون مستقلة بالمفهومية سواء كانت
 او بسيطة وكون معاني المركبة في نفسها بحيث اذا فصلت ولو حطفت قصد تكون مشتملة على اجزاء مستقلة
 بالمفهومية لا يفرق **قوله** متعلق بالنسبة اليه صفة كاشفة لمحصل في غير هاتان حصول المعنى في غير الكلمة
 يحتمل ان يكون باعتبار اتصاف الغيرية وان يكون باعتبار دلالة عليه ان يكون باعتبار اعتقاده بالنسبة اليه **قوله**
 اي لا يكون اه تفسير **قوله** متعلق بالنسبة اليه ليس المراد بكونه متعلقا بالنسبة الى الغير ان متعلقا يستلزم تعقل
 النسبة الى الغير فيقتضيه حق بره على من التعريف بالاسماء الموضوعات لبيان اضافية كالاتحاد المطلق والابواب

نحو جلالته

مثلا لان لا يكون ذلك مستقلا بالمفهومية ويكون ذلك الغير متعلقا بجمعية لا اقتصادا وبالذات قال
 ان يكون محمولا عليه لانه ان النفس محمولة على اسم او شئ ما او لا حظا قصدا وبالذات قضي بل لا بد له في ذلك
 اي في كون محمولا عليه او به من انضمام امر اخر وهو ان يكون هذا المنع الاله للاحقة فاذ اضم ذلك اليه صلا المحمولا معنى
 ملحوظا اقتصادا بالذات يمكن ان يحكم عليه به نحو ذاك المحمولا في الدارق في جزمته الكلام عن ان الفعل الاسم فانه
 لا يحتاج احد ما الى الاخر في الجزئية بل في اني الكلام ومن هذا ظهور وجه التخصيص في الكلام وان قد قيل الاول ان يقال
 في جزمته لما يفاد به شئ كلاما كان او لم يكن اقصا قضي او غيره افضلا قضي الى اسم يتصل معنى تيد الاسم الفعل
 بهذا القيد بقرينة المقام لئلا يرد الموصولان فانهما محتاجة في الجزئية الى اسم وفعل لكن ليس لك مما يتصل معناها
 بالنسبة اليه ليكون معانيها مستقلة بالمفهومية قال اوفعل او فاعل او فاعلة الخ قال الرضي الحرف قد يحتاج الى المفرد
 كما ذكرنا وقد يحتاج الى الجملة كحروف الاستفهام والنفي والشعوط وقد يحذف المحتاج اليه في نعم ولا وكان وقد ولما
 قال حروف الجر اخص حروف الجر الثنوين من بين سائر الحروف بالتعريف لان ما عداها اما ليس لها مفهوم مشترك
 بينها كالحروف المشبهة والعاطفة واما مفهومها بالمعنى اللغوي كحروف التخصيص في الودع الى غير ذلك بخلاف حروف
 الجر فان لها في الاصطلاح معنى مشترك كما بيناه وهو الاضمار لكل منها معنى خاص بخلاف الثنوين فانه نقل من
 معناه اللغوي الى معنى اخر وما ذكرنا ظهور ذلك في قوله ما وضعه للاضمار صلة للوضع لا للوضع على ما وقع في ابي الصالح
 في الرضي المراد بابه الالف الى الاسم تعدية اليه حتى يكون المحرور مفعولا به لذلك الفعل فيكون منصوبا بالمحل فلهذا
 جاز العطف عليه بالنصب في قوله تعولا لاجل كونهما ازا وان هذا اثر الالف صلة علامته والالف الالف ان يتعلق
 معنى الفعل بالمطية كعلاق المربوب في مرتبة يزيد كما يشي اليه قول الشافعي ابعلا انها تجر معاني الافعال الى ما يليها و
 لا ينقص التعريف ببعض حروف العطف لانها موضوعة للتشريك للافصال لان لهما الالف في بعض المواضع
 كما في العطف على معمول الفعل والحروف الزائدة مفيدة للافصال ولذا تفيد التأكيد فلا حاجتنا الى نفي انها في الالف
 للافصال لانها قد تستعمل على خلاف الوضع واما الحروف المتكثرة فيما نقل الرضي انها لا تقتضي وان يتعلق به لان الجار
 انما كان يطلب لك لكون المحرور مفعولا فاذ الجار لا مفعول هناك حتى يطلب في فهم مستعملة على خلاف وضعها قضي
 وهو كل شئ يقع على الالف لافعالهم اخصاصه بالغير فلا يشمل الجار والمحرور والحالة التي يستلزمها معنى الفعل في
 الرضي من امثلة تعدية الحرف معنى الفعل قولهم اين انت مني لان معنى ابن لفظ روافد والمتبادر من استنباط معنى
 الفعل منه ان لا يكون موضوعا له فالرود على التعريف نفس الفعل قضي والظن والجوارح والمحرو ونحو ذلك يزيد عند

محتاج

ان في الالفاظ كواملها في الالفاظ لا يمدى الطرف الى كواملها وهو الحقيقة يمدى الفعل المقدر او شبهه لان التقدير
 استقراره مستقر لكن باسم الطرف مقام الفعل او شبهه جاز ان يقربان للبار مع الطرف وكذا في الالفاظ فان ياقا ثم
 امدى كذا في الالفاظ وفي غير ذلك نحو حرف النداء وهاه للتنبية واسم الاشارة **قل** الى اليك الضمير المرفوع راجع الى الثاني
 والبار في الاولى وهو الظاهر لا يشعر به قول الشكر الى ابيهم او نحو العكس بناء على ان حرف الجر في الورد لاجل ما يليه فهو
 متاخر عنه في الاعتبار وان كان متقدما عليه في الذكر **قل** وضائق عليهم الارضين رحيبت هكذا في اكثر النسخ وهو
 سهوا نظم الآية وضائق عليهم في موضعهم **قل** اذا ضائق عليهم في آخر **قل** برحمتهم الواء اي بسعها **قل** وسيت
 الحروف قدما على بيان وجه تسميتها بحروف الجر وان كان الظاهر يقتضيه تأخيرها لان العلم بالاسم هو بالنسبة الى التعلم
 من العلم بوجه التسمية **قل** لانها تجزأ فالجواب مصدر بالمعنى النعوى **قل** اولان انظرها الالف والجيم والراء بالخصوص
 اصطلاحا كما في قولهم حروف النصب وحروف الجر **قل** على سبيل العناية اي مما وقعت في التراكيب قوله في علم
 اي على مذهب سيبويه واما على مذهب الاخفش والكوفيين فهي من رتبة جارة بنفسها **قل** تسافر فانها لا تستلزامها
 فقد ير حرف الجر مطرد لعدم ظهوره بعدها كما انها الجارة فالمراد من حروف الجر اعم من ان تكون جارة بنفسها او تستلزام
 ايها **قل** فالعشر الاولى هذا ما قاله المعتمد في هذا البيان حسن الترتيب لان الالف والراء والجيم بالقديم في حروف الجر ويكون
 حروفها اعم بالقديم ويكون فاعلا لاسم اشرف من الفعل وان مجموع الحروف ثمانية عشر فما وقع في بعض النسخ و
 باوة بعد ثلثه سهو من الناس وكيف ويكون معنى الالف المقسم لا يقتضي كونها حرفا راسها **قل** والثلثة البواقي
 قال المعتمد ولم اعد على اسماء وفاعلا وحرفا لاني اراعي في العلام ان يكون بين الكلمتين المختلفتين نوعا التماثلين
 لفظا متوافقا وتناسيب من حيث المعنى كشارك على الاسمية والحرفية في معنى العلوف فللم اعد من فعل لا يفهم انه
 من مكان معين وكذلك مع كونه امر المؤنث من وفي وفيه امر من وليي وكذا لم اعد الى اسماء امر في معنى النعمة
 كل فاعلا لا اختلاف للعين وراعي ايضا في عدم التشابه في المعنى المتساوي في اصل اللفظ وعلى اذ كان فعلا لا يكتب
 بالالف واصلا والواو بخلافه اذا كان اسما او حرفا وكذا من في والفعلا اصلها امر في واو في واو في والواو في
 فاعلا على الاسمية يكتب بالالف واصلا والواو امر اعترض المعتمد على نفسه بان جاشا وعدا وطلا الحرفية
 لا اصل لالفاظها بخلافها فعلية واجاب بانها لما تفهمت معنى الاستثناء اشبهت الحروف في عدم التفريق فيها
 كما في الاصل اللغوي قال الرضي هذا عند باري **قل** اي لا ابتداء النهاية فاللام للبعد او عوضا عن المضاف اليه
 الاختلاف الرايين قوت المراد بالغاية المسافة في الصراخ غاية بالان هر جيزان ومكان ومسافة تدور

وفي القاموس المسافة بعد فليست مختصة بالمكان بل هي في كل موضع فاعترض بأن تفسير الغاية بالمسافة يوجب أن
استعمل في الزمان مجازاً وهو خلاف ما مر من الشرح **قوله** إطلاق الاسم للجزء على الكل في الرض لفظ الغاية يستعمل
بمعنى النهاية ومعنى الذي كماله والاحوال لا يستعملان بمعنىين في الغاية تستعمل في الزمان والمكان بخلاف ذلك
والاحوال لا تستعملان في الزمان فقط والمراد بالغاية في قولهم ابتداء الغاية وانتهاء الغاية جميع المسافة انتهى
ولما كان استعماله في المعنيين يحتمل أن يكون بالاشتراك وان يكون بالحقبة والجماع واختار الشرح الثاني لأن تباين
معنى النهاية وكون المجاز اولاً من الاشتراك يرجح **قوله** اذ لا معنى لابتداء النهاية والقول بأنه يجوز أن يكون اللفظ
لادنى ملائمة وفائدة التسمية على انه لا يستعمل في ابتداءه لانهاية له كالاحوال الابتدائية مردود لعدم جريانها في
الغاية وكذا القول بحذف المضاد اي لابتداء في الغاية لان المجاز اولى من الحذف **قوله** وقيل كثير ما يطلقون انه
يستعملون العلماء لفظ الغاية الذي هو بطلان في اصطلاحهم للفتنة التي على الشيء بمعنى الغرض هو لا اله الا الله
الفاعل على الفعل ومعنى المقصود مطلقاً فالمراد بالغاية الفعل الملائمة لا قد يكون غرضه مقصوداً له كما اذا كان مختاراً وليس المراد
بالغاية ههنا الغرض حتى يلزم اختصاص من الابتدائية بالأفعال الاختيارية ولا يصح إطلاقه من اجل انه لا يقع على اعم
قوله وهذا ابتداء اما من المكان حقيقياً كان او تنزيهياً وفيه اشارة الى ان معنى قولهم لابتداء المسافة لابتداء الفعل مخالفاً
فلا بد ان يكون الفعل المتعدي من الابتدائية شيئاً امتداداً كالسير المشي ويكون الشيء المحرور عن الشيء الذي ابتداء منه
ذلك الفعل نحو سرت من البصرة او يكون اصل الشيء امتداداً نحو تدرأت من فلان وخروجت من الدار **قوله**
او من الزمان اختياري لانه لا ينفك عن ان من الابتدائية تستعمل في الزمان على الحقيقة لانه اللفظ الذي لا يستعمل على
ما في الرض وقال ابن مالك هو الصحيح وقال المصنفون انها لا ابتداء في غير الزمان سواء كان المحرور بها مكاناً او غيره نحو
الكتاب من زيد الى عمرو في الباب من لابتداء الغاية في المكان فقط واستعملوا في غير المكان فانما كان او غير على سبيل
الاستعارة **قوله** لان معنى اعرفه اليه في الصبر اسماً بفتحين بيناه كففت يقرحات والقرحات اليد وكففت به
بجاءت اليه بمعنى فاكباً ههنا يعني الى **قوله** بالجر عطفت على الابتداء اشارة بذلك الى ان ما وقع في بعض النسخ والتبديل بال
الجارض لا معنى لادنى الجار ههنا تركه في قوله والتبعض **قوله** اي رجي من المتبين ايضاً ما كان محمولاً على
تحت جار واحد ومما لكون المحموم معنى من ان ذلك التوهم بالتفسير المذكور واذا بلغنا محموم ان محموم المتبين محموم
سواء كان موضوعاً له كما هو مذاهب الجاهل او راجعاً الى معنى الابتداء كما ذهب اليه الرغشري **قوله** وعلا مته اى علا
اللفظية واما المعنوية فتعلم من قوله لا اله الا الله المقصود من امرهم وهو ان يكون قبل من او بعد عنهم يعلم ان يكون

بمخلاف الاتصال الذي هو معنى مشتق من المادتين تعلق معنى الفعل بدخول حرف الجر في تعلق كان من
الابتداء والاختفاء والظرفية والوصف وغير ذلك وما ذكرنا فظهر لك ان ما قيل ينبغي ان يراعى تفسير الاصطلاح حقيقة
او مجازا والشمول للوصف المجازي نحو مرتبة فان اراد به ان الموصوف فيه مستعمل في المعنى المجازي فخطا وان اراد
ان فيه مجازا في النسبة فهو لا يقتضي التعمير قولا في استعانة الفاعل في التامر الاستعانة التي تكون من
وهذه الباء هي الدخلة على الة الفعل وهو معنى غير السببية على ان المعنى قائل الاشمل ان يقرب السببية ليشي
قال والمصاحبة وهي التي يحسن في موضعها معنى منها عن معنوها الحال كقولنا تنقذ جارك السوء في المعنى
مع المعنى او معناه في شرح التسهيل ومن هذا تبين وجه عدم التعمير وقوله ومعنى مع كذا في الحق عدم ايراد
اقامة مع مقامها او اما قيل ان قوله بمعنى معنى بظاهر ان المصاحبة معنى حقيقي الكلمة وهو استعمال في
حق معنى المصاحبة على سبيل المجاز وقوله للمصاحبة بظاهر ان المصاحبة معنى حقيقي الباء وليس استعمالها
فيه على سبيل المجاز فعلى تقدير تسليم الاقوالين المذكورتين انما يتراءى عند من يقول ان المصاحبة معنى حقيقي
لا على مذهب سيبويه القائل بان ما عدا الاصاق معان مجازية متفرعة عنه ولذا لم يجعل الشرح الاخرى قوله
لا الاصاق صلاة الوضوء قولا ولا يلزم ان يكون السرج حال اشتراء الفرس لمصقابه اي بالفرس وهذا الفرق
ما وجدته في الكتب المشهورة في الفروية ان الاصاق على ما فسره المصوق هو مجرور الباء وهو لا يقتضي ان
يكون معمول الفعل لمصقابه مجرورة ولا شك ان الاشتراء لمصق بالسرير وان لم يكن السرير لمصق بالفرس
والظن الفرق بينهما بالعموم والمخصوص فان الاصاق مجرور لمصق معنى الفعل مجرور والمصاحبة ان يكون
لمجرورة شرطا في ذلك المعنى للمصق كما يقتضيه صيغة تعلقا في المصاحبة الاصاق مع خصوصية التعلق
عليه هو كونه بطريق الشرط كما ان الاستعانة الاصاق مع خصوصية التعلق بالمصق به الة في قولنا جاء
المصاق ولا مصاحبة وفي قولنا اشتريت الفرس بسرجه المصاق مع المصاحبة وبه ظهر عدم صحة قوله
فالاصلاق يستلزم المصاحبة من غير عكس هذا القول بان الضمير يرجع الى السرير والمجاز والمجرور مفعول
ما ليس فاعله او الضمير المستتر يرجع الى الاشتراء فيصير المعنى لا يلزم ان يكون السرج حال اشتراء الفرس
لمصقابه الشراء فصرح بالاطلاق لانه اذا لم يلحق الاشتراء بالسرج حال اشتراء الفرس كيف يصح قوله معناه
مصاحبة السرير واشترى الفرس معنى الاشتراء وهل هذا الاختلفت قوله اي لا فائدة في خص هذا المعنى
بتدكير ما سبق لكونه وسط المعاني المذكورة في التامر المقابلة برباشدن وبرابر كونه وكلا المعنيين محييين

قول **أجل الفعل الآخر** أي جعل التكلم الفعل الآخر متعدداً متعدداً القوم مدلول الباء مقتداً للتكلم والباء في قوله
 بتضمينه متعلق بالجملة أي كلفيته في قوله بإدخال متعلق بالتقدير والمراد بالتضمنين المعنى اللغوي أي اعتبار
 في ضمن أفعال التضمنين اصطلاحاً ضمن الفعل الآخر لا كالتقديرية فالعالم بالكون كإفادة جعل التكلم الفعل الآخر متعدداً
 بسبب اعتبار معنى التضمين في ضمنه بإدخال الباء على فاعل الفعل الآخر وما قيل إن التعددية غرض من ضم الباء
 ليست مدلولاً له فساداً ولو لم يكن مدلولاً له لم يكن أن يكون للباء في خهبت يزيد معنى قول **أجل الباء** أه
 وليس غرض من ذلك إلا لفعل الآخر في قوله تعزاً يتو في زباً تحديداً يبرز على قراءة ليتو بهذه الوصل قوله **صير**
 ذاهباً سواء ذهب معه أو لا فعني خهبت يزيد وذهبت واحد كما قال سيدي **وعند المبرد** يجب فيه ضمها
 الفاعل للفعول به لأن الباء المتعددية عند بمعنى مع فقوله تعزاً ذهب كاستعجم الباء فيه للتأكيد عند المبرد
 كونه سبحانه ذهب معه كذا في الرضى **قوله** بهذا المعنى أي بمعنى تغيير الفعل **قوله** مختصة بالباء أي من
 بين حروف الجر فلا يرد للمهزوة والتضعيف **قوله** بمعنى إيصاله أي من غير تغيير معنى الفعل **قال** في ذلك
 عطف على مجموع المجرور والمراد بالخبر خبر المبتدأ في الحال وفي الأصل وفي الاستفهام معناه في وقت
 الاستفهام وفي الجملة الاستفهامية ظرف لزمانه بعد تعلق الخبر به ويجوز أن يكون حالاً من الخبر **قوله**
 لا مطلقاً تعريض للمعجزة بأنه ما كان له أن يطلق الاستفهام والتقى **قوله** وبما خص التقى بليس وما لا يرد
 لم يثبت في إن النافية واختلف في التبرية نحو لا خير بخير بعدة النافعة الباء زائدة وقيل نفاً بمعنى وفي الظم
 من كلامه لا فرق بين ما الحجازية وهو التفق عليه وما التميمية وهو مختلف فيه فذهب الفارسي و
 الرخمشري إلى أنه لا يزداد في خبرها كجوزة خبرها **قال** قياساً أي زيادة قياسية أو زيادة قياساً **قوله**
 سماها في الرضى ويزاد قياساً في مفعول علمت وعرفت وحملت وسمعت وتيقنت وحسبت **قال** نحو بحسبك جعل
 زيادة الباء في بحسبك وفاعل كفي متصرفاته وفي فاعل الفعل التحجب على مذهب سيبويه قياساً ولا منافاة لأن
 زيادته من حيث النظر إلى خصوصية لفظ حسبك وكفى سماعي ومن حيث النظر إلى عموم مواقع حسبك و
 فاعل كفي قياساً وكذا الحال في أفعال القلوب التي مررت **قوله** وكفى بالله شهيداً أو قال الزجاجة دخلت الباء في
 فاعل كفي لتضمن كفى معنى اكتفى وقيل فاعل كفي مقدرة التقدير كفى الكفاء بالله فحذف المصدر وتبقى معموله
 والاعلم على هذا لا يكون الباء زائدة **قال** والتقديرية أي نفسه ولو كان المراد القى نفسه بسبب ياء
 المكنى الباء زائدة **قال** واللام هذه اللام مكسرة مع كل ظاهراً الأهم المستغاث المباشر ليا ومفتوحة مع

من مفرده ثم ياء التكثير قال للاختصاص في المصدر كما ذهب إليه البعض لا لالتباطؤ والمناسبة كما هو التحقيق
ويؤيد عدم عدم اللام من طرق المصدر وكثرة استعماله في مواقع لا حصر فيه واليه يشير تيميد الشنقيطي قوله بملكته
اشارة الى ان ما ذكره من معاني اللام من الملاءمة والميل والاستحقاق كلها داخله في الاختصاص قوله لبيان علة
شيء يشير الى ان التعليل علم في التاجر جيزيا علت فادن وهو فعل المكلم ويكون في اللام باعترافه بانه ودلالته
على كون مجزؤه علة للمراد من العلة ما لاجله الشيء وقوله هذا او خا رجا تيد من العلة قوله فهو من
التأديب فان التأديب علة فائدية للمغرب متقدم عليه في الذن من متأخريه في الخارج مرتبة عليه في المقرب من التأديب
والتأديب لا اعتبارا له من حيث انه فعل ولم يوجب ومن حيث انه يرتب عليه الاتجار عما لا ينبغي تأديب فهو
كقولهم ما ه فقطله قوله فهو خرجت الخافك فان الخافكة مقدم في الوجود على الخروج حاملة عليه قال
عن هو اللام الداخلة على اسم من غلب حقيقة او حكما عن قائل قوله تعلق به رجلا شارح القسم بيل معنى بيل
والرؤس حكي جواز اعتبار اللفظ واعتبار المعنى في الحكمي القول فلان تقول ان زيدنا قافر رعاية للفظ الحكمي
ان تقول ان زيد هو قافر اعتبارا للحال الحكاية فان زيدا في حال الحكاية ضلبي ومنه قوله تعبه قال الذي كثرنا
لذين منوا لو كان خيرا ما سبقونا اليه والاول كذا استعمالا فان لا يتعين فتعاله ابن الجلب قوله اي قلنا
ولو كان اللام بعناها كان زيدا مخاطب القول فوجب ان يقبلت لم تفعل الضر قال وزائد هو في اذا دخل على
مجرد يصل اليه معنى الفعل دون اللام كما في حرف كثرنا متعدي بنفسه قال بعض الواو في القسم للتعجب
قوله في القسم المراد به المقسم به ظروف مستقر فم حال من غير قوله بمعنى الواو وقوله للتعجب ظروف لغو القسم
ان يريد به الامور العظام التي من شأنها ان يتعجب منها على ما في الوجه المعنى ان اللام يكون بمعنى الواو حال كونها في
القسم الذي جوابه تلك الامور وظرف مستقر فم حال من ضمير في القسم الرجوع الى اللام ان يريد به معناه الظم
علم في اللباب والمعنى من ان اللام للقسم والتعجب على التقديرين هذه العبارة على طبق العبارة السابقة في
قوله ومعنى عن مع القول وما قيل من ان قوله في القسم متعلق بالواو بمعنى اللام في قوله للتعجب للوقت و
المعنى يجمع الواو في القسم وقت التعجب فلا يخفى كما ذكرنا لم يقل عن الباء لان الواو اصل في القسم ان كان الباء
اصلا للواو ولاشك ان اللام هم الواو في دخول حرف العطف نحو قوله ولولا ان يبقل وبمعنى التامم اشتراكها
في الاختصاص بلفظ الله قوله وانما يستعمل في الاشارة الى ان المراد بالتعجب كمن شأه ان يتعجب من على ما في اثر
اولى فائدة ان لا بد من اعتبارها ان يريد به المعنى الظم قال وب في ستة عشر ثم اورد في قوله كذا

مع التشديد والتخفيف والاوجه الاربعه مع ثناء للتائيد سأكمل او محو كرم التجرد منها هذه اثنتا عشرة اقسام
 مع اسكان الياء فم الحرفين مع التشديد ومع التخفيف كذا في المعنى **قوله** اي لاشاء التعليل في التاجر الثقيل بانك
 وانقون فالمعنى لحدث ان المشكك يستقل به جوله وان كان كثيرا في الواقع تقول في جواب من قال ما لقيت رجلا رديا
 لقيته اي استرقتني للرجال المره فاني لقيت فم شيئا وان كان قليلا **قوله** ولما اوجبه فان مغير الجملة يجب بالكلية
 ان يتقدمها كاسم غير مره وقيل ان القلة في معنى **قوله** كما ان لم ايضا حكمه ببحكم مقابله فان الاشياء
 تبين باضدادها **قال** فخصه بنكرة موصوفة اذا كان مجردا على المعنى القريبة عليه **قوله** وقد دخل
 او بنكرة ظاهرة ومضمرة مخويرة رجلا فان هذا الضمير بنكرة عند الكثير على ما في العباب والماد بالموصوفة اعم من
 ان يكون حقيقة او حكما فان التمييز للغير اليه هم كالوصف له والوصف اعم من ان يكون بغير اشارة اسمية نحو
 رب رجلا ابو منطلق او بفعليه مخويرة رجلا فالتعريف هو اجازة بعض النحويين ان يحذفوا الشدة ربما الحامل الويل فيهم
 يحذفوا من صفته فان حجة الواوية حمل على زيادة الحكي الاصحى رب ابيه ورب اخيه على نية الانفصال **قوله** لعل
 احتياجا او بمعنى مدلول رب لما كان تقليل نوع مبهم من الجنس ثم نثني محتاجة في دلالتها على المعرفة فخصص
 بالنكرة اذ لو دخلت على المعرفة لم احتياجا اليها في الدلالة لما ان الحروف محتاجة في دلالتها على ما فيها الى ذكر
 متعلقاتها لكونها غير مستقلة بالمفهومية وحاصله ان مدلولها ليس تقليلا متعلقا بامر معين فيمتنع خولا
 على المعرفة بخلاف سائر الحروف فان معانيها جزئية متعلقة بمدلول المعرفة والنكرة فتدخل القبيلتين وبما حورفا
 اندفع ما قيل من ان عدم الاحتياج مشترك بين سائر الحروف الجارة مع عدم اختصاصها بها وايضا عدم احتياجا
 انا يقتضي عدم اختصاصها بالمعرفة لا اختصاصها بالنكرة وظاهر ايضا فساد ما قيل ان وضع رب لما كان لتقليل نوع من
 جنس وجب وقوع النكرة دون المعرفة لحصول معنى الجنس بها دون التعريف فلو عرف لوقع التعريف ضاهلا
 عدم احتياجا الى المعرفة لا يقتضي ضياع التعريف لجواز ان يكون مقتضى التعريف شيئا اخر سوى رب **قوله** يتحقق
 التقليل الذي هو مدلول رب وهو تقليل نوع من جنس فان النكرة تدل على الجنس والوصف يخصه فيصير نوعا
 ورب تعيلا تقليلا وما قيل ان ذلك انما يقتضي تعيلا بالنكرة مطلقا لا تعيلا بها بالوصف فنمذم من انها ان كتبت بها
 النوع **قوله** صا اقل اخص لان العمل في الصفة ان تكون مقيدة **قوله** واشترط اشارة الى ان قوله
 على الاصح في قوله موصوفة بالنكرة ايضا لان اختصاصها بالنكرة متفق عليه **قوله** ومن واقفه المبرج بن النمر
 على ان الرض **قوله** وقيل آله فانه الاخفش الفراء ومن اقمهما **قوله** اصلها اي معناها الموضوع له

قوله بالحقيقة أه فان الجواز المشهور ملحق بالحقيقة والحقيقة المتروكة بالجواز قول يعني الذي يتعلق به فعل
يعني انها حرف جوف لا بد لها من فعل توصل معناها الى مجرورها وهو ذهب البصريين والدليل على ذلك مساواة
لسائر الحروف في الدلالة على معنى في مسمى غير مفهوم بل فظها بخلاف اسماء الاستفهام والشرط فانها تدل على معنى في
مسمى مفهوم بل فظها وانهم لم يروها تنجز حرف جوف لا بضافة فلا يقال برب رجل لا غلام برب رجل الكريش كل حرف فيها
ينحوب رجل اكرمته فان الفعل المتعدي لا يوصل بحرف المجزوء ينحوب رجل كومت لان الفعل لا يتعدي الى المفعول
بحرف المجزوء الى ضمير معناه ينحوب رجل كريم جاني في جواب من قال اجاب له رجل فانه يكون كقولك يزيد مروي وغيره في
لزيد وهو محتمل واعتذر عن الاول بان ذلك لتقوية العمل فان الفعل المتأخر يضعف عمله في المفعول المتقدم نحو
لزيد ضربت وفيه لن التقوية مختصة باللام وعن الثاني الثالث بان جاني واكومت صفت رجل العامل محذوف
اي ثبت وفيه ان المعنى تام بدون التقدير كما في برب رجل كريم اكرمته وان الاشكال بعد التقدير باق بحال لان
الفعل لا يوصل الى فاعله بحرف الجوف قال الرضوي يقوى عندي مذهب الكوفيين اعني كونها اسم فاعل مضاف الى الكرم
فمعنى رب رجل قليل من هذا الجنس وعرابه رفع ابد اعلى انه مبتدأ لا خبر له ولتضعفها التقى الذي له صدر الكلام
كان لها صدر الكلام ولذا لم يدخل عليها العوامل قال ما خفف ذهب اكثر النحويين منهم المبدوء بالفارسي ان ما يتعلق
به رب يجب ان يكون ماضيا وذهب ابن السراج الى انه يجوز ان يكون حالا ومنع ان يكون مستقبلا وذهب
بعض النحويين الى انه يجوز ان يكون ماضيا وحالا ومستقبلا والمضى اكثر وهو اختيار ابن مالك وهو الصحيح
في شرح التسهيل **قوله لانها للتعليل** اه لانها نشاء لتقليل نوع من جنس محقق عند المتكلم باعتبار تعلق الفعل
فانك اذا قلت رب رجل لقيت كنت محذرا بان الذي لقيته قليل لا تعلم ان الذي تلقاه فيما بعد قليل او لما
يعلم ما لك ثم قوله تعالى يا أيها الذين آمنوا اتوا بقرآنكم فذلكم الحق لصداق الوعد والتقدير كان والاعمال مخصوص
بما لا يمكن مكفوفة قال محذوف بالان كان الكلام الذي رجبوا عنه مصرح به نحو ما لقيت بحالا فلا غلب في
الفعل لانه التقوية عليه ان لم يكن معمر حياه ولو يكن هنا تقوية اخرى فالواجب الجملية كذا في الرضوي قال المصنف
ان تقدير ينحوب رجل كريم محصل قال ابن يعيش لا يكاد البصريون يظهر من الفعل العامل حتى قال بعضهم
لا يجوز اظهاره الا في ضرورة الشعر **قوله** اوجوه القرائن المقالية اولها اليه قوله ينحوب رجل كريم لقيت كذا
ان الفعل المذكور لو كانت مشتقلا لغيره لم يكن تسليط عليه كذا مفسر لانه متعدي بنفسه لا يحتاج الى حرف الجر لم يثبت
البناء بفعل آخر يتعدي بحرف الجر كلامهم نحو زيد جاوزت ولم يزد جاوزت قوله لا يجوز عند البصريين لانها لو كان

لما احتاج الى التمييز خلافا للكوفيين فانهم قالوا انه معين اجمع الى المذكور كان قالوا ان اهل من جاز قبل الحرب جلاوا اما احتاج الى
التمييز لعدم كون الجمع المذكور في هذا الكلام قال مقرر مذكور لانه شديدا بها ما من غيره والقصد بهذا الضمير الايام
فما كان او غل في مكان اول مع الامن من اللبس بالتمييز قال في مطابقة التمييز اي يجوزون مطابقة في شرح
قال ابن عصفور اجاز اهل الكوفة تشنيته وجمع قياسيا وهو عندنا لا يجوز لان العرب استغنت بتثنية التمييز
وجمعته وما قيل ان الخلاف في الشيء معناه اختيار نقيضه فخلافا للكوفيين انما هو في عدم المطابقة لانه
المطابقة فلا بد من كلف في على التعليل مع حذف مضاف اي بسبب اعتبار مطابقة التمييز فيبحث لانه وقع
في المعنى رب حروف خلافا للكوفيين في دعوى اسميته والمعنى ان خلافا لهم تحقق في هذه الصيغة قول ما الكافة
خصص بالكافة بقرينة قوله فتدخل على الجمل قال فتدخل على الجمل اي يصح دخولها على الجمل معناها تقييل
النسبة التي هي مدلول الجملة والظمان انه تدخل الجمل مطلقا فعليه ماضوية واستقبالية واسمية وما قيل
باختصاصها بالماضوية والاستقبالية مؤولة بالماضوية التنزيلية وفي الاسمية ليست ما كاد بل نكرة موصوفة
وقوله وقد يكون اعلان لفائدة زائدة مع الاشارة بقدر التقليل الى وجه ترك المصدر رحلها قوله غوي
ربما ضربة بسيف صيقل + آخرة + بين بصري وطعن نجلاء + الصيقل فيعل بمعنى مفعول من صقله جلا به وبين
بصري اي امكنه بصري بالضم السكون قيمة بالشام وانما قدر المضاف لان بين لا يضاف الا الى المتعد والظن
الغريب باللسان ونجلاء بالنون والجيم كحراء مؤنث انجل الواسع الجرح والنقد ويرى طعنه نجلاء بين بصري فان
المعطوفين يشتركان في القيد المعنى ابتليت بضربات كثيرة على السيف المجلج والرحم في بصري شام قوله اي
واورب في حكمه اقد الغرير جعل الجملة التي وقعت خبرا في المتن مفسرة للحكم على طريقة قوله تع هال ذلكم على اتجاه
تحييكم من عد ايلهم يؤمنون بالله الآية حيث ذكر في المعنى ان تؤمنون جملة مفسرة للتجارة الاشارة الى علة
الحكم المذكور في المتن مع الاختصار ومن لم يفهم وقع في حيز بين تخصيص هذا الحكم من بين الاحكام المذكورة
اشارة الى انها لا تشار او رب فيما عدا سوى الاحتياج الى المتعلق لانه لا يحرف الجرم مطلقا وعدم التعرض لبيان حال
متعلقها تنبيه على ان متعلقها كمتعلق رب في كونه فعلا ماضيا محذوا بالاقول مثل وبلد له اراد بالبلد
المفارقة والانس من ابواسمير اليعاقبة واحد ها اليعفور قال الجوهرى اليعفور الخشف وولد البقرة الوحشية ايضا
وقال بعضهم اليعاقبة تيوس الطيما والعيسى بالكسر الابل التي يعلوها باياض احد ها عيسى عيساء يقول رب
مفارقة لا يسكن الا الوحوش قطعها واستمرت منها كذا في شرح ابيات الايضاح قوله وليست بجارة بل الجارة والمقدرة

ويحذف حرف الجر قياسا اذا كان رب بشرطين احدهما ان يكون في الشعر خاصة والثاني ان يكون في الواو والواو
او بل او ما حذفها بدون هذه الحروف فتشاذ في الشعر ايضا كذا في الهمزة قولهم فان لم تكن في قول الكلام بان كان قبلها
ما يصلح للعطف عليه قولهم وان كانت في اولها لم يكن ما قبلها ما يصلح للعطف عليه سواء كان قبلها كلام او لا قولهم
انها حروف عطف في الاصل قولهم في مقام رب جارة بنفسها الصير تبايعي ويبدل اليك لا يجوز اظهار رب بعد هاتما
جاز بعد الفاء من غير ذلك لا يجوز دخول حرف العطف على اتي وسط الكلام اعتبارا لاصولها بخلاف القسم فان لم تكن في الاصل و
فلذلك جاز دخول حرف العطف عليها نحو قوله والله ووالله ثم والله كذا في الهمزة قولهم فلا يقدر ان لا يتبرون
ليشتمل ما اذا كان قبلها ما يصلح للعطف عليه ايضا قولهم لان ذلك اي تقدرا لم يعطوف عليه في الواو وتسف بخلاف
تقديره في الفاء وبل لان اظهار رب بعد ما دل على كونهما على اصلهما فلا يكون التقدير فيهما تسفا قال انما تكون
فالمعنى تكون مستعرا عند حذف الفعل ولا تكون مستعرا لا لغير السؤال فتكون عند حذف الفعل غير تكون قولهم لا غير
السؤال غير تازا وغير الواو القسم لا يجوز ان يكون احدهما متعلقا بتكون والاخر غيرا او كلاهما متعلقا به على انها تارة ولا
لكن الجزاء الاخير من الكلام مقصودا عليه كما تقر في ما قبله من المعنى فتكون عند حذف الفعل لا لغير السؤال في ذلك غير مقصودا
انما عند عدم حذف الفعل تكون للسؤال قولهم فعل القسم اي دلولة القسم ومشتق من القسم قوله ذلك لكثرة
استعمالها في القسم فانها لكثرة استعمالها تدل على الفعل المحذوف وتقتضي التخييف لطول الكلام بفعل القسم
والقسم عليه قوله نعم اكثر استعمالا اي ذللم يحذف ذكر الفعل معها لكثرة استعمال علم انها اكثر استعمالا من الباء حيث
يجوز ذكر الفعل معها وانما حكم باصالة الباء لان اصلها الاصاق فهي لصق فعل القسم بالمقسم وبإدلت الواو
منه لان بينهما تناسب التظليل للكونهما شغوبتين ومعنوي لما في الواو من معنى الجمعية القريب من معنى الاصاق كذا
في الهمزة وفيه ان هذا شعر بيان او القسم في الاصل او العطف وقد مر بيانها لم تكن في الاصل او العطف كما مر
قوله يعني ليستعمل الواو اشارة بهذا التقدير الى انه حكم مستقل كما عرفت سابقا يعني يكون جوابه ما يدل على
الطلب كذا في الهمزة الاستفهام قولهم حطوا الواو او تخصيصه باحد القسمين وخص غير السؤال لكثرة وكثرة
استعمال الواو في القسم ولكونه معلوما مسبقا تعرض له بخلاف الاختصاص بالظاهر وباسم الله تعالى
يعني ان الواو مختصة بآية اشارة الى ان قوله مختصة بخبر قوله او القسم لا يجوز ان يكون حالا من ضمير يكون
كما وهم لما مر من لزوم كونه حط القسم قوله لا مبالغة فان الغير فرع الظاهر عنه بالاختصار والاصل الى
بالاستعمال قوله في شرطها او لا يفصل في اختصاصها بالظنون كان مثلهما شاملا لغيرها من قوله

مختصة باسم الله تعالى غالبا في مثلها كقولنا باسم الله اي باسم موصوفه الله قوله فالمراد بغير ان المذكر كونه
 اربعة احكام الاختصاص في الحذف والاختصاص في غير السؤال والاختصاص في الظهور الاختصاص في سماعه وليس المراد
 بالجميع جميع تلك الاحكام حتى يصير المعنى اليها اعم من مافي الاختصاص في غير الظهور وجعل الاختصاص في بدو
 بل المراد جميع الامور المحكوم باختصاصها كعمى اعميتها في الامور المذكورة انها تختص بوجودها ولا بعدد مراتبها
 ولو كانتا فاعما اختصت بان وجودها فلا يدان اعميتها في الحذف مثلا فيفيد كون الحذف في الباء اكثر من
 حذف في ما هو خاسر قال ويلقى القسم في العصاره تلقاه استقبلا ومن قوله تعقل آدم من قوله تعالى
 اي استقبلا وفي الحديث نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن تلقى الجلب اي استقباله الى الجلب الى البلد فالمعنى يستقبل
 بكذا اي يوتى في جوابه الام وان اء قوله ملذي لغير السؤال اشار الى ان اللام في قوله القسم للمعنى اي القسم
 المذكور سابقا بقوله لغير السؤال فان المهور كما يكون بلفظه يكون بغير لفظه فمما قيل انما إشارة الى ان اللام
 المعبر عن القسم تقصير من تقصير عن فهم المراد قوله ما الاختصاص بالذكر مع انه يجاب بان النافية ايضا نحو
 والله ان زيدا قائم لكونه قليلا والمعبر عن صديان القواعد المتغيرة الاستعمال واما في الجواب بل ولن فناد
 لا يماس عليه قوله فاللام هذه اللام لام الابتداء المقيدة للتأكيد لا فرق بينهما وبين ان الامن حيث العلم تفصيل
 الكلام في هذا المقام ان القسم الذي لغير السؤال جوابه اما جملة اسمية مثبتة فيلزمها ان اللام وقعة بجم بينهما
 ووجه دخول اللام على الخبر لا يستغنى الاسميتها عن ما مروجون استعالة الاناد او اما جملة اسمية متفعية فيلزمها
 ما لا ولا وان النافية واما جملة فعلية فان كان فعلا ما ضيا غير متصرف او متصرفا في معنى التعجب او المدح يلزمها
 اللام وان كان ما ضيا متصرفا في معنى التعجب او المدح يلزمها اللام قد واما في معناه مثل با وقد يقدر قد وكفى
 باللام باللفظ ولا يكتفى بقدره الا اذا طال القسم وكان في ضرورة الشعر نحو قوله فمقدلهم من زكهم وان كان
 مضارع استقباليا يلزمها اللام مع نون التأكيد ان دخلت اللام على نفس المضارع الاناد ولا يكتفى عن اللام بالنون
 الا في ضرورة الشعر وان دخل اللام على نفس المضارع يكتفى باللام نحو قوله فمقدلهم من زكهم وان كان
 مضارعا حاليا يكون باللام من غير النون واما جملة فعلية متفعية فيلزمها الماضي او لا يلزم تكرارها من كان لما
 ينقلب في الجواب من الاستقبال في المضارع استقباليا كان او حاليا باللام والنون او بدونه هذا كله اذا لم يكن
 الجواب شرطية امتناعية فانه لا يصلح الا بقوله قد وكفى حروف النفي مع المضارع والماضي والجملة الاسمية كذا
 في التمهيد في تكرار الرضى الحذف مع الماضي الجملة الاسمية وكذا في الحذف مع المضارع المجموع عن التأكيد مع ثبوت

مثل المثال يستلزم نفس المثال لأن مثل الشيء يكون أضعف منه فتوهم محض لأن المماثلة هي شركة في أصل الصفة
والمساواة من جميع الوجوه في مابه المماثلة صرح به في شرح العقائد النسبية قوله بمنع المثال لا يقع كونه عند
سببوية المحققين إلا في الضرورة وقال كثير منهم الاحتشاش الفارسي يجوز في الاختيار يجوز في أن يجوز يد لا
أن يكون الكاف في موضع رفع والاسد مخفوضا بالاضافة وتقع مثل هذا في كتب المعربين كثيرا كذا في المعنى قوله
نحو يمكنه وقبله مع بيض ذلك كنعاج الجوز بيض صفة محذوف أي نساء بيض جمع بيض والمواضع
ههنا بقرات الوحش كثيرا ما يشبه بها النساء في العيون والاعناق والجمع الجمع والمواضع في قوله لها قوله لها
متعلق بمثل قوله ما إذا كانت من باب اقامة بعض الضم بمقام بعض قال ومنه قوله منذ بسيط مبني على
الفهم ومنه مبني على السكون قيل هو مخفف من جوعهم الضم للذل في هذا اليوم ولولا لكسرت تصغير لم ياه
على منيل جمعه على امتداد وفيه انما لم يثبت في استعمال الفصحى وان يجوز أن يكون الضم المتابع وقيل انكسر لم ياه
وهو الحق لأن الأصل في الحروف عدم التشويه وكسرتهم ما لثة سليبية وهما حرفا جودا نحو ما بعد ما عند لا أكثر
وبعض البصريين على نحو الاسمان وما بعدهما محذوف من الاضداد مواد النجوم ما بعدهما ما خلافت في كونهما السمين وقد
ذلك في محالظروف فلما احتضر من المصراع لبيان اسمة ما وقوله للزمان خد أي يكون للزمان والشعر خضر
الزمان بالماضي الحاضر وشارا إلى انما لا يستعملان في الزمان المستقبل وقوله لا ابتداء بدل اشتغال من قوله
الزمان لتشويق القاطع انتظار للبيان اذ لا يمكن ان يراد انهما مستعملان للزمان والالزم كونهما السمين في غير ذلك
بأنهما الابتداء والظرفية وإلى هذا اشار الشرح بقوله فيها بتقدير المبتدأ مع الفاعل أي أن قوله للزمان تمهيد و
توطئة للتصريح بالنسبة بعد قوله لا ابتداء قوله يعني انما لا يريد بهما الزمان الباقى أي بدخولها قال المصنف
فيها إلى الكافية كذا في هذا ومنه لا على ماض وحاضر فإن دخلنا على ماض فمعناها الابتداء وإذا دخلنا على
الحاضر فمعناها الظرفية وهكذا في المعنى والتسهيل في الرضى قالوا إذا انجروا بعد ما فيها حرفا فإن كان الفعل
المعقول فيها ما أخيا فيها بمعنى من نحو ما رأيت منذ يوم الجمعة منسوخا لا يتم ذلك في نحو قوله ما رأيت منذ يومين إذ وردت
جيم لمة لا معنى لقولك ما رأيت من يومين إلا أن يضر من أول يومين بتقدير المضاف فإن كان الفعل المضاف
ما لاه من شهر أو منذ اليوم فما بمعنى في قوله لا تكون بصيغة الخطاب قوله للظرفية المحضة بمعنى في قوله
تفسير المحضة وشارا إلى انما لا يعتد بمعنى الابتداء ففيه معنى الظرفية ايضا ضرورة وقوع الفعل في ذلك قوله ان يحمل
مثلا لا يكون الشعر على تشب المعنى ان احتمال الثاني بتقدير المضافاء في نحو من قوله كما توهم بحسب الظن

الاشتقاق في الفعل

فإن القام يكون المثالين وإنما قال يتوهم لأنه بعد التمام لا يساعده المثالان ثم لا يخلو التقدير بقوله
 دخول شهرنا ولا حاجة إلى تقدير وقت مضى إلى المدخول لأن ذلك انما هو في زمن هذا الاسم ليس هو المدخول
 قوله لا يستثنى ما بعدها إلا وإذا استعمل حاشق الاستثناء في غيره فمعناه ونزاه الاسم الذي بعده من سوء ذكر
 فيدل في غيره فلا يستثنى به إلا في هذا المعنى كذا في الوضوح قال الحروف المشبهة بالفعل أي اعتبرتها باعتبارها بالفعل لا باعتبار
 ولذا قال وجه شمسها أي وجه المشابهة التي اعتبرتها ولم يقل وجه تشبيهها بقوله فلا تقسمها أي باعتبارها تمام حروفها إلى
 الأقسام الثلاثة للفعل باعتبارها حروف وكونه سدا سيبا أيضا لا يضر في ذلك المشابهة وكذا كون الاسم في مقسمها
 إلى تلك الأقسام إذ غايتها ما مشبهت الاسم أيضا لكن لم يعتبر تلك المشابهة لعدم ثمرتها قوله وليتها على الفعل
 لا يستثناها بسبب تشديد الأخر والتأخر وهي جهة مشابهة بما لا يضر في ما تشبهها بالفعل في الوزن فإن كثر
 كثر كان كقطع ولكن كضارين وليت كليهما لعل في بعض لغاتها وهي لعم كقطع فوزن عوض غير معتبر
 عندهم كذا التقاسم إلى المدغم وغير المدغم إذا اختصا من هذه الحروف حتى يكون سببا لأعمالها والمحق الضمير
 المنصوب ونون الوقاية واقضائها للأصوات فمن تب على العمل لها فلا يكون مقتضيا للكلام في بيان الشبه المتضمن
 قوله معانيها معاني الأفعال كون كل منها أصليا جزئية لا اعتبار بالنسبة إلى الفعل العين في هذه الأفعال الحروف
 قوله مثل الديات أي عبر بصيغة الماضي استعمال الأسماء الثلاثة على تحقق معانيها بالكون تلك الحروف كقوله في
 إذا لو خلت أي والمخبر عنها بالاستعمال ما أن يكون ذكر الأصول كالفروع وما قيل من الحرف بمعنى الحروف وغير
 على حرف كغيب والحرف بمعنى حرف التهجى جمع على الحروف والحرف بمعنى اللفظة على الحروف فالله أعلم بالصواب
 تسمية قسم الكلمة حوام مجموعة الألف الحروف وإذا لم يتعد جمع التكسير شيء يكون مشتركا بين المقادير المذكورة في
 ما وقع في التسميل غيره من التعبير عنها بالأحرف الناصية للأحرف الواقعة في قول آخرها مع أن كونها ثمانية
 وبأهمية وخامسة يقتضيان خلاف هذا الترتيب قوله لكونها الأسماء فأنما يخالف الأربعة البقية فأنما ليست
 كذا إذا الثلاثة ليست الأسماء أصلا وكان وان كانت الأسماء التشبيهية لكنها تخفى للفظ والتحقيق والتعريف والأشياء
 فرع الأخبار فإذا أعجم قال لها صمد الكلام أراد بالكلام مقابل الكلمة أي هذه الحروف هي صمد الكلام
 فيعبر استثناء أن المفتوحة كالمشار إليها للشعر فما يحى فلا بد لها من التعلق بشئ آخر حتى يتم كلاما فلا بد من ما قيل أن
 صمد الكلام فعل هذه الحروف عليه لا معنى لاستثناء أن المفتوحة أن يرد صمد الكلام مقصود لذات
 فينتفى بالحرف المصدرة بأن الواقعة معقول المفرد لغيره التفتت بقوله في الكلام ثم التفتت إلى قوله وتقولنا جمل القول

انه قائم ويقولنا ايا يوم الجمعة فان زيد قائم قوله يعلم ان العلم يعلم السامع من اول الامر وهذا العلم واجب
 دفعا لحقيقة السامع وتوهم الامتناع من خبر الالفة المتكلم قوله على حرف المضارع كما لا يلزم كون ان المفتوحة يعكس
 نفسها نحوها فان لم يرجع الى المجرى الضمير الى ما قبل بعد الاستثناء رعاية للسابق واللاحق فان الضمير ضمير ما
 يرجع الى المجرى كما قوله مجز لو وقعت او اي حين وقعت ما فيها التعلق بشئ اخر ووقت في هذا الجمل يراى
 يؤخر ما يتم به كمال التثبت بيان المكسورة في الكتابة مثلاً لوقيل ان زيد قائم لمفتحة مجز ان يكون بلغ من
 تمام الكلام خبر ان المفتوحة وان تكون جملة مستأنفة وان مكسورة وانما قال في الكتابة اذ لا التباس في اللفظ
 قوله لان مجز الاستثناء فيكون قوله في عكسها عادة والاصح في الكلام الافادة فلذلك حملناه على اقتضاء عدل
 الصداق قوله اي هذه المروءة صرح بالمرجع الى توهم رجوع الضمير الى ان او ما سوى ان قوله كما كذا اي عن
 البحر يوقد الصفة ليصح سببية لحق ما لا لفاء وتقييد خولها على الفعل بالظرف اعني ج اذ على تقدير نحو وما لا
 لا الغاء ولا دخول على الفعل كما يشهد اليه تعليل الشرح للمحتمل وما الكافة قسم من الزائدة على ما في المغنين الزائدة وان
 كافة وغير كافة قال قلنغ اشار الى ان لحق ما الكافة سبب للالغاء فيستفاد منه جواب الالغاء وعطف قوله
 وتدخل زيادة ج على تلحقها الا على اشارة الى عدم كون اللحق سبب للدخول على الافعال فيستفاد منه الدخول
 في بعض الاوقات لما انفرد ان المتبادر من كل حكم فزيدون اجمته بالاطلاق العام فلا يرد ما قيل ان في البيان الغائي
 لان المراد بالالغاء وجوبه بل دخول جوازه ولفظ المتن كدلالة له على الاول ان يقال قلنغ جواباً وقد تدخل
 في الصراح الالغاء باطل كدرون وفي المقام من الغاء غيبة فقوله اي تنزل بيان المعنى للمعنى في الصراح العزل
 يكثر كدرون وجداً كدرون قوله قد فعل اي هذه المروءة وجب لا تكون ما كافتل زائدة كما في قوله في الرضى
 ان الغيت فما كافتل وان اعلمت فما زائدة حرفية ولا يجوز ان يرد ما ياء الزائدة والكافة ويكون قوله قلنغ بمعنى
 يجوز القائلوها لان الغاء ما واجب على الاصح بناء على تعيين كونها كافة نعم لو لم يقيد ما بالكافة ومثل قوله قلنغ
 اي يجب القائلوها بكافة بقوله قد فعل لكونها زائدة لكان الظاهر في المقصود بيان الشرح بوجوبها على تقدير
 كونها كافة فعلى ذلك المروءة وليس كذلك ولا تقيد الكافة بقيد عند الجمهور والمتبادر من قوله قد فعل اي جميع تلك
 المروءات التي تلحقها ما هو موافق لما في الفصل السابق من ان ما لا يعلم او كانا اكثر منية وانما الحكم في التسهيل
 حال الزاوية من العرب من يقول لنا زيد قائم ولعل بكبر قائم قلنغ وتغيب بيان ذلك طعننا على ما في الرضى
 من عدم سماع الاعمال في كماله ولعل او كذا وجوز اكثر انها قياساً اذ لا فرق بينها وبين لية افضل هذا معنى قوله قد

في قوله
 قلنغ

تعمل على غير الاصح عمل الجميع قياسا على غير الافعال الواقعة في بعضها ولو عمل على التقدير من بعضها على اللغة الغير ولا يصح
 لم يعد قوله كما وقع في بعض اشعارهم دوى بيت النابتة تشعرا لايتما هذا المعام تشاعرا على جانتا ونصف فقد
 يرفع المعام ونصف قوله وقد دخل ظاهره يفيد ان جميع تلك الحروف عين الحروف قد دخل على الافعال في المعقول
 حيث قال يفتن بليت ما الحرفية فلا تزيلها عن الاختصاص في اسماء لا يقتضية اقام زيد خلا لا يراى الربيع
 طاهر القرون ويجوز اعمالها بالاختصاص اعمالها على احوالها ورواها الوجهين قول النابتة ثم وهذا الشعر
 بان الغاليت واعمالها كالاها متساويان وهو محال في المعقول فتلغى على الافعال قوله خرجتها عن العمل بها بسبب
 لمحوها وصيرورتها كالحزب منها خففت مشابها بالافعال من حيث البناء على الفتح قال ان لا تغير الفاها بيان التفصيل
 الاحوال المختصة بكل واحد منها بعد بيان الاحكام للشيء كدبينها ولم يبين معنى ان المكسورة والمفتوحة لشبهة
 كونها لا تكتد في الكسوة لتأكيد النسبة للثام المفتوحة لتأكيد النسبة الاضافية ليس بكونه في قوله اسماء جملته لا يغير
 جملتها والمرد ما عبر بها ومثل هذه العبارة شائعة في محاورهم قالوا اسم الاسم اسم الفعل فعلا والحرف حرفا لا يغير
 استلزام المفعول الاول للثاني وبعض القاصرين من محققو العبارة بضمير التثنية في اسماءها وكانت وعليها قال
 في حكمه المفعول بتاويل المصدر خبرها مضافا الى اسمها فمعنى بلغني ان زيدا قائم بلغني قيام زيد وبلغني ان زيد اي
 زيد يتك وقس على ذلك فكلما ان اخرجت الجملة عن الاستدلال تام ومعلوم ان اضافيا كما المصدر يتيقن
 وجب المكسرة في موضع الجزاء في وجب الكسرة في ان اذا وقع مع مدخولها في موضع الجملة وسد مسد هذا التثنية
 وما اذا وقع بعد اناء الجزئية واطرافها جازية فان موضع الجملة مع مدخولها كسرا لا ينافي على تقدير التثنية مستحق
 مدخولها سادة مسد الجملة بل مسد جزء الجملة وما وقع بعد علمت فيجب تحقيق من انما مفتوحة مصدرة و
 مكسورة معنى قال في موضع الجزاء في صيغة الجمع اشارة الى اختلاف انواعها كما قالوا في كتابنا لم يمارات قال الفسوف
 ان يحتمل ان يكون ان مفعول الاسم فاعله وان يكون مفعولا به وكذا في قوله ونفخت ان ولم اربان هذا الكلمة
 مع قطع النظر عن الكسرة والفتحة قوله اي في ابتداء الكلام في شرح التسهيل للعلامة المعزولي عن بعض النحاة
 جعل المصدر الموضوع موضع الظرف من اليهم نحو هو قصد في غير نصيب ابتداء بتقدير في والمراد من الكلام المعنى
 للفتوة والارام المصاحبة ومعنى كونه في ابتداء الكلام ان يكون ما بعد هذا لا مستأنفا لا يمتنع من حيث الاعراب فيجوز
 سواء كان في ابتداء الكلام المتكلم او في وسطه كما في زيد الفاضل نحو الامم ثم لشقها ونحوم انما ضل نحو اي في الله
 هم على كمال الدين ونحوه فلان حتى انه لا يجرى ان قلت في قصد المصنف من هنا حمير واطم الكسرة الحادة الى التعميم

[illegible]

القديسين ان يكون على احد منها موثوقا للفقير من غير طاعت قال سجاد الامران بالنظر الى عادة المقسم
 والشافعي ان كان احد ما جدد الحق في قوله فجزاؤه اقل من انتم بعد الغناء الجزائية لا يلفظ
 الجزا لان جعل الشئ جزاء فيكون جزاء وليس شئ لان القليل على ترتيب الثاني على الاول على كونه جزاءا
 المنوعا عن الصبر على الفلاسفة بياض قولهم او اكره ان يثبت قيل في كونه مبتدأ مجزا لهم لما اوجبوا
 تقدير المفعول لثلاثين الفتح على المكسورة فكيف يجوز حذفه من حذفه بوجوب الالتباس كالتأخير وايضا تقدير الخبر
 منها وجب تقديره فثبت الى ان ما ذكره ليس شئ لما الاول فان لا ان كان حذفه بوجوب الالتباس لان محل
 الالتباس ان يكون المعنى مع خلاص التقديرين واما الثاني فلما ذكر في المعنى ان القائمين بان الواقع بعد الو
 الدخلة على ان الفتوحات نحو انهم امنوا بجملة اسمية بعضهم تقدير المغير مقصدا او لو ثبتت بانهم وبعضهم
 تقدير مؤخر او لو بانهم ثابت قولهم لانها اما مبتدأ او خبر مبتدأ وعلى التقديرين معمول للمعامل الواقعة فيكون
 مفعولا محذورا وهذا معنى قوله موقوف المفعول لا يرد قيل ان خبر المبتدأ ليس مفعول المفرد لان المفعول يكون جملة
 قوله كما قيل جملة معارضة فالتدويرا يبين للنظر بقوله غير قوله في المصراع اللين تاسع وخمسين
 ينضم فقا كما ينضم العبد لولا فاما اربا العبد معناه الاثم اعني الخادم وفي الرثول فيهم مفعول في المصراع مفعلا
 سبيل لمتنا وقر في تفسير المفسر في شرح الفاضل الاسفرا في معنى من يعزب في قوله ولهم من يشبهون
 ان ياكل ليقطع قاعا وهو غاية اللوم والاقبل من كان مما يليه خل في جملته فقيته ما يخرج من بطنه قوله
 وبارك فيهم حوالها كما في قولهم جسد اكيرو وشابت مفارقة قولهم بالبر لا الرقم عطف على مثل من كوي
 وان كان بحسب المعنى صحيحا انه لم يبعد في المثال بالفظا الشبه اما الشائبة لفظا للثلاث الفصول على مثل
 حين انقضا هكذا في اكثر النسخ واما سقط لفظة انه من قبل الكاتب يعني ان المقصود تشبيهه بما وقع بعد اذا
 اعني من بعد قوله لا يجوز ان لا يكون كلامه لفظا لانه لا يشبهه على امره به سابقا بقوله مما وقعت بعد
 ان لا يوجد في نسخة بخط الشرح اي مثل ذلك في حبه لفظا وفيه للتفسير غير طرية واما لم يقل شيئا مما لا يفرق
 ان لا يشبهه بجملة ما نحو من يكون ان الذي اكرم طاعة مشابه الاول من حيث وقوعه فيها هو ثابت سابق الغاء
 الجزائية مشابهة لثلاث من حيث وقوعه بعد ذلك الفجأة فتسوية قولهم ان احد الناس هذا الكلام يكون قد قال كلاما
 لولا ان كان له من غير ان يكون ان احد الناس لولا ان كان له من غير ان يكون ان احد الناس لولا ان كان له من غير ان يكون
 من غير ان يكون ان احد الناس لولا ان كان له من غير ان يكون ان احد الناس لولا ان كان له من غير ان يكون ان احد الناس

اسم من المكسورة والقول الجري حيث جعل الهمزة على الجيم وما دون اسمها لا يخرجها عن المقوم وهو الجيم
 لانه على تقدير الاحتياج بالعدم يكون اسمها محجورا وان لم يكن البتة هو الاسم المحجور ليس اسما ولا في تناوله
 وانما خص الحكم بالعطف لانه الواقع فاستعمل التعميم وان جاز فاستعمل التواضع كما ذكره عليه العج
 والزاجر والغفر في الوصف وعطف البيان والتأنيذ ايضا قوله مثل ان زيد لا عمر وقام يحتمل ان يكون المذكور
 بعد المعطوف غير ان لا يتقدم بالترتبة في حكم المعنى نحو ان في وقتها بالغريب مع ان يكون خبرا عن محرقا
 قوله وهو باطل لانه كاجتماع عتين مستقلتين على معلول واحد قال في مثل انما هو قيد فاجاب ان
 فيما لا يظفر فيه الاعراب فيشمل نحو ان موسى وزيد فاجاب ان كما يدل عليه التعليل المذكور وانما المقتضى لا التوكيد
 خفي الاعراب لانه اذا لم يكن للبناء اثر في ذلك لم يكن لتقدير الاعراب اثر بالطريق الاول ثم المذكور في التسهيل
 ان الكسائي يوافق الكوفي وان التفسير المذكور من ذهب لغرض صوبه الرضى والله اعلم بالصواب قوله هو
 لاينا في المعنى الاصل لانه راجع الى ما قبله لا الى ما بعده قوله لعدم بقاء المعنى الاصل في تغير معنى الجملة الى
 الانشاء فلا يمكن اعتبارها في حكم العدم قوله نحو ان زيدا القاتل اشار بذلك الى انه انما يدخل الخبر المتاخر
 لئلا يلزم قول الحرفين فلا يجوز ان لم يلد زيدا وانما لم يقيد بذلك لان الاصل في الخبر التاخير وبعض الشارحين
 تكلف لجعل قوله اذا فصل متعلقا بقوله على الخبر وعلى الاسم معا وجعل ضمير بيته راجعا الى احدهما قال اذا
 فصل وذلك الفصل لا يكون الا بطريق هو خبر ان كالمثال المذكور او بطريق متعلق بالخبر نحو ان زيدا قاتلا
 قوله لان فيما عداها لا يخلو من ان يكون خبرها او مفعول خبرها يدخل في اللام على
 اسمها وان لم يقع فصل بينه ما يدخل على خبرها الا اذا تقدم على الخبر مفعول فانه حينئذ يدخل اللام في ذلك المتقدم على
 الخبر ومتفاوتها انما يكون بان لا يكون فصل بينه ولا يتقدم مفعول الخبر على الخبر فيكون ان متصلا بالاسم ان لا يدخل في اللام
 على الخبر ولا يشاء ان يلزم قول الحرفين قوله ان تغير معنى الجملة استنادا الى استدلال الكوفيين حيث قالوا والجمعا
 انما لا يغير معنى الجملة ولذا جاز العطف على اسمها بالافعال من هذا الظاهر فبعد عدم مجامعة ما مع باقي المعروف وانما مقتضى
 معنى الجملة لا مقتضى الجملة الخبرية قوله لا توافق اللام يعني ان حلال اللام ان لا يجامع من المكسورة ايم اطلبها اصلها
 لكن يجوز في ذلك اشتراكها في كونها بمعنى واحد وانما لا يستقطب صدرها بما جازا لكن فانما لا تناسبها فمقتضى
 سقوط صدرها قوله ع ولكن من جهة العيد في القامور العيد الخرين الشديد المعنى وفي بعض النسخ ع
 عيدا وشديد الرق لا يقدر على التفرغ من قبيح الوسائد في العواشي الشريفة على الرضى العيا هو الذي هذا العشق

على الوجه المذكور وانما ان يكون شاذ او اما ان يكون في الامل التي هي في حلق الحروف الهجائية وكون ذلك كما
تخفف عن كثرة ما هو الله ربي انطلقا منهم بحذف الهمزة واسمعه لكن لما قال ان قيل من اللام ذهب على الوجه
غير لام الابتداء لان ما قبل المقارنة قد فعل فيها قبلها وبالعكس نحو وان كنا عن جوارك لنفارقك ونحو قول
الشاعر بالله ربك ان قلت لمسل ان اجاب عنه بن مالك بن ربيعة التمام فكانه متعديا لفظا قوله وهذا
اي لاجل ان ما قبله قليل قوله فللفرق بين الخففة والتأنيث وتم ينكس لان لام الابتداء تكون على تأكيد النسبة
الشبوتية لا تجامع النون لانه لما حذف النون بالضميمة كان الزيادة في الخففة اولى ليكون كالعرض عن
الحذف قوله فطر واليا بلى باب ان الخففة وان الحرف العلة المذكورة في صورة الاحمال قوله وان
كثيرا من اللام في صورة الاعمال ايضا للفرق المذكور والحكمة تراعى في النوع لان كل واحد فلا يجزى ان هذه النكتة
لا تغني عن اعتبار طول الباب فلا يحسن مقابلته لطول الباب قال ويجوز دخوله في الهمزة بحذفها والاكثرة
ثمن الفعل ما ضينا ناسخا نحو وان كانت لكيرة وان كادوا ليقنوا مك وان وجدنا اكثرهم لقرسين ومو
ان يكون مضارعا ناسخا نحو وان كاد الذين كفروا ليقولوا لنشرون نطنتك لمن الكافرين كذا في المعنى و
لا يدخل اللام الا على الجزء الاخير وهو الخبر كما مر في الامثلة كذا في الوجه قوله اي من الافعال فالاضافة لادنى
ما لبسته وهو افعال القلوب والافعال المناقصة وافعال المقارنة قوله لا غير من الافعال لان الاطلاق
قادر اذ به التقييد بقيد فقط والقرينة قوله خالف الكوفيين في التعميم قال خالف الكوفيين في التعميد
بخالف الكوفيين القول المذكور مخالفتا في ضمن التعميم فانه نوع من ما فلا بد ان العرب في التخصيص
لان المخلاف في الشيء معناه ان كان نقيضا هو لا حاجة الى جعل في معنى اللام للتعليل ان كوفيين لا يقولون بان
الخففة من الثقاة فان مدبرهم ان نافية واللام بمعنى الاسماء كان بعدها الجملة الاسمية لوالفعلية
فالغنى عنهم يخالفون في تميم وانه من اللام وفي تميم ما هو ان الخففة في اعتقادنا اشار الى التوجيه الاول في شرح
التسهيل والى الثاني في حواشيه ناقلا على الشيخ جمال الدين هشام قوله بالله ربك قال صدر الا فاصل التوا
بالله بالباء الموحدة وان شاذين حتى في مصر الصنعة علمت يملك ان قلت لمسل ان كانه قال انك قلت
مسلم فلذلك وجبت عليك حقوبة المتعدي القتل قصدا وهذا وان كان بيانا للواقع تسهيل للتصريح
على المخاطب كذا في شرح المفصل قوله شاذ لا يماس عليه خلافا للاختصاص لما جاز ان قام لان قد كانت
وكون هذا ان يكون معناه غير تام كقولهم ان نزلت نفسك وان تشيك لهما ولا يماس على اجماعا

في المغنى قال المصنف رحمه الله تعالى في شرح الفصل في رد هذا القولين إذا سمع التمسك بالرواية فقد رغب في الشأن في مثل ذلك أو في مثل الجملة الخبرية الفعلية مائة الاسمية كما أجروا فاقام يد مقام أمارت كما قال في مثل ذلك ويشترط أن يكون خبرها جملة ولا يجوز أن تكون إلا إذا ذكر الاسم فيجوز إلا أن كذا في المغنى قوله أكد قال المصنف رحمه الله تعالى في المسائل المفتوحة الشبهة في أن المفتوحة من حيث اللفظ والمغنى والاستعمال لها اللفظ فلا تها معنوية الأول كما مضى ولما المعنى فلا تها تغير معنى الجملة كما فعل ولما الاستعمال فهو أن العرب عطف على محل اسم المكسورة ولم تعطف على محل اسم المفتوحة كما لم تعطف على محل معمول الفعل قوله كما سبق في بحث ضمير الشأن لكن المذكور فيه أن المفتوحة أقوى مشابهة من المكسورة ولم يذكر فيه دليله فالحالة لا طائل تحتها قوله قوله ثم إن كلاً ما يكون فيهم لا م ليوفيهن جواب القسم ولم لما الفارقة زبدت ما بعد ما دفعها لكرهه اجتماع اللامين والواو فيجملون النصب بفعل يفسر لا يوفيهن أوبه نفسه وبه قال المصنف ورد بان اللام لا يعرف في كلامهم بمعنى لا كذا في شرح التسهيل قوله بحسب الظاهر وأما بحسب الحقيقة فلا ترجيح للاضعف على الأقوى لأن الأقوى مغير للمغنى دون الأضعف قوله فقد رغب في شأنه لأنه يجب تقدير معمول يكون الجملة بعد تقديره كما كان قبله وما ذلك إلا ضمير الشأن وقيل لا يلزم كون اسمها ضمير شأن وقد رتبوا به أن يأتوا أراهم قد صدقت الروايات قوله فلا يلزم ترجيح الأضعف على الأقوى بل تساويهما بحسب الظاهر مع ترجيح الأقوى بحسب الحقيقة قوله الضاحكة هي الجملة الخبرية فلا تفسر بالانشائية نص عليه في شرح اللفظة الشبهة في قوله سواء كانت اسمية أو فعلية إذا لم يدخل عليها أو اسم المبتدأ فلا بد أن تكون جملة اسمية وإذا دخلت عليها ما أثبتت فعلية قوله فلواتك أبعث الكاف والتاء وعن ابن الأثير أنه نقل عن الفراء الكسر يصف نفسه بالموافقة لمحبيه قوله لو أنك في يوم الرخاء والسعة والرومان الذي لا يوجب نفرة سألني أن أرافقك لم تخجل بذلك وطلبت رضاك وما صدق محبوب كذا في شرح أبيات الفصل قال في يلزمها مع الفعل الصريح فحذف ما إذا كان مع الاسم بأن يكون خبر جملة اسمية أو مع الفعل مائة الشرطاً فإنها لا يلزمها الفارق لعدم دخول النصبية عليها لا مشاعراً بل لأنها بالمضارع اسمية أم مجردة أو مصدرية بلا أو مائة شرط أو بكم نحو أن تحموا ربكم من المؤمنين وأن لا تلهيهم إلا الله وعلمت أن من يضربك أضربه وعلمت أن ربي خصم لي وعلمت أن كرم خادم لي وقيد في التسهيل أن قرآن الفعل ما ذكره قوله طلبه احتراماً عن نحو قوله لو أن يؤملون في ذلك قبل أن يسألوا أعظم سؤل وذلك ضرورة ومنه ضرورة في هذا من أراد أن يغير الرضا عند هذا المصنفين هي المناصبة للضارر أحلت على غيرها

تكون قبله قوله وقد جازى الخليل ونفى عنه التشبيه والتأليف المعنى انه مذهب لاكثر حتى قيل انه كالجمهر عليه
 قولهم ان خرجت بسبب صيوره جواز قوله وهو مشترك في وى وصدد المعنى هذا الحق بالضم
 مع قوله الملقان ويجوز ان يكون مما عرفت من تمام التائيد عند التثنية جعل النحوش رقابيا ضو
 ثديه بالحقين في نهودهم لولاكتها ما قوله ويجوز ان يقال في الرضى لكن لما رجم الفعلية التي يليها ما الرجم
 الخففة من حروف العوض قوى اضمار الشان بعدها اجراءها مجرى ان قوله وقال الكوفيون انه انى
 ولا يخفى ان التكلف في اقاو وفيه نقل الحركة الى المتحرر والاصل عدم التركيب ثم قوله ومعنى الاستدلال اى
 عرفوا ان اللغة في التاجر الاستدلال العدديا فن جيزى وفي الصراح استدركت تكرار ما فات تغليظ السنين فيه
 للطلب في الحواشي المندقة اى لطلب درك السامع بدفعه ما عسى ان يتوهم فجعل السنين للطلب على التقديرين
 نقل في العرف من المعنى العام الى الخاص قوله من تنابر ام عتوا بحيث يكون معنى الاول موها التقيض الثاني
 قوله وجعل الشا الرضى الاخير اظهر من وجه من الواو العاطفة للجمهر وليس مقصود المتكلم بجاء زيد لكن عمرا
 لم يحى افادة ان المعلمين المتفارين بتحققان في نفس الامر ان المفيد لذلك جاء زيد لم يحى عمرو بل مجرد دفع التو
 الناشئ من الكلام السابق فهو لا تمام الاول فتكون للاعتراض ما قيل ان الاعتراض لا يكون لدفع التوهم في آخر الكلام
 فدفعه بان دفع التوهم مستفاد من لكن لا من الواو وان محتمل للاضطرار الاعتراض يكون في الاخر ولذا قال ان الواو
 في التوصلية للاعتراض عليه المحققون قال وليت للتمنى ويقبلت ما يدل الياء تاء واو غامضا في البناء قوله فتدل
 على الممكن اى ممكن الوقوع ومستحيل الوقوع وان كان ممكنا فاذن لا يدخل على واجب الوقوع فالجواب لبيت غدا عى في
 لا رضى اية التمنى محبة حصول الشئ سواء كان مع ارتقاب حصوله او لا فيستعمل في الممكن المتوهم وغير المتوهم
 وفي الحال قال واجاز الفراء اى اجاز الفراء تصب لجزأين بعد ليت قياسا مطروا يدل عليه لفظ اجاز
 فلا يرد اى خلاف في جواز هذا التركيب لما الخلاف في توجيهه كما يدل عليه بيان الشرح لان ذلك البيان
 انما هو في وقوعه في الاستعمال قوله اتمم زيد قائما وهو متعلل مقولين كذا في الحواشي الهندية قوله
 اى اتمم كائنا على صفة القيام بمعنى متى كون زيد قائما القيام معنى حصول صفة القيام له قوله واجاز اة
 اى توجيه الكسائى مطرد في النكرة والمعرفة بخلافه اقاله المحققون فانه لا يحى في ليت الشبان كجم ولا حيز على
 التفت والشوب هو البدنى الاول قوله اعلمت ايام العيان اة كلمة يدل من لنا اشار بذلك الى تباين قلبا والحو
 عن حامله المحذوف ثم قوله قال لعل التزج وهذا لا يخفى والكسائى الى انها تكون للتعليل نعم الكلام مذهب

المعطوف هو الجزء الفائق في القوة والضعف على سائر أجزاء المتبوع وقد يكون تعلق الفعل بما بعد حتى اسبق وقد يكون في أثناء التعلق بالمتبوع فالترتيب الخارج لا يستلزم فيها كما لا يعبر الملهمة إنما الاعتبار في الترتيب هنا من حيث لا ضعف إلى الأقوى والعكس سيمى في كلام الشرح مدفعه قوله بحسب مقتضاها وضعها فإنها موضوعات لا بد من ^{هذه} قوله جزء قوى وضعيف قد لا الصفة بقرينة قول ليفيد إلى آخره والمراد بالجزء أعم ما هو جزء من معناه وهو كجزء منه في الدخول في الحكم السابق نحو أعجبني الحارة حتى حديثها ويمتنع أن تقول حتى ولد هذا الضابطة أنها داخل حيث يعم دخول الاستثناء المتصل ويمتنع حيث يمتنع كذا في المعنى فلا تعطف بها الجمل قوله من حيث أنه قوى قيد بذلك ليرتب عليه قول ليفيد قوة أو ضعفا قال ليفيد متعلق بمفعول الكلام كانه قال عطفتها جزء من المعطوف عليه ليفيد قوله أي ليدل عليهما أي ليس المراد الفاعلة في الخارج بل في الذهن قوله فصل لأن يجعل له في العاطفة معنى الجارية لأنها فرع ما معنى الواو العاطفة فلرعاية المعنيين يشترط أن يكون مدخول العاطفة جزء ليحصل الاشتراك في الحكم قويا أو ضعيفا ليحصل معنى الغاية قوله ودل انتهاء الفعل ^{الضمير} الكلام نصا في الشمول بخلافه إذا لم يذكر حتى نحو قدم الحمار قوله وثانيهما أنه أشار بذلك إلى أنه ما نقلت سابقا من الرضوان مراد الجزء بقوله غير أن الملهمة في حق أقل الملهمة بحسب الذهن لا بحسب الخبر ولا شك أنها معتبرة في حقلان التدرج الذهني في تعلق الفعل بأجزاء المتبوع يقتضي اعتبار الملهمة فتعلق بمدخولها قوله على ما ^{الهم} الراجح خلاف الفارس والمهر رجل مثل صاحب وحميد وجمال قور رجال كذا في الصحاح والاشاعة جمه ما ش قوله على الانتهاء أي عن أن المقص من اعتبار القوة أو الضعف ليس إلا ليضعف جعله غاية ويحصل المقص معنى شقوله ^{الفعل} بحسب أجزاء المتبوع والانتهاء بالمالق يفيد الشمول المذكور من غير حاجة إلى اعتبار القوة أو الضعف لكونه قائما في نفسه فلو قلنا ما ذكره الشرح وجهها عدم دخول حق العاطفة على المالق تكلف مستغنى عنه لأنه إذا كان مدخولها على الجزء لا ضعف ولا قوى ليفيد بعطف الجزء على الكل المقصض للغايرة قوته أو ضعفه بحيث صار من غير اعتبار الأجزاء خارجا عن الكل لا يعم أن يدخل على غير الجزء لأن عطفت غير الجزء على الكل ليفيد القوة أو ^{الضعف} قوله هذا في بعض المشروحات إنما تسلسل بعض الشرور لكونه مذكورا فيه مشروحا ولا خصوصية حق العاطفة بالجزء كونه في الرضوخية من الكتب قوله كما وقع في بعض الحواشي الأربعة الحواشي الهندية لثنا طومر نقل ليشمل الجواهر لم يشق فيمت الباردة حق الصابح لا مكن توحيد كلامه بيان مراده بقوله وحكما ما اعتبر كونه منسباً بالنسبة ما نسب إلى المتبوع كافي قوله أعجبني الحارة حتى حديثها ونحوه حتى الساعات حتى عبيد قوله ولله لاله أشار إلى الكلام

في احد الارضين ليس صفة الوضع لان اوليست موضوعة لاحد الارضين مبهما عند الحكم اى الشك في الحكم او
 سواء كان مبهما عند الحكم فتكون الشك معلوما عند قصد الإيهام على السكوت والتعميل او الابطال والاختيار او
 النسبة فان مدلول لاحد الارضين والخصوصيات مستفادة من القرائن لان استعماله في الشك اشبه فلا شك
 بينه المصهور ومعنى كونه لاحد الارضين انه يدل على الواحد الخ في الهمم من الارضين المذكورين كلفظة مقام لفظ لا
 لان معناه جزئي محتاج الى ذكر الارضين المخصوصين بخلاف لفظ احد فاقبل الى لافادة احد والنسبتين من النسبة
 للتبوع او النسبة الى التاييد او الثبوت الحكم لاحد الارضين من المعطوف والمعطوف عليه فتوهم لان النسبة او ثبوت
 الحكم ليست مدلول او انما استفاد من الكلام الذي فيه او قوله عند الحكم بناء على ان الالفاظ لافادة ما في اللفظ
 قوله لكل من الارضين انه يجوز ان يراد لفظهما واحدا مناهما واحدا لآخرية اللفظ كذا قوله والعموم مستفاد
 تحقيقه انه لا فرق في اصل الوضع بين المثبت والمنفي في ان الحكم على احد هادون الآخر مثل رأيت زيدا وعمرا وما
 رأيت زيدا وعمرا معناها رأيت احدهما دون الآخر واخر زيدا وعمرا ولا تضرب زيدا وعمرا معناها اثنان واحد
 دون الآخر الا اذا كان للعدد اكثر من اثنين نحو رأيت زيدا وعمرا او خالدا ورأيت زيدا وعمرا او خالدا لافادة معنى
 الاول رأيت احدهم دون الباقيين ومعنى الثاني ما رأيت احدهم ورأيت الباقيين وكذا الحال في الامر والامر هذا
 هو مقتضى اصل الوضع ثوري حادثة فلو انما استعمل لفظ احد او في الاثبات فمعناه الواحد فقط وانما استعمال
 في غير الموجب فمعناه العموم في الاطلاق يجوز ان يراد الواحد فقط انما يكون كل موجب يصح حينئذ ان يقرب لفظ
 كذا في الامر قال ام المتصلة اراد ان يبين الفرق بين الثلاثة وبدأ من القريب الى البعيد لسهولة الاستعمال
 لو فقد يرادون هل تكون الهمزة عريضة في الاستعمال قوله اى خير مستعملة اى معنى الا لازم ههنا بالمعنى للفرق
 المعبر عنه بالفارسية بحسب السند وليس بالمعنى المصطلحين لرباب العقول لمفسر بما يمتنع انفكاك عن الشيء حتى يد
 ان الصواب ام المتصلة مؤنثة لسهولة الاستفهام لانه حيث استعملت المتصلة استعملت الهمزة دون العكس
 قال يلها احد المستويين والاخر الهمزة ليكون اسمع الهمزة بتأويل الى المفرد ان بعد مبتدئ بل المتصل اليه
 لاى نحو زيد عندك ام عمراى ايها عندك واقى الدليل ليدل على السوق اى في اى للوضعين قال بعد
 ثبوت احدهما تعلق الطرف ببلى قريب من حيث اللفظ بعيد من حيث المعنى وتعلق بالطلب بالعكس قال
 لطلب التبيين لانها مع الهمزة بمعنى اى وى يستفهم بها عن التبيين فيكون المعطوف والمعطوف عليه متبوعا
 استفهام واحد لانه سميت بالمتصلة واما نحو قوله تف سواك عليهم آند زفهم اهم شئ زهمهم اريد به

ثم عرّف عندك او مقدر المدعى كما في مثال المتن **قوله** الشك في الثاني هذا بالنظر الى اصل المعنى وقيد بالانقطاع
 نحو ان يكون اقترابه وقيد بجي بمعنى بل حد كقوله تم ام انا خير من هذا الذي هو مهيئ ونحو ام هل تستوي
 الظلمة والنور **قوله** اي ان القليعة هي الطائفة من البقر والعذر والجمل اقليم على غير قياس كانهم جمعوا
 اقطعا كذا في الصحاح **قوله** كما تقول اريد عندك ام عمرواه هكذا في النسخ التي تبينها والمصواب ام عمروه عندك
 بذكر الغبر ولعله سقط من وسم الناسخ ما في الباب الرض من لزوم حفظ الجملة بصدام المنقطعة في الاستفهام
 بالهمزة خفية اللبس حين ذكر الغبر يكون ظاهر في المنقطعة مع جواز كونها متصلة لا شتر لما جلتين في
 الغبر مع تساوي النظم والتفصيل ان ما بعد ام ان كان مفرقا لفظا او مقدرافه متصلة ويلزم الهمزة والاستفهام
 الطلبي والتسوية لفظا ويجوز تقديرها في الشعر ويقع هل قليلا وان كان جملة فان لم يكن قبلها همزة الاستفهام لم يطلب
 سواء كان خبرا واستفهاما بغير الهمزة او الهمزة لانكاره في منقطعة وان كان قبلها همزة الاستفهام الطلبي
 فلا كانت الجملة ان فعليتين مشتركتين في الفاعل فهي متصلة وان كانتا فعليتين مشتركتين في الفعل متساوي
 النظم او اسميتين مشتركتين في جزء فالاول ان يكون منقطعة لا مكان وقوع المفرد بعد ما فعد ذلك الى الجملة دليل
 الانقطاع وان كانت الجملة ان غير مشتركتين في جزء سواء اشتركتا في فضلة او لا فهي منقطعة عند المتأخرين
 خلافا للمصنف والاندلسي فانها يجوز ان الامر ين وقال الرضيان وقم الاختلاف يكون احدهما السمية والاخرى
 فعلية او تقديم خبر احدي الاسمينين واخير خبر الاخرى او كانتا مشتركتين في جزء غير متساوي النظم نحو
 اريد عنه ام عندك عمروه **قوله** اي خير مستعملة الامم بالى غير مستعملة اما العاطفة الامم
 اما قبل المعطوف عليها فان اللزوم بالمعنى المتعارف ومن حيث الاستعمال **قوله** يعني اذا عطفت اريد المعطوف
 بقرينة قوله ثم عطفت في المعنى انهم يصرون بالفعل عن ارادته واكد ذلك بعد اداة الشرط وفيه اشارة الى ان المراد
 بالمعطوف عليه والمنقح ما اريد المعطوف عليه لانه يصير معطوفا عليه بعد ذكر اما العاطفة لا قبلها والعبارة تقتضي ذلك
قوله يلزم ان يصدره ان كان قبله لربوب الامر وانما قال المصنف منها مام انا خير سابق لاقية الهمزة لان المتصل
 لكونها بمعنى اي الامر ين يقتضي الاستفهام الطلبي لا التوقفي لانه متلها بخلاف ما افادته منوعة لاحد الامر ين فهو يدل على
 شك المتكلم اولها مام من ابتداء الكلام الى قوله لانه عرّف في ابتداء الكلام التزام ما الاول اجل افادة المخاطب ذلك
 من اول الامر لذلك قد يترك اما الاول في الشعر فيكون لا محتمرا لا محتمرا **قوله** يجوز ان يصدر الهمزة من الكلام فاعلم
 الشيا من واما مام او فان تقدم الامر وكما هو من لم يتقدم ما ازان يرضي الكلام عن المشا والاهام بعد ذكر المعطوف

او ما اقدم تصديقه قوله **وقال** في جواب ما قيل يله ذكره ههنا توطئة لبيان عدم صحة فهم في جواب است
 بكونه صفة ولو قال فلو قيل فهم في جواب الاستبرك لمكان لغيره كان اخيرا وحفظ من الحوالة الى ابدل ومن زنا
 التكرار في بيان حسن استبرك كذا في قوله **وقال** لكان كذا في عن ابن عباس من قوله تصديقا
 للاستبرك لا غير لما بعد من الاستفهام فان كان جواب الاستفهام لان جواب الاستفهام يكون بما بعده **وقال**
 انما المعنى في قوله **وقال** انما المعنى ثبات وفي قوله **وقال** اي للمعنى على الارق قوله **وقال** في قوله **وقال**
 ولذا قال بعضهم **وقال** في جواب استبرك كذا في قوله **وقال** بعد الاستفهام بالهدوء او بول كذا جميع حروف
 الاجاب لان اسماء الاستفهام كلها للطلب لتعيين وحروف الاجاب لتقرير المعنى **وقال** وقد ثاب ما لك من
 اية في المعنى ان اي معنى يعم يقم بعد قام زيد وها قام زيد واضرب زيد ونحوه كما يقع نعم بعد نعم ونحوه
 انها تقع بعد الاستفهام **وقال** لا تستعمل الامم القسم والبرم بالمعنى المتعارف وفي الاستعمال **وقال** في قوله **وقال**
 واذا سقطت الواو اسكان الياء ونحوها في من ملام وحذفوا على الاولى يلتقي ساكنان على غير حد هما
 كونهما في كلمتين ومع ذلك ضعيف لان شرط المدغم في غير حرف المدان يكون له في الاصل حركة وليس الاصل
 في الحركة **وقال** وان اسكون اللام جملة في المعنى مثل نعم والاختصاص قول الترخشي وابن مالك جملة **وقال**
 ابن خروف اكثر ما يكون بعد الخبر **وقال** للخبر قد اناك زيدا قد اناك مفعول للخبر واي قد اناك تفسير اجل و
 خبر وان **وقال** نحو قول ابن الزبير **وقال** ان عبد الله ابن الزبير اناة فضالة ابرش بك فقال ابر المؤمنين ان انا
 دبر ونقبت حق وصلت اليك فقال له ارفعها بسبت واخفها بها بهلت وسر بها البردين فقا في جنتك مستغفرا
 مستحيا **وقال** الله ناقة حلتك اليك فقا ابن الزبير **وقال** السبت الراحة واهلت القشر البردين قول اليوم و
 اخبر الاستفهام طلب المعط **وقال** من جوي جهم في القاموس الجوى هوى باطن والخرن والمعوجة وشدة
 الوجه وتطاول الارض وداء في الصناديقها في البيت حسن قوله ان اصل المعنى وهو ما قصد فادبه الخطاب
 بانه لا يخل بالمعنى المستفاد منها انرا الحكم بخلافه ولا ملام الاشياء فان اصل المعنى وهو الحكم مع التحقيق لرد
 الامر على رده وما خلاصته انها التحقيق والتحقيق دور التاكيد فوق ما بينهما اذا قلت ان التاكيد
 مستفاد والله الله غرض منها على يد عليه عبارة القاصي في تفسير قوله تعالى **وقال** لا يستحي ان يقر
 مثلا **وقال** الاية واصلها من الحروف لتبين الغرض من الاية المعنى فالق اثمها اسماء التاكيد فلا حجة بالبطان عليها
وقال ان وان وقيل لم يبينوا ان هل جان الشرطية او النافية او المحفظة عن المثقلة او النكسة

حروف الزينة

أو المفسر في الاحتجاج وهو موافق لما ذكره من قبله في المعنى وقوله في الاحتجاج قال إمامنا الزبدة
 تنصب المضمار لمن والى الزائدتين وجعل من قوله ثم وأما أن لا تكون على أصل وهو أن لا يكون في
 الترتيب قال غير فانها مع صديقه وإنما يجوز الزائدة أن تعمل لعدم اختصاصها بالأفعال بخلاف معنى الجواز الذي لا
 كالقول المعدي في الاختصاص الاسم فلذلك على القول لا معقولان الزائدة غير التوكيد كما في الرواية قال
 ما لا نافية دخلت على صفة فغلبت كما في الشرع وأسميته بقوله فما إن ظننا حين وفي هذه الحالة المتكلمة المحذرة
 عن العمل وقد زاد بعد ما هو قوله الاستفاحية قوله وقد نعتهم بل قال صاحب المعنى وهو يورد
 بأن نسبة السهم وهو في الرضى زيادة المفتوحة بعد ما في الشهادة تقول لما إن جلست جلسة فها وكسر الواو
 الشهادة قوله نحو كان طيبة في أوله ويوما توافقنا بوجه مقسم الموافقة الملائمة والضمير المحببة والقسم الحسن
 فلان قسم الوجه مقسم الوجه أعطوا تناول برقم الراس اليد والناظر الشدائد الخفية ويرى وارق في
 الشجرة الخضراء والسلم مفتحتين شجر عظيم وله شوك قوله على تقدير رعاية آه ويرى بنصب ظنية على أعمال
 كان المخفية ويرى ما على الغائما وأعمالها في ضمير الشأن المحذوف والمعنى تأتينا هذه المرأة يوما بوجه حسن
 عن الحسن موضع منه كانها في حسن عينها وامتداد جديها كظنية من عظمها إلى عصب ناض من هذا الشجر
 وصف الظنية بهذا لأنها بهذا الحال تزداد حسنا قوله وما تزداد في الرضى لم يعد لها الكافة وإن لم يكن لها
 ضعف من الزوائد لأن لها تأثيرا وهو من العالم من العمل وتؤتي ممل خولك لم يكن أن يدخل في الخضم لها
 من التولد حيث قال فهي الزائدة نوعا كافة وغير كافة قوله حال كون أي معنى أن شرطها حال من الجملة
 الخمس للزائدة مع ما وفادته أنها تستعمل شرط وغير شرط وزائدة ما فيها خصصة هذا الشرطية قوله
 نحو أقسم بيمين القيمة ذهب إليه جماعة ثم اختلفوا فقيل لا توطئ في الجواب لا أقسم بيمين القيمة
 لأن كونه سلفا ورجاء مقدر في الجواب بعد ما قبله خولك خلقنا الإنسان في كبد وقيل لا يرد على ذلك
 ورد بأن لا تزداد ذلك مبدل ليل جسا وفيه نظروا ذهب جماعة إلى أنها نافية فقيل المنفى في قسمه على أن يكون
 اخبار الانشائي لا أعظم بالانسان فيه لا يستحقها أعظم ما فوق ذلك قاله الزمخشري وقيل المنفى في قسمه
 وهو ما حل في غير كثير من أخبار البحث في المنفى كالأمر كاش شراستون في القسم كذا في التسهيل قوله في جود
 في القسم وإن لم يكن نفي حقيقة لأن معنى القسم مقصود قوله كقول من في الآية تأمير على الله عز وجل
 الصبر حتى آتيت الحجاز والحوادث كذا في المعجم وغيره في محاذرة أي تقصير في نقصان وهو على ما يكون

اسم جبريل من الملائكة في قوله تعالى والذين آمنوا واتبعتهم جيوشهم
 فاستجابوا لهم في قوله تعالى والذين آمنوا واتبعتهم جيوشهم
 يعني الملائكة والذين آمنوا واتبعتهم جيوشهم يعني الملائكة
 غير ان في الملائكة من لا يملك من الارض شيئا الا الذي يشاء
 ساطط الاذن والروح على من يشاء والذين آمنوا واتبعتهم جيوشهم
 يعني الملائكة والذين آمنوا واتبعتهم جيوشهم يعني الملائكة
 التي لان في الملائكة من لا يملك من الارض شيئا الا الذي يشاء
 قوله والذين آمنوا واتبعتهم جيوشهم يعني الملائكة
 يكون الملائكة في قوله تعالى والذين آمنوا واتبعتهم جيوشهم
 القياس على قوله تعالى والذين آمنوا واتبعتهم جيوشهم
 فليس في قوله تعالى والذين آمنوا واتبعتهم جيوشهم
 كتبت اليه اي قم فمعه قوم الى ان تاتي الغسق اسم فعل معناه عوا
 المتروكة في الطرف ان كان منظورية اللفظ المعنى غير ظاهرة بينه بانه على التشبيه في حق عدم انفكاك اللفظ
 الموضوع عن المعنى كما لا ينفك الظروف عن الظروف بخلاف ظرفية اللفظ فاما قوله تعالى والذين آمنوا واتبعتهم جيوشهم
 ان اللفظ في قوله تعالى والذين آمنوا واتبعتهم جيوشهم
 وذلك لان اللفظ في قوله تعالى والذين آمنوا واتبعتهم جيوشهم
 وان يتبعوا من الملائكة في قوله تعالى والذين آمنوا واتبعتهم جيوشهم
 ليس فيه معنى القول لا يكون في قوله تعالى والذين آمنوا واتبعتهم جيوشهم
 على قوله تعالى والذين آمنوا واتبعتهم جيوشهم
 عن قوله تعالى والذين آمنوا واتبعتهم جيوشهم
 ظاهرا في قوله تعالى والذين آمنوا واتبعتهم جيوشهم
 محتمل ان في قوله تعالى والذين آمنوا واتبعتهم جيوشهم
 في قوله تعالى والذين آمنوا واتبعتهم جيوشهم
 المحتمل ان في قوله تعالى والذين آمنوا واتبعتهم جيوشهم

في قوله تعالى
 والذين آمنوا واتبعتهم جيوشهم

واللوم لان التحضيض على ما فات يستتبع التوبيخ واللوم اذ لمعنى المحض على ما فات سواء كان معنى حقيقيا او مجازيا
او كناية والظاهر ان هذا لا يخرج عن المحض على مثل ما فات وفي المفتاح وفي الماضي للتنديم التنديم بشما
كون والتوبيخ سر زفس كردن واللوم ملامت كردن وهذه المعاني كلها لازمة للمحض على ما فات فان كان المحض
خاشع فتنديم ولا توبيخ ولم قول بمعنى الامر لانه طلب بحث وازعاجه ومع ذلك لا يخرج عن توبيخ ولوم
على انه كان للخطاب ان يفعله قبل الطلب منه وقد يكون للطلب من غير تحضيض توبيخ بل يثأرب فيكون
للعرض قوله ولا يكون اه عطف على قوله فمعناه اذ دخلت اه قوله لا انها تستعمل اه بمعنى لكن وقدم توهم
اطلاق حروف التحضيض على ما دخلت على الماضي لان اطلاق هذه الاسماء عليه بالمعنى الاضافي لا بالنقل كما
ولذا سماها السكاكي في المفتاح حروف التنديم والتحضيض قوله لانهما من حيث المعنى التحضيض وهذا في غير
مثل ما في الاماكن ذلك نحو قوله عليه الصلوة والسلام هاشققت قلبه فلا قال حروف التوقع
اضافوا الى التوقع والتقريب من جملة معانيها الخمسة لاختصاصها بها والرد على من قال انها ليست للتوقع
في الماضي بل ذهبا الى انه ليس للتوقع مطلقا وهذه المعاني نقدا اذا كان حروفا ولا يستعمل اسم بمعنى حسب مينا
عند البعض بين المشاهدة الحقيقية فيقولون قد زيد درهم وبون الوقاية نحو قد ن درهم مع اعدا الكوفية
فيقولون قد زيد بالرفع وقد ن ويستعمل اسم فعل بمعنى كفى نحو قد درهم زيدا وقد ن اي كفى قوله اذ دخلت
اشار الى انه لا يدخل فعل الطلب وشروط في الماضي ان يكون مثبتا ومتصرفا لان غير المتصرف ليس للمضارع
يقرب الى الحال ولعله اراد الماضي المجرى الغير المشابه بالحروف بقرينة الاطلاق قوله متوقعا للخطاب قبل
الاخبار فلا يرد ما توهم القائل انه ليس للتوقع في الماضي لان المضارع في التوقع قوله واقعا اي واقعا في الزمان
الماضي القريب عن الحال قوله وقد يكون اه اشار الى ان هذا الاستعمال قليل ولذا انكره الخليل قوله
البحر اه فالاطلاق قرينة التجويد قوله وقد تستعمل التحقيق اه وقيل وقد تستعمل التحقيق مع التثنية وجعل
الاية من هذا القبيل قوله ويجوز الفصل اه ويجوز حذف فعلها لشعر نحو اذ الترحل غير ان ركابنا لما تزل
برحالتنا وكان قد به قال امرؤ وهما مال فعلت بمعنى هل فعلت على ما حكاه قطرب عن ابى عبيدة فيقول
الهاجم قوله ترحلان اه اشار الى لغة المثال للاشارة الى هذا العم قوله الا ان المهمة اه اشار الى ان قوله وكذا في
ليس على عومه بل على قوله والمهمة اه تم نصه فافكا في معنى الاستثناء من هذا الحكم لانه ذكره الشرح ههنا والذكر وجره
في قوله تقول زيد ما ضربت كاشير اليه قوله ما عرفت قوله الا على شذوذاي على استعمال غير فصيح لما مر في المفتاح

منه

حرف الاستفهام

عاقبة

قوله تذكرت وهو ديار الخرافة المرفوعة جمع عهد بيان والحق كالي ما يحيى من الكلام مصدر بمعنى المحيى والادوية
الارض التي فيها الكلام وحسب امام من الحسب بعض الميل ومن الحنين الشوق والالف بكسر الهمزة وسكون اللام الالف
يقع تحت الالف الى الالف المعانق قد اغوش كرفق وتسلت عنه الظلم انسدت عنه على ما في العبر اسم اسلا بفتح
انسلا لا من منه اما التسلسل في القاص من انه بعض النسيان وفي الصحاح والتاج الكشف في معنى منها لا في النظم
الان يرد تسلت بها عنده على هذا المضاف ذاهلة حال ملالة الى جاز هو لها عن الفعل واللام تصوير وتثيل
محال بل محال العاشق والمقصود انه اذا عكن مراعاة حالها الاصل في تركها بقوله والتمتع فيها يعني ان تصرف
تقدير عن النسبة والمعنى ان تصرفا ومعنى الاضافة التصرف فيها لا تصرف فيها في شيء بان يكون الاضافة الى الفاعل و
احترق بقوله باعتبار استعمالها عن التمتع وفيها من حيث الذات فانه لا تصرف في الحقيقة بخلاف حال فانه تصرف فيها
الهاء حموة وقيل معناه تصرفها شمل لانها متصرف في جملة النقل من الاخبار الى الاستحسان ولا يتأتى هذا التصرف من جملة
وهذا اعذب من تفسير التمتع وفيه انه ان اراد بقوله لا يتأتى هذا التصرف من جملة يدخل على جملة من عليه الحموة
لانها لا يتم وفيها فطر وان اراد ان لا يدخل عليها حتى يتم وفيها فمسم لكن هذا فرع المعنى في الاستعمال في الحق لا في
يتبع قوله على وجه الاحكام التوحيجي اي ما بعدها ما كان ينبغي ان يقع وان فاعله ملوم نحو القيد في ما لا يجوز وقد
للأحكام لا على ايمان ما بعدها ما غير واقعه وان مدعيه كاذب نحو ان تصفوه بغيره بالبين ولا فادتها في ما عداها التي ثبوتها
ازكان منفي لان في الصفات ومنه اليس الله بكاف عبده والاحكام قسميه مختص بالهبة وهو محل الشرح المثال على
حجبه الاحكام مطلقا بل يقول باستعمال الحموة لا تكرار ما دخلت عليه لكان اشمل في قول من هو من الحقيقة
لا من الاستصحاب من التصرف الذي هو معلوم الوجوه في الاحكام التوحيجي ومعلوم الانتفاء في الاحكام الباطل بخلاف الوضوح
اخر في قوله ان المحال الذي ينبغي ان يدل على عدم استحسانه وهذا مني على استعمال الحموة في الاستعمال وكون الاحكام متواترة
واما على تقدير كونها مستعملة في الاحكام الوجه ذكره في المقام من اجل اختصاص الاستقبال لا من الاحكام بل بقوله
الاحكام في الاحكام اذ هو داخل في الاحكام كونه في موضوعه النسبية عند العقول في الاستعمال والاحكام عند العقول لا في الاستعمال
على عدم جواز حمل ملوم الكلام بل على عدم النسبية قال واتى في ملوم قوله اشارة الى الايات الثلاثة عن عقولهم والاحكام كم
لا يفتقره وقوله فان كان كل كاذب فمن الله وقوله فان كان ميتا فاحييا كاذبا وجعلنا له نورا ليضيء به في الناس كم
مثله في المثال فمدخل المعانق عطف على السابق عند الجمهور وعلى مقدم عند الزمخشري تقدير الاول والاداء وقت العدا
وقرأتم اذا ما وقع انتم به وتقدير الثاني كم كان مؤمن كم كان فاسقا فمن كان عليه يؤمن لمن ليس ك

قوله ومعناه أنه وليس معناه أن انحصرة بالمستقبل ولو بالماضي قوله نحو قوله ثم كلمة قومية متضمنة
 مشتركة ولو تجببكم فإن المعنى أن تجببكم قوله فإنها موضوعة أنها كحرف شرط ومعنى الشرط امرأ
 فيها وبه صرح المحقق القناري في المطول وشرح المفتاح قوله مقدّر فيه أي مقدر على حصول قوله كان
 منفيًا فيه إذ لو كان حاصلًا فيه لما قدر حصوله فيه وهذا بناء على العرف وما قيل إن المقدّر يشمل الموجود والمعدوم
 فاصطلاح المنطقيين قوله فيعلم أنه تحقيقا للمعنى التعليق فإن معناه أن حصوله منوط به غير متوقف حصوله
 على حصول شيء آخر وأن جميع ما سواه مما يتوقف عليه ذلك الأمر حاصل ولو أدرعاً فلو حصل ما علق بدون
 ما علق عليه لم يكن المعلق عليه معلقاً عليه ولذا ذهب الشافعي إلى أن التعليق بالشرط يدل على انتفاء الحكم
 عند انتفاء الشرط والحنفية اعترفوا بانتفاء الحكم عند انتفاء الشرط إلا أنهم لا يقولون بكونه مدلولاً للجملة
 فأنفرد ما قيل أن انتفاء المزموم لا يستلزم انتفاء اللازم بل الأمر بالعكس لأن ذلك إنما يرد لو كان معناه مجرداً ولم يشأ
 للأول قوله فقد علق حصوله بالمعنى المطابق هو التعليق المخصوص وانتفاء الأخرين وسبب انتفاء
 للانتفاء مدلول التزمي له ولما كان كلاً الانتقائين معلوماً للخطاب لم يكن تعليق المصوّل للمصوّل المنفرد
 مقصوداً بنفسه إذ لا فائدة فيه بل لأجل إفادة السببية قالوا إن لولا انتفاء الثاني لا انتفاء الأول فوضعوا ما هو المقصود
 من المعنى المطابق مقامه تنبيهاً على ذلك قوله في نعم التكليم متعلق بقوله مسبباً إشارة إلى أنه لا يلزم كون الثاني
 مسبباً في نفس الأمر كما في قول أبي العلاء شعروا طارذوا فارقوا لواء طارات ولكنه لم يطر بقوله قد تستعمل
 إشارة إلى أنه معنى مجازي له لأن اللزوم لازم للتعلق والدليل على ذلك قوة الاستعمال فيه وتبادر معنى التعليق
 المخصوص وكل المعنى الثالث والمعنى ما ذهب إليه الشارحون واختاره القاضى في تفسيره أنه موضوع للقد
 المشترك وهو التعليق دفعا للاشتراك أو الحقيقة والمجاز وتبادر فرد منه كثرة استعماله لا ينافي ذلك كما قالوا في
 الوجود قوله على قصد الزعم الثاني للأول من غير قصد كونه معلقاً عليه قوله مع انتفاءه متعلق باللزوم فيكون
 مدلوله اللزوم مع الانتفاء فيستدل باللزوم المقارن بانتفاء اللازم على انتفاء المزموم فلما احتججوا إلى استثناء المثال
 ولا يجوز استثناء المقدم قوله على أن الفساد إشارة إلى أن لوقاه مقام استثناء التالى قوله عكسه المشهور
 وهو أنه لا انتفاء لانتفاء الأول قوله ولم يدان ما ذكره أي لم يدان استعمال التعليق غير استعمال اللزوم
 قوله في ربط ذلك الشوباً بعد التقيضين عنه أي عن ذلك الشيء فيدل على ربطه بأقرب التقيضين منه بطريق
 الأولوية فيدل على استقراره على كل تقدير إذ لا واسطة بين التقيضين فمن قال هذا الاستعمال لا يخصق هذا الاستقرار

اذ السابق الى انهم اتحدوا على الفعلين وعبدوا الله منسوب الى الطرفين لا من الجانبين البهيم على التسهيل ان
 مادل على معنى اضافي لا يعرف حقيقة بنفسه بل ايضا فاليه كما كان واجبة وجهة وجهه وجهد وجهه
 الاسماء البهيمه واحتوز محض عن الذي يدل بنفسه على معنى كل مكان نحو جوفه باطن وظاهره وادخل
 فان هذه من الاماكن المختصة وما قيل ان اول مكان تقرب الى حقيقى المكان التقرب الى كمالهم في عدم الظهور فوجود
 اجتهاد لا يدل عليه شاهد قول نحو احتوز به عن توسطه اى وروى للاحتراز عنه فاما ان يجعل الاحتراز مقصورا
 عليه لانه وان كان في ذلك مقداره في القصد متاخر فيكون قوله على الشرط احترازا عن تقديم الشرط واما ان يجعل
 الاحتراز عن جميع صور التوسط فيكون ذكر قوله على الشرط لان الكلام فيه وتعمله الاحتراز الى ان يرسله الشرط على
 اطلاقه قوله اى لزم القسم به جعل الغيب للتوسط بعد اطلاقه بحالة المعنى لان لزوم الماضي للشرط يحتاج
 الى اعتبار تكلف لزوم الكل للجزئ قوله اى الشرط الجواب في عدم العمل الظاهري بما قال وكان الجواب للنسب لفظا
 لتقوى القسم بالتصديق وضعف الشرط بالتوسط واز قليلا ان يعتبر الشرط تقريبا بوضوح القسم في نفسه لكونه
 مؤكدا للمعنى فهو كالرشد والشرط مؤد في معنى التوقيت قوله فقط لا اطلاقا فنية التجريد عما سواه قوله
 لا القسم والشرط لما كان المتبادر من قوله وكان الجواب للقسم فقط تعيينه للملك وليس كذلك هو اولى على ما مضى
 في الرضوخ وليس مختصا بالشعر فانه جعل الزعم في قوله ثم ما انكبنا بسط يدك الى اليك جواب الشرط في قوله لكن
 بسطت حمل الشعر على ان ذلك التعيين بالنظر الى جملة جوابها لا بالنظر الى الشرط فقط لكن ذكر في قوله التسهيل
 ان اعتبار الشرط في صورة تقدير القسم مذاهب الفراء ومن واقفه من الكوفيين ونحو ذلك البهيمون ذلك يجعل
 اللام زائدة انتهى في الحاجة الى اذكر الشعر فان المتن على مذهب البهيميين نعم لو ثبت وقوع القسم لفظا لم اعتبا
 القسم لزم الحجة عليهم قوله يلزم ان يكون مجزوما اى بالاطلاق العام على ما هو المتبادر من القضية الغير البهيمه
 بجمهه وغير مجزوم دائما لانه المقابل للاطلاق العام فاندفع ما قيل ان الشرط ان كان ماضيا لم يحجم الجزء فكيف قيل
 كونه مجزوما وغير مجزوم لان يتكلم بيقين اذ محبة كونه مجزوما ووجوب عدم كونه مجزوما قول هو لما مضى
 بيان للثلاثة قوله لفظا يعني انه اذا رعى جهة اللفظ فالقسم الشرطي ان الجواب لوجه التجريد وتوقيته فيكون جوابا
 لما وان كان اعتبارا واحدا لم يقل ما على الاخر فيلزم ان يكون جوابا احدا مما قيل ان الجواب لوجه التجريد فاما ما قيل
 ان جواب الشرط مجزوم القسم وجوابه لا مجرد الجواب على عكس ما قاله الجواب الشرط ان جواب القسم من مجموع
 الشرط والجزء ثم ان هذا القتل بعد في كونه جواب القسم معنى لان جوابه مجموعهما اعتبرت بكونه جواب الشرط معنى

فمن كلامه في قوله لا كرم لك فانه رضى فيه شرط القسم من دخول اللام وتكون التأكيد وهذا معنى قوله
 لفظا قوله ان تقدير شرط قوله غيره عطف على الشرط لا على التقدير فان غير تقدير الشرط اعني تأخير الاستلزام
 المتوسط يجب ان يكون ذلك الغير ما يطلب التجزاعى المبني قبل التواسخ او بعد فانص على في التقدير شرط التسهيل قوله
 جاز ان يعتبر القسم في رضى شرطه من لزوم عدم الجزم ودخول نون التأكيد اذا كان متصارعا مع ثبوت قوله يعتبر الشرط
 فيجوز لا يدعى التوثيق قوله يحتمل ان يكون اهل الاجماع ذلك لانه صرح الرضى بوجوب اعتبار الشرط في صورة تقديره
 على القسم فالتال الثاني ليس لا إلغاء الشرط بل معقبه والقسم لان اعتبار القسم يجعل الجملة التي بعد القسم جوابا
 واعتبار الشرط يجعل الجموع جوابا لهما فمن القول باعتبار الشرط لانه لم يفت رعاية ما راع فيجوز به لان الجموع كما
 مثبت يكون مع الفاء وبذلك في ذلك الفاء ليس علامة إلغاء الشرط وفيجب مكان الفاء واجبة عند اعتبار الشرط كما
 جعل الجموع جوابا له نص عليه في الباب وغيره وان جعل الجملة التي بعد القسم جوابا له كما يشير اليه قوله لان الجموع
 مضارع مثبت يجزى الجزم ولا يجوز دخول نون التأكيد ولانه اذا كان هذا المثال مثالا لاعتبار الشرط والقسم فان مثال
 الفاء القسم وما زعم من حى الفاء كلام الرضى فبطلان إلغاء الشرط بالنسبة الى جواب القسم لا ينافي وجوب اعتبار النسبة
 الى الجموع القسم والجواب ولما لم يكن مقصم المصريح الا ببيان الالفاء والاعتبار بالنسبة الى جواب القسم لم يورد في المثال
 الثاني الفاء مع وجوبه ولم يقل ان يتفق فواته لا يتفق في المثال المذكور في جموع الايقام واعلم ان المصنف اورد في المثال
 تنبيه على ان الجموع القاعدة المذكورة انما هو في ان وما يتفق في معناها من أسماء الشرط دون لود كونه وان اطروقه
 تقديم القسم على الشرط وخير تعيين الجواب في القسم لا يقدح فيها حكم المتوسط لتعين الجواب في الشرط لو جوب
 باعتبار الشرط في صورة التقدير كما لا يمكن جعل الجموع جوابا لان جوابها لا يكون الجملة خبرية قولهم فيكون باعتبار
 التعيين والجواز الفاء والنشر ذكر متعدي على سبيل التفصيل والاجمال ثم ذكر ما كل من اتحاد المتعدي من غير تعيين
 ثمة على ان السامع يروه اليه والاول اما على ترتيب للغيان يكون الاول الاول والثاني الثاني وعلى غير ترتيبه وهو
 ضروريان معكوس الترتيب ولو غلط الترتيب كذا في الطول فالاول من النشر من اشغاله على ما يتعلق بكل واحد المتبع
 والترتيب اما على وفق ترتيب الفاء على خلافه ثم ان ههنا الغين لفقدية الشرط وخبره ولو جوب الاعتبار والافتاء
 فان اعتبار جموعها الفاء واحد ومجموع المثاليين نشره ولا شبهة في كونه نشر الكثرة في غير ترتيب الفاء وهو
 ظهر ان اعتبار كل واحد لفظا على حدة فليس في من المثاليين نشر الواحد من متعديا عن ان يكون على ترتيب الفاء
 وعلى غير ترتيبه اذ ليس في المثال الاول الرضى من تقدير الشرط المذكور في الفاء الاول ولا في المثال الثاني ان الرضى القسم

قد كتب في المواضع الثلاثة منها لفظ الغريق الحاشية وأعلم عليه بعلامة العين وضرب الخط على اللفظ الغريق وانت
بملاحظتك قلنا ظهر لك أن لفظ الغريق لا يقع في الموضوع الأول دون غيره وإن استقام لفظ الغريق لا وجه لقوله
اختلاف بين اعتباريه أو اعتبار كل من المثالين اعتبار التقدير واعتبار جواز اعتبار الشرط في كون أحدهما على ترتيب
اللفظ الآخر على غير ترتيب كما عرفت وتفسير الاعتبارين اعتباري اللفظ الشرع هو قوله بخلاف المعنى الأول فإن
الاعتبارين فيه متفقان كلاهما على غير ترتيب للفظ المثال الأول على ترتيب اللفظ في المثال الثاني قوله يقتضي
تقديره أي كون الشرط في المثال الثاني على ترتيب لفظه يقتضي تقدّمه على المثال الأول لأن الشرط على ترتيب اللفظ
أظهر منه على غير الترتيب قوله أراد اتصاله فلذا قدم المثال الأول لأنه لا يكون مثلاً لغاء القسم متصلاً به
على تقديره بقوله التغيير أو ما إذا ذكر مثال لكل من اللفظين بمجبه بان يقربوا إذا توسط القسم بتقدير الشرط عليه
جائزاً باعتبار القسم ويلقى نحو أن اللفظ لا يتأخر وكذلك أن توسط بتقدير غيره نحو أنا والله أن تأخر أنك
يحصل اتصال المثالين لتمامه قوله من حيث مثالهما حال من نشرهما قيد بذلك لأنه إذا اعتبر من
حيث انهما مثال لمجموع اللفظين كان الاتصال حاصلًا لتمامه قوله كما كلف في صدر الكلام قيد للمفوط بذلك
لأن المقد لا يكون إلا في الصدر قوله لا يخرجوا ولا يخرجون وإن أطعمهم إنكم مشركون أو رد المثالين
أشاره إلى أن الجواب للقسم سواء كان هناك أم مؤثمة أو لم تكن رد على من قال إن قوله إنكم مشركون نحو
الشرط والغاء مقدّم ولم يقدّر قسم لأن حذف الغاء من الاسمية الجزائية إنما يكون في خبرية الشرع قوله
أولى به لأنه أكثر استعماً لألف الرضی في بحث أما نحو أن خبر يتق اكرامك بالجزم أكثر من أن خبر يتق فكر ما قوله
يلزمها لأنها ألفاء مخطئة لا أصل لها ولا لازم للغاء وإذا الفجائية وهذا اللزوم في السعة وأما في الشرع
فيجوز حذفها نحو من يفعل الحسنات ثلاثة يشكرها قال أما بالفقه والتشديد وقد تبدل معنى الألف
من بياض استئصال للتضعيف وهي حرف شرط وتفصيل وتوكيد كذا في المغني وتفسير القاض في الرضی أنها
حرف شرط وتفصيل وقد يحذف ويطرود ذلك إذا كان ما بعد الغاء أمراً أو نهياً وما قبلها منصوباً به أو مفعلاً
نحو كذا قوله أو أجله في الذم أنه كما إذا قلت أنت بقوله أما زيد يعلم الخاطب يحكي أخوتك قوله
يعني ولما الذي ليس في قلبه هو أنه جعل في كذا الضميمة على تقديره ولم يجعل قوله والرايخون في اليمين
أما قوله كما في الضميمة لا يجوز تقديره عدم الوقف على الله وكذا لم يجعله قسماً له بخلاف ما كان في التوضيح لأن
حذف ما مع حذف الغاء لم يوجد في كلامهم قوله للزوم الغاء وانها لا يجوز أن تكون عاطفة إذا لم يطف

تقدم على قول لا خشن واستغرافية باعتبار المال قولهم ما مقام ما في جعل من قال ان اصلها ما بالقلب الحكاية
 وابدال الحاء بالهمزة لان الاسم لا يصير حرفا بالقلب لا بدال كذا قالوا وفيه انه انما يتم لو اعترف هذا القائل بغيرها
 اما لو قال بقاء اسميتها كما قال بعضهم ان اصل ما اي ما في كلمة الشرط واليهامية معناه شيء او حالة تقديريه اي
 او حالة فلا قول وسطية الجملة الذي هو المعلوم فقد المتكلم قولهم لما الشرط والجزء واللفظ
 فانهم ذكر المعطوفين والمعطوف عليه السبب السبب قولهم لما الشرط والجزء واللفظ فانهم ذكر المعطوفين والمعطوف عليه السبب السبب قولهم لما الشرط والجزء واللفظ
 في شرح التسهيل وهو الحق وهو مذاهب سيبويه والبرجعي المبرور في الرضى ليس شيء لانه اذا جاز التقديم للفر
 المدكور مع المانع الواحد فلا يابس بجواز مع مانعين او اكثر لان الغرض من جعله لتخصيله المانعين فصاعدا
 وفيه ان انتفاء الغرض المدكور مطلقا اما الفاتت على هذا التقدير اقامة المعلوم مقصد مقدم المعلوم الادعائي و
 فواته غير مضر لان المقصود تأكيد وقوع الجزاء وهو حاصل قولهم لما الشرط والجزء واللفظ فانهم ذكر المعطوفين والمعطوف عليه السبب السبب قولهم لما الشرط والجزء واللفظ
 الظروف من المفاعيل كالمفعول به في قوله نعم فاما اليتيم فلا تقهر فجر بان التقدير الثاني فيه على بحث فان لا يجب
 ان يتم ما يمكن التيسر على ان يكون اليتيم معمولا بالفعل الشرط قولهم لما الشرط والجزء واللفظ فانهم ذكر المعطوفين والمعطوف عليه السبب السبب قولهم لما الشرط والجزء واللفظ
 والعائد محذوف في حالتيه يوجد عليها فهو منطلق وكذا في التقادير يذكر مجرهما ولا معلوما على ما سيجي ذكره فان
 ما قيل انه لا يصح هذا التقادير لانه لا بد من رابطة في جملة الشرط ولا رابط الا ان يجعل معها معنى الوقت وهو مردود
 على ما مضى عليه الزمخشري في تفسير قوله نعم فاما اليتيم فلا تقهر فجر بان التقدير الثاني فيه على بحث فان لا يجب
 مستدلا بقول حاتم مشعر وانك مما تعطي بطناك سؤلكه و فرجك لا تمنى الذم اجمعاء وردة ابنه بل لا تستشها
 في صحة تقديرها بالمصدر اي تعطي قليل او كثير قولهم لما الشرط والجزء واللفظ فانهم ذكر المعطوفين والمعطوف عليه السبب السبب قولهم لما الشرط والجزء واللفظ
 تقديره عطف عليه وقوله فوجهه غير ظاهر خبره والجملة استينافية قولهم لما الشرط والجزء واللفظ فانهم ذكر المعطوفين والمعطوف عليه السبب السبب قولهم لما الشرط والجزء واللفظ
 والواحد محذوف اي حاله يذكر زيد عليها قولهم لما الشرط والجزء واللفظ فانهم ذكر المعطوفين والمعطوف عليه السبب السبب قولهم لما الشرط والجزء واللفظ
قولهم لما الشرط والجزء واللفظ فانهم ذكر المعطوفين والمعطوف عليه السبب السبب قولهم لما الشرط والجزء واللفظ
 نحو قوله نعم فاما اليتيم فلا تقهر فجر بان التقدير الثاني فيه على بحث فان لا يجب
 لا يحسن قوله مع انه يومه اه انما قال يومه لان المقصود من التقديم بيان وجه العراب في صورة الرقم والنصب فانهم ذكر المعطوفين والمعطوف عليه السبب السبب قولهم لما الشرط والجزء واللفظ
 في الاستعمال فانهم ذكر المعطوفين والمعطوف عليه السبب السبب قولهم لما الشرط والجزء واللفظ فانهم ذكر المعطوفين والمعطوف عليه السبب السبب قولهم لما الشرط والجزء واللفظ
 من هذا الخبر انما هو في تقديره مما يمكن ان يكون التقدير في جميع الصور واما في غير ذلك فالتقدير

فقد يقال

فقد يقال

كلا قد هما لجهولنا بسببته وقال ابن يعيش هما مركبة من كذا والتشبيه ولا هم شديد الخيول من التشبيه قولهم عاتك أي من المعادة إلى مثل ذلك القول قد يكون زجرا عن فعل فيه المنوع كقولك لمن يذم علما كالأول لا بد فيه من تقديم كلام يربطها سواء كان من كلام من يحكم بها على سبيل التكاثر كقولهم يقول الإنسان يومئذ إن القرآن كذا أو على سبيل الحكاية كقولهم قال أصحابي موسى إذا لم يدر كون قال كذا أو كلام غيره كما في مثال الشرع ويجوز الوقوف عليه بالإنها ليست من تمام ما بعدها قول أي ليس الأمر كما تقول إشارة إلى أن الفعل الذي هو من تمامه محذوف لأن الحرف لا يستقل كذا في الوضو فيه أنه زجر عن الكلام السابق فيبقى لتعلقها بالإن يقر أنه مغير والمغير يكون سابقا فلا بد من التقديم قول وقد يجرى بعد الطلب في الوضو ويكره أيضا رد الطالب كقول ربك أنجعون لربي أعمل ما تحلفنا أنك كذا وكذا والظاهر ما ذكره الشرح لأن المقصود في إجابة الطالب إلى مسؤولية الإجابة عن الطلب قال وقد جاء بمعنى حقا في قد يجرى مجرى القسم فيجاء باللام كما في الآية المذكورة وقيل لا يكون كذا كما في قوله تعالى لا تجنون العار لقلوبكم والقسم من تحقيق مضمون الجملة وأما الجملة السابقة فيجوز الوقوف عليها أو اللاحقة ولذا لا يلزم بعد كذا بمعنى حقا كسر الهمزة وقول المقصود المتكلم فإن أراد تأنيدها بعد حافا الغنى وإلى استينافا وبعد حافا لكسر قول جازان يقر أنه اسم في المعنى أنه بعيد لأن اشتراك اللفظ في الاسمية والحرفية لا يمنع من اللاحقة الأصل قول بني هاشم لما يقر أنه إذا كان اسماء لم لا تفت وأعلم أنه وقفي القرآن كذا في ثلاثين وثلاثين موضعا لا يصح في جميعها كونها للدفع فزادوا معنى ثانيا فمكسائي أنه قد يكون بمعنى حقا وقال أبو حاتم في معنى كذا الاستفهامية وقال نصر بن سهيل يكون حرف جواب بمنزلة لي ونعم قال تاء الثانية الساكنة أي في الأصل ولذا لم يترك الهمزة في مبتدأه لأن نحو لم يبيعا وبيعا فانها قبل الالف متحركة في الأصل فلذا لم يحذف العين فيهما لأجل السكون العارض لأن امر الخاطب في الأصل مضارع ولذا لم يدر وأمر الخاطب من المبني الأصل ما في نحو قل الحق فانما لم يترك العين المحذوفة لأن الحركة ليست كاللازمة بخلاف بيعا قول لا متحركة أي ليست المتحركة معدودة في الحروف لأنها مختصة بالاسم حتى صارت كالجزء منه وأجرى الأعراب عليها في أحكامها بتبعية بيان المؤنث في بعض التذكير والثاني بخلاف الساكنة فانها غير مختصة بالفعل فانها تدخل الحرف أيضا كما في ثمة وثمة نصر عيسى في المعنى فهي كلمة براسها فلذا عدت حرفا وبين أحكامها استقلالها وما قيل فلم يبقيد بالسأكنة لم يصح قوله تلحق الفعل الماضي فغلبه أن قوله تلحق الفعل الماضي متفرع على تنبيذه بالسأكنة فكيف يكون ذلك موجبا للتنبيه فلما رجا المتحركة ما يكون لجمع الثاني فلا يردناه فعلت الخاطبة لأنها ضمير الفاعل مع التانيث

المعنى ثم نقلوا منه الى النون المخصوص ثم اشتقوا منه التنوين بمعنى جعل الشيء ذاتين كما وقع في العصاره فيكون
الاسم تنويناً والتنوين يختص بالاسم وتنويناً مفعول مطلق بمعنى جعله ذاتين كما في التاب التنوين منون كونه
فما قيل انه مخالف للصحاح وانه يفهم منه انه منعزل الى مفعولين سهو قوله فسمى به ينون الشيء بالياء المسببة
اولاً لانه اي ما يجعل الشيء ذاتين بادخاله عليه قوله اي بذاتين اي مع قطع النظر عما هو خارج عنها لئلا يكون وضعها
على السكون فلا يرد فهو محسن وصائب لان سكونها بواسطة انتفاء موجب التحريك على ان الوقت خير السكون
فانه قد يكون بغيره قوله فلا تفرها اي التنوين الحركة العارضة فالمحركة ساكنة في الاصل فلا يرد ان التعريف
غير جامع لمزج التنوين المتحركة قوله شامله نون من اقل فهو ان المراد نون هي كلمة وان الكلام في قسم الحروف
يتم شمول ذلك وفيه ان التخصيص بالكلمة يخرج بعض اقسام التنوين من كون الكلام في قسم الحروف فيكون بعض اقسامه
حرفاً قوله اي آخر الكلمة اراد به ما ينتهي اليه الكلام فيدخل فيه تنوين قائم بمصرى وقاض قوله من غير تخلل شيء
كما هو الظاهر من تبعيته شيء يشي والتخصيص بالحرف قوله خلافاً لبيان انه لا يخلل الحركات ببعض حروف
اللام والين يتلفظ بها بعد تلفظ الحرف لانه لغيره وان تلفظ ما يتوهم انها يتلفظ مع الحرف قوله تطفلها الى الوجود
والعلم بان تبعها في الوجود والعلم بالشيء يشبه بظلال العارض فلا يرد ان قسم التبعية بالظلال وجعلها في حركة الاخر
من التاكيد ايضا قال التكميل على ان الاسم وبقائه على الاصل هو الاصل قوله على امكنية الكلمة اي كونه امكن
ذلك في التمكن لان غير المنعروف اي لم تكن في الجملة وسمى الاسم امكن فهو افعول من التمكن على الشد وكذا في ^{التسهيل} قوله
ولكن ان تجعله من المكاة انما اقترب بقاءه على الاصل لان جعله من المكن على الشد كما حاك قوله التشبيه
الفعل اي ابقاها يشبه الحروف والفعل كما في علمه لاكتيان لا يمكن في مقابل غير الحروف والتنوين فارق بينهما قوله
بالوجهين فلا يفرق بينهما ووجه اخر كضارب قوله معناه اء وان معمود صورته في المظنة والتناسب
فهم اخلاء في تنوين التمكن وليس قسماً اساساً كما عده بعضهم قوله بين المعرفة والنكرة من الاسماء المبنية عند
القوم حيث قالوا انه يختص بالصوت واسم الفعل ويطر في ما اخره قوله لان اي الوان المتصل بزمان التكلم
بمعنى قوله اما التنوين اء انما خصصنا المثال بوضوحنا بالنكرة المبنية لان غير المنعروف اذا دخله التنوين يمتثل
كالنكرة في عدم التعيين سواء بقى سبب الاليس تنويناً للتكثير بل المتكلم لانه انما اقل بواضع العلم وفاء الى العلم ^{خلا}
سبب بقاءه لانه كان مبنيّاً فاذا انكره في تنوين التكثير قوله لا اري مناهي لا اظن مناهي وان يكون تنوين اء
وابراهيم بعد التكثير والتكثير معاً لا يرد على قوله فلا جعلناه دفعاً لما لو ان كان للتكثير ما بقي في قول

بعد العلية وفي بعض نسخ الرض واما التنوين في نحو رب احمد وابراهيم فليس ينحصر التشكيل بل هو للممكن ايضاً لانهم
 منصرفون والاولى انهم فعل هذا القول له واما التنوين كما كلام من قبل نفسه وانا لا ارى عطف عليه من النسخ التي
 نقلها الشرح كما كلام من قبل النظم وانا لا ارى استيناف كلام من قبل نفسه لان تحمل كلام النظم على ما اختاره النظمي كما
 لا يخفى قوله عوضا عن المضاد اليم يقل عوضا عن حروف ماضي كجوار او زائدة كجندل فان تنوينه يدل على ان
 جنادل او مضاد اليم لان كون التنوين فيهما للعرض مختلف فيه فعند المبرد تنوين جوار للمعرف وعند
 ابن مالك تنوين جندل للمعرف ليس في هاء بال الاء التي هي علم الجمعية كذا هاء بالياء من جوار وفي تخصيص
 باذول وبعض اشارته الى اختصاصه بهذه الكلمات قوله لتعاقبهما الا بيان لوجه التناسب بينهما فيصير احدهما
 عوضا عن الآخر **قوله** ازال للعتين ولذا الوسميت بسلية نال تنوينها وقال الرخشي انه تنوين المصروف ان
 سمي به لضعف ثانيته لعدم تحقق ثلثه للثاني لانها مع الالف علامة الجمع ولا يصح تقدير ثاء غيرها لان اختصاصا
 هذه التاء بجمع المؤنث ياتي في ذلك ثلثا اخت ويزيد من ان التاء فيهما بديل من الواو وينم عن تقدير ثاء اخر فثبت
قوله لانها معنى مناسبة لمشاكرك النون في كون كل منهما علامة تمام الاسم فقط من غير اشارة على شيء اخر **قوله**
 اخر الايات في القاموس ان البيت من الشعر المدرك معروف حيث الشاعر المصاريح جمع مصرع ومصرع اعال البنا
 مصرعان ومصرع البيت من الشعر تشبيها بمصرع البيت استوائهما كذا في شمس العلوم **قوله** التحسين ايشاد
 اي قراءة الشعر بقية الشدا شعرا **قوله** انه حرف اه تعليل الما يستفاد من السابق اي سمي بالحق اخر تنوين
 لان التزم في اللغة التثني وهو حرف يسهل في توحيد الصوت في الخيشوم لكونه اغنى الحروف في التزويد في الخيشوم
 اسباب حسن الغناء ولذا سمي المغنى مغنيا لانه يعين صوته اي يجعل فيه غمزا لا يصل مغنى ثلث نونا فاقابلت
 الثالث ثاء فعني تنوين التزم تنوين يلحق التحصيل التزم هذا ما ذهب اليه ابن يعيش واختاره المصنف في شرحه الفصل
 وقال غيره سمي تنوين التزم لانه يلحق التزم لان حروف الاطلاق تفصل للتزم لما فيها من ملا للصوت فيبذل
 عنها التنوين اذ قصد الاشارة بترك التزم محلا من المد **قوله** وانا اعتبروا اه يعين على تديد الصوت في
 الخيشوم هو الخوف لاعتبروا الحوقه **قوله** ان كان اي لحوق ما لحق اخر الايات **قوله** ان عمل التثني اه لا
 في الوسط واقبل في عمله قال لم يقتضيه وفيه بحث لان لامها في التثني في كل نوع من الغناء مقامات لطول الصوت
 وقصره وتزجيد واحد وهو ثقيل لو عكسوا عنها فافات حسن ذلك الغناء سواء كان في الاخر في الوسط ولان
 الغناء للنظم يحصل تنوين الغالي مطلقا ولا يمكن ان يكون اخر المصراع البيت ملصقا بما بعد فحصل التنوين فيهم

الحاق قول القافية المطلقة القافية عند الخليل من اخروج من البيت الى اول ساكن يليه مع الحركة
التي قبل ذلك الساكن ويروى عنه ايضا ان المتحرر الذي قبل ذلك الساكن هو اول القافية مشتق من القنور
وهو التبعة لان القوافي يحذف بعضها لبعض والروى هو الحرف الذي يبتنى عليه القصيدة وتنسب اليه في
قصيدة لامية او نونية مثلا مشتق من رويت الحبل اذا ثلته او من رويت البعير اذا شدت عليه الرواد وهو
الحبل الذي يحجم به الاحمال ومن الروى لان البيت يرتوى عندنا فينقطع قوله لا طلاق الصوت في الصراح
الاطلاق دها كرون قوله بابدالح حرف الاطلاق والجامع كونها من الحروف المزوائد ولزوم السكون قوله
اقل للوهاء وفي بعض الروايات فقول ان اصبت كما يدل عليه بيان المعنى البيت لجري اديا عاذلة وجرهم وكد
حرف النداء والمعنى يا عاذلة اقل لوما كن وعتابك على ما فعلت تا مل فيما افعله حتى تخبرك بحقيقته فان كنت
مصيبا فيما افعله فقول لقد اصاب جري فيما فعلت وانصفوا لا تكابري وفيه ان عاذلة على الخطاء فيما تقول كذا في
شعره ابيات المفصل ولقد اصاب مقول قوله والشرط متخلل بين اجزائه ما هو حال على اجزاء قوله وحصل
بالاشباع فتحها اه والاشباع لتحصيل الوزن فلا بد منه والتعويض عند التعنى قبا قيل لوجه لتحصيل المدة
بالاشباع فريد لها بالتونين بل الاظهر ان الحاق التونين مغل عن تحصيلها بالاشباع ليس بشئ قوله وقدم
الاحاق اه البيت للروية القائم المظلم العنق مفتحتين وبالضم ما بعد من طرف المقارنة والجمع اعراق وانحاوي كما
واخترق بفتح الراء وكسر القاف الممر والطريق وقيل مهبل ليرجى بحرفه والاعلام جمع علم وهو ما يهتمدى به في الطريق
واخترق بالسكون الاضطراب يقع خفت الدابة والقلب والسراب اذا اضطرب حرك للضم ورة والمراد بالسراب
الخافق نعت بالمصدر والمعنى رب مقاراة مظلم الاطراف خالي الممر لم يسلك احد ولا يميز فيه احلام لظلمته او لعدله
لما ع السراب وجواب رب محذوف اى قطعه قوله بالفتح او الكسر كما ان في تحريك الساكن من الاصل في الكسر
والفتحة للتحقق قدم الفتح اشارة الى اوليته لان الغالى ذاك في اصله وبالكسر زيد الثقل قوله بل هو موهو
لغرض التزم وذلك لان المقصود منه حصول التزم في الخارج لا انهام معنى التزم وحصوله في الذهن قوله
تساهل وتساهل بتزليل الغرض من الشئ منزلة معناه قول فاعل اعتبار الغرض في بعضها ايضا كما مل وهو تنوين لفظا
فان المقصود من احاقها تحصيل المقابلة لا افادة المقابلة للمخاطب بخلاف تنوين التكرير فانه لا فاهم عدم
تعيين مدخوله وتنوين العوض قائم مقام المضاف اليه الدال على المعنى فيهم من معنى المضاف اليه
بالواسطة وتنوين التمكن فان المقصود منها فاهم كونه منصرفا لا تحصيله فعنى قوله وهو للتمكن اه الله

صحى للتمكن وغيره ليشمل المعنى والغرض والحق أن الكل قولان التنوين كما يدل عليه عبارة التسهيل فإنه قال
التنوين نون ساكنة تزداد آخر الاستهيين بالبقاء أصالة والتكثرة أو تعويضها أو مقابلة لنون جمع المذكور أو
اشعاعاً لترك التزم في روى مطلق في لغة تميم قوله أي التنوين بشرط بقاءه على حاله وعدم حيدورته جزءاً
بل جعل علماء التنوين فإنه لا يحذف قول وجوباً فإن الاستمرار المستفاد من المستقبل قبيحة الوجوب
هذا في السعة وأما في الضرورة فقد لا يحذف فإن الضرورات تبيح المحظورات كقوله جارية من قيس بن ثعلبة
حيث لم يحذف من قيس رعاية للوزن وأخرج ابن جني عن البدل ورد بان العرب لم يجعل البناء في ذلك الأصقة
ولذا لم ينونوا لأن الشعر هذا الحذف مطرد كحذفه عند إضافة مدخوله ودخول اللام وقد يحذف فيما عدل
تخفيفاً لالتقاء الساكنين ومنه القراءة الشاذة أحد الله الشمك قال من العلم المعروف بما سبق فيشمل اللقب
والكنية أيضاً قال موصوفاً وصفاً نحو بابلفظ ابن المكبر فلا يحذف في زيد بن عمر وبشرط الاتصال كما هو المتألف
فلا يحذف في زيد بن المظريف ابن عمر وبشرط كون العلم الثاقباً من كراية على أن العرب لا ينسبون الرجل إلى أمه
واشترط بعض المتأخرين كونها مكبرين وليس كذلك مضافاً إلى علم الأب كما هو الشائع في الإضافة وهو ملطاً
لمقاله المحذون من أنه إذا ضيفت إلى علم الجد لا يسقط التنوين ولا ألف ابن خطا وقيل سواء كان للأب
والجد واشترط المحدثين وضع جديد لهم قوايين الإضافة وقوله آخر لبيان الواقع إذا اللفظ المضاد لا يكون
عين اللفظ الموصوف وان اتحاداً في المفهوم والصدق فيدخل فيه زيد بن زيد بمعنى زيد ابن نفسه كناية عن علم
الأب ولذا لم يوجد في بعض النسخ قوله كثرة استعماله لالتقاء الساكنين فإنه لا يوجب الحذف فجواز تحريكه
بالكسرة على ما هو الأصل في الساكن قوله خطاب الحذف الألف وأما حذفه في اللفظ فليس مختصاً بحال حذف
التنوين قوله وكذلك فالعلم أعم من أن يكون موصوفاً أو كناية عنه كذا ما يجري مجرى العلم نحو سيد بن سيد
وضلع بن ضلع وطاهر بن طاهر ومحي بن أبي قوله ويعلم منه بناء على أن التقييد في المسائل يفيد نفى الحكم
عاماً قوله فهو جمل في رجل ابن زيد المثال الصحيح جاء في الرجل ابن زيد وزيد بن العالم والأهمل لأن
المثال الغرض يفي للتوضيح قوله وحكم الإبهة أنه ولم يذكره المصنف اكتفاءً بذكر الأصل ولأنه اختلافاً فإن
منهم من منعه ذلك لأن موضع السامع ابن حكاية ابن كيسان كذا في شرح التسهيل قوله فإنها لا تحذف
أي خطأ حيث وقعت أي في موضع الالتباس وحذف قوله في مثل هذه عند ابنة عاصم أي فيما وقع صفة لنون
يحوذفه فلوحذف الب لينة لا يدل على أنه لفظاً بنية فيحذف تنوين موصوفه ويسكن الباء واللفظ بنحو

وقال

في موضعها التنوين وعدمه ولا يسكن الباء في التسهيل والوصف بصفة كالوصف بان يحمل التنوين في نحو
 جلت في هذا بنية زيد في لغة مصر وفي الوصف ببيت في طير النمل وجهان اي التنوين وعدمه واما ما سبق
 عن العرب اللذين يرفعون هندا او نحوها فيقولون هندا بنت عامر بلا تنوين وتنوين والتقدير بان ثابته تكتب
 بصورتها معولا وتاء ابنة تكتب بصورة الهاء مدونة ليس بشئ لانه يجوز كتابة ابنة بالتاء المطولة لان كتابة الكلمة
 تابت حاله الوقوف ويجوز وقف ابنة بالتاء الا ان الاعرف وقفها بالهاء بخلاف اخت و بنت فانه لا يجوز وقفها
 بالهاء فلذا تكتبان بالتاء المطولة في التسهيل لبدل الهاء من تاء التانيث المتحرك ما قبلها لفظا او تقديرا في نحو الامم
 العرب اعرف من سلامتها وقال شارحنا حذر بقوله المتحرك ما قبلها من ان لا يترك لفظا او تقديرا فلا يوقفها
 الا بالتاء نحو اخت و بنت قال نون التاكيد اشار بجمل قسمين الى انهما اصلان كما هو مذهب البصريين
 قال الكوفيون الثنية اصل ومعناها التوكيد قال الخليل التوكيد بالثنية ابلغ قول لتقلها او المشددة
 المستنونة للحركة فلذا لم يتعرض لنكتة اصل التحريك قوله اي غير ذلك الثنية لا يخفى انه لا يمكن ان يراد بها
 الا لافان فالمراد جنس الالف في اي نوع كان فالأظهر ان يقول الف الثنية كانت او الف الجمع قول الف الجمع اختار
 الشرر رعاية لمناسبة الثنية وجعل عبارة القوم تفسيره الى هذا الاطلاق اخرجه الشارح ومناسبة الثنية
 والشائم الف الوصل كما في الرضى ومعنى الزيادة مافرة بقوله اي الفاضل فهو لا بد من ملازمة قوله لشبههما
 فيهما اي في الثنية والجمع بنون الثنية في كون كل منهما نونا واقعا بعد الالف ولم يقل لشبههما معهما من ان في هذا
 تفكك القماز لانه يوم شبه النون مع الالف بنون الثنية والاولى اسقاط لفظيهما اذ لا حاجة اليه قوله
 اي نون التاكيد رعاية لوحدة الضمير في كل واحد من الخفيفة والثقيلة رعاية لقرب الموحى مع تصحيح
 الحكم على ما مر من ان التقديرين الجملة مستأنفة ولا يجوز ان تكون خبرا بعد خبر لان الخبر الجملة يجب فيه
 العاطفة قال بالفعل المستقبل المراد بالفعل الاستقبال الاصطلاحي ودخوله على اسم الفاعل تشبيها بالانضار
 في قوله انما في احضروا المشهود وهو الماضي في قوله انما في سعدك ان رحمت خيالك اضطر الى ذلك الانضمار
 في السعة قوله الثاني في ضمن الاحكام يكون مذكورا بعد لفظا كما في هذا الامر مخاطب او هذا الامر مقتدر او الثاني
 امر مخاطب فانه في الاصل مضارع حذف اللام عنه كذا الاستعمال فهو في التقدير فعل مستقبل في ضمن الامر
 كالمخاطب واشتد الحكم فالمراد من الامر اعم من الامر غير اللام او باللام على التوسيع والامر غير اللام ونههم حكم الامر
 باللام بالخط الاول ما قيل في جميع عبارة المتن من ان كل ما في متعلق بالاستعمال المقدر والمراد من هذا الامور

المعاني الصديقية اى بالفعل المستقبل المستعمل في الامر النهي في الاستفهام والعرض والقنى
 ليس صيغة الفعل بل اداتها وان اطلاق الفعل المستقبل على امر مخاطب خالف الاصطلاح وان الامر بالمعنى المبدأ
 لا يشمل الامر قولهم مثل هل تعرفين وكذا اسائر ادوات الاستفهام اسمية كانت او حرفية او بدلتا لثبوتها بهل وداعلى
 خصه بالامر قولهم من جميع هذه الامثلة لتوثر اعلان التخفيف والتشديد في الامر وكفى بهذا التعديل كان
 لكن ما ذكره ابن حيث فصل ولا نزع قولهم بهذه المذكورات الستة وهو الموافق لما في الباب وزاد الرضى
 التخصيص اما النهي والشرط للتوكيد بما في حكم المستثنى بديل قوما بعد قوله الدالة على الطلب اما طلب الوجود
 عدمه كما في الامر والنهي والتخصيص والعرض والقنى والسؤال عن حصول الفعل كما في الاستفهام واما في دلالة القسم
 على الطلب ففيه تامل لان الانسان قد يقسم على ما يمل به او ليس مطلوبه كقول من اتى كيرة والله لا عاقب الا
 ان يقيم الغالب ان يقسم المتكلم على ما هو مطلوبه وحق اقية الباب عليه قولهم دون الماضي والحال حال ما عن
 النون اى مقبوزا عايدل على الماضي والحال وعن ضمير المستتر في الدالة اى مقبوزة تلك المذكورات عن
 الدالة على الماضي والحال قولهم لانه لا يؤكد على بناء المعلوم المستدل الى ضمير النون اى لا يؤكد النون الا
 مطلوب بالان وضعه لتأكيد طلب حصول شئ امانى الحار جوا في الذهن والمطم لا يكون ماضيا ولا حالا ولا خبرا
 مستقبلا فاقبل في حصر التأكيد في المطم نظر المتقاضى بمثل ان زيد سيقوم وهم منشؤة قراءة يؤكد على بناء
 الجرمون قال وقلت في النفي لم يقل في النفي قليلا في مثل اما يفعل كثيرا لان دخول النون فيها ليس
 بالامالة بل بواسطة تشبيههما بالطلب فلذلك لم يشاركهما به في حكم الاختصاص ولانه لا يجرى تعلق
 قليلا بالاختصاص ولا بالنفي والمراد بالنفي اعم من صريحه وما يتفهم معناه فيدخل فيه قلما افعل كذا
 والجحد حيث قل سيؤوبه يدخل بعد تشبيهها بالان في الجرم قولهم زيد ما يقوم من اورد المثال بما
 يعلم حكم المنطوق لا الطريق الا ان مشابهته بلا الناهية تؤول الى معنى بعد الاتصال بالفعل نحو زيد لا يقوم و
 بالانفصال عند دخول النون في الدارين زيد وما قيل انه لم يجرى في النفي بما قصد فوم بلا وقع في قولهم من غمض لم يمت
 فكيف ما و غير ذلك كما في الرضى قولهم لا قليلا قيل القلة في النفي بلا الاتصال بالفعل المضارع ممنوعة كيف قد
 جعل ابن جنى قياسيا وقال ابن مالك هو كانهى على الامر وفيه ان كونه قياسا لا ينافى القلة فان كل قياس ليس
 يستعمل كثيرا او لم يستعمل ابن مالك فمعناه التشبيه في جواز الدخول داخل من منه مطلقا قوله في جواز
 المشتب فثبت القسم كجواب القسم وجعل من قبيل جرح قطيعة تكلف يحتاج الى اعادة القسم عليه

من القسم قول لان القسم محل التأكيد أي كائن في محله أي نزل منزلته قول بعد صلاحيته من صلوها
 تاما احتز عما لا يصلح أصلا كالحملة الاسمية والفعل الماضي المثبت وما فيه مانع كما يسمى وما لا يصلح أصلا
 تاما كالمستقبل المنفي فإنه لكونه منفيًا والأصل في الإنشاء العلم لا يصلح للتأكيد ولكونه مطلوبًا أصلا
 بما ذكرنا اندفع ما قيل إن التعليل لا يختص بالمثبت وفي اعتبار قيد الصلاح في الدليل إشارة إلى أن المنفي
 أعني للزوم مشروط بالصلاحية فتوكله المستحق للظهور فالإيمان للزوم على إطلاقه غير صحيح لكونه مشروطا
 بكون المضارع خاليا من حرف تنقيس غير متعلق به جار سابق وخير مفصول بينه وبين اللام بقذف
 النون لا بد منه ونحو كسوف يعطيك ربك فترضى لأن النون تخلص المضارع للاستقبال فكذا هو
 بين حرفين لمعنى واحد في كل واحد ونحو قوله تعوذون بالله من الشيطان الرجيم لأن الله عز وجل لا يقر
 المعمول يقتضي الاختصاص المتقضي لتسليم أصل الحكم المنافي لتأكيد وهو والله لقد علم أن زيدا
 منطلقا لأن قد لا يجامع حرف الاستقبال قول فيما صدق ثبت القسم أنه ما هو صالح له وهو الفعل
 المستقبل المنفي قول بل جازئ نحو قول الشاعر شعرت الله لا يحمدن المرء مجتنباه فعل الكرام وإن فاقوا
 حسبا والأكثر أن لا يؤكد بقوله تعوذون بالله من الشيطان الرجيم كما ثبت الله من يكون كذا في شرط التسهيل
قال وكثرت إشارة إلى أنه قد تلحق الشرط وإن لم تؤكد بما نحو أن تفعلن أفعلى وإلى أنه قد تلحق
 المجزأ إذا كان شرطه مما يجوز نحو قوله المؤكد حرفه لم يقل المؤكد إعادته إشارة
 إلى أن ما في الأسماء المتضمنة بمعنى الشرط في الحقيقة تأكيد لكلمة إن التي تضمنها قول
 إما سواء كانت لازمة كما في حيثما وإذا ما أو لا ثمنا قال وما قبلها مع ضمير المذكر
 حال مقدرة من الضمير المستتر في الظرف العائد إلى ما لأن كونه قبل النون لا يجامع كونه مع
 الضمير ومن هذا ظاهر أنه بيان حكم الصحيح الذي المعتل ما قبل النون هو الضمير فما قيل
 إن التعليلين المذكورين لا يجريان في اخشون واخشين وهم قول إن اشترطاه فلا يكون
 مانع فيه أن التعليل السالكين على حدة فيحذف المدة وأهل يدان نون التأكيد ليس بحجة
 حقيقة لكنه كالحجج المشددة اتصاله بما قبله فلرعاية الأول قالوا في جمع المذكورين والمخاطبة
 أن فيهما التقاء السالكين على غير حدة ولرعاية الثاني قالوا في التثنية وجمع المؤنث أنه
 التقاء السالكين على حدة ولم يرد كس يوم الثقل في الأولين والالتباس في اجتماع النونات في الآخرين

قوله وإن لم يشترط فيه ذلك فيكون هذا من قبيل التقاء الساكنين على حدة فلا يحذف المد
 لأجله بل لأجل التثقل ويدل على عدم الاشتراط المذكور عبارة التسهيل حيث قال لا يلتقي ساكنان
 في الوصل المحض إلا وأولهما حرف لين وثانيهما مدغم متصل لفظاً وحكماً وقال شارحه مثال
 المتصل حكماً اضربان وهل تضربان **قوله** وهو الواحد المذكور لم يذكر المتكلم مع دخوله
 فيما عد ذلك إشارة إلى أنه لقلة وقوعه في الاستعمال كعدمه لأن نون التأكيد لا يدخل إلا ما فيه معنى
 الطلب وطلب الشخص عن نفسه غير صحيح الابتداء بل واعتبار تغاير اعتباري **قوله** وحكمهما غير ما ذكر
 لأن ما قبله فيهما الألف لا الفتحة والرضي جعل حكمهما ما ذكرهما لأن الألف حار غير حصين وأما
 الألف في حكم الفتحة وجعل قوله تقول في الشيء والجمع بياناً للفرق بينهما وبين جمع المذكور والمخاطبة و
 الظاهر ما ذكره الشرح **قوله** للزوم التقاء الساكنين أنه على كلا المذهبين لعدم كون الثاني مدغمة
قوله فإنه يجوز أنه يدل على أنه يحى التقاء الساكنين على غير حدة مطلقاً وليس كذلك ومعه ذلك قوله
 ويجعله مغتفر أي مغفوراً تكراراً للصواب ما في الجواشي الهندية فإنه أجاز ذلك وجعل التقاء الساكنين
 مغتفراً إذا كان أولهما حرف لين فإنه لما فيه من المد والحركة وقيل أنه يحرك النون بالكسر وعليه حمل
 قوله نعم ولا تتبعين بتخفيف النون **قوله** وليس امرضى عند أكثرين مع إمكان التكلم ومجيئه قراءة
 نافع ومحيي وقراءة (وعمد) لأن كمال الفصاحة في تبين الحروف وتحقيقها والتقاء الساكنين ينافي
 وحال الوقف حال قطع التكلم فلا يقاس عليه حال التكلم قال وهما في غيرهما أنه هما مبتدأ خبره
 كالمنفصل وفي غيرهما حال عن ضمير الخبر العائد إلى هـ مع ضمير البارز حال عن غيرهما والمعنى
 أن النونين في محوهما آخر الفعل كاللفظ المنفصل حال كونهما في غير المثني والمجموع حال كون ذلك
 الغير مع ضمير البارز وذلك لقوة جهة انفصاله بتوسط ضمير البارز **قوله** بيان الأفعال المعتلة لأنه
 بين الحاقهما بالعصية بقوله وما قبلها أنه كما مر **قوله** أن النونين حكمهما مع المثني أنه علم ذلك من التبيين
 بقوله في غيرهما وعدم التعرض لبيان حكمهما إكتفاء بما ذكر في العصية **قوله** ما ذكر من محو
 التثنية المكسوة بعد الف التثنية والف الفصل وعدم لحوق الخفيفة خلافاً لبولس **قوله** ومعه
 غيرهما أنه عطفت على قولهم المثني وقوله على ضربين عطفت على ما ذكر عطفت بسبب أن على معمول عامل واحد
 والمراد بالضربين كونهما كالمنفصل وكونهما كالتثنية وقوله إمام ضمير بارز مع ما عطفت عليه حال عن

غيرها أي أن النونين حكمهما حال كونهما مع ضمير المتنى والمجموع حال كون ذلك الغير مقارنا مع الضمير
 البارز والضمير المستتر على ضربين وهو أي ذلك الغير المقان بالضمير البارز شيان أه ولبس قوله أ ما مع
 ضمير بارز أو مع ضمير مستتر شيان الغيرين فيستفاد أن النون أ ما مع ضمير بارز أو مع ضمير مستتر وبحسب ما في
 قوله وهو شيان إلى تكلف التقدير أو التسامح على ما فهم ثم إن ضمير الضمير غير المتنى والمجموع في
 القسمين المذكورين مبني على أنه اعتبار الحاق النونين بأمر الخطاب لأنه الأصل في الطلب وأحال البقي
 على المقايضة كما يدل عليه الأمثلة وحملهما يكون مع الضمير المستتر في الواحد المذكور دون التثنية فلا يح
 أن ههنا قسمان ثالثا وهو أن لا يكون مع الضمير أصلا نحو ليفرن زيد بقوله وهو الذي يفتحن الهدى
قوله تضم الواو أه بصيغة الخطاب عطفت على قوله فتقولن سها بعض الناطقين فتقولن بالباء المحارة
 وصيغة المصدر ثم اعترض في المناسب لسياق ما سبق أن يفهم من ذلك أن الضمير يضم الواو المفتوح قبلها
 وكذلك بغير الواو المفتوح **قال** كالتصل أشار كذا في نحو آخر الفعل بحيث لا يمكن التلفظ إلا بحركة مقابلة
 وفي اقتضاء فتحة ما قبلهما **قوله** يعني بها الف التثنية هكذا في شرح المصنف وذلك لأن المتصل بالفعل
 الواو والياء والالف والنون ومعلوم أنه لا يمكن في الواحد المذكور إجراء حكم ما سوى الالف فتعين
 الالف فما قاله الرض أن كونه كالتصل على إطلاقه ليس بصحيح لأنه شامل للواو والياء أيضا وانت
 لا تثبت اللام معهما وأنه إذا ريد بالتصل الف التثنية لا معنى لجعل إبقاء اللام في أغزرون محو
 على بقائها في أغزلا لأنها لا تنقل الكلام إلى أغزوا وكل ما يقال مجري في أغزوا مجري في أغزرون فليس الحمل
 الابتطويل المسافة فمد فوج بانه ليس في كلام المصنف شيء يدل على الحمل بل مجرد تشبيه التثنية بالالف
 في الحكم اختصارا في العبارة للاشتراك في العلة وهو أنه لو لم يحد اللام مع اقتضاء كل منهما فتحة
 ما قبله يلزم الاحتجاج في الكلام بجذات اللام وما يدل عليه من الضمة والاكسرة **قوله** أه
 لأجل أه غير الترتيب المشار إليه المذكور سابقا رعاية لترتيب الأمثلة **قوله** باسقاطون الجمع
 لأنه علامة الأعراب ونون التأكيد يقتضى البناء **قوله** وضم الواو لا يلبس بالواحد **قوله**
 لأعلى ترين كما سبق إليه الوهم فلا يدخل الاستفهام على الأمر **قوله** وهذه الأمثلة أه أي أمراء
 المصنف الترتيب المستفاد من الحكمين السابقين أن يورث أمثلا الغير البارز منفردة عن أمثلة الضمير المستتر
 الترتيب المعرف فوق الاختلاف في الأمثلة **قوله** ترتيب تم ببقيا أنه بعد إسقاط أمثال المتنى والمجموع

قوله لا انتقاءها الساكن المذكور بعد فلا يرد نحو اضرب واخرب فإنه فيهما ملاق ساكن
قبلها فلا يحد والقريفة على ذلك أنه في مقابلة الوقت كأنه قيل يحد في الوصول وقت لقائهما
للساكن مطلقا سواء كان بعد ضمة أو كسرة أو فتحة نحو اضرب الرجل واخرب الرجل واخرب
الرجل يريد اخربين اخربين اخربين فحذفت لا انتقاء الساكنين تشبيها بحرف العلة إذا حفظها
في الجزية وما قيل ان الهدف للساكنين لا يكون الا للاول ففيه انه مصرحوا بالاختلاف في ان الحذف
من مقول الواو الاول والثاني **قوله** لا تهين بالنون الخفيفة طك بمعنى طك لاجرائه مجرى
عسى دخل في حيزها ان والمعنى لا تهين الفقير لفقره عسى ان تركم وتذل والزمان قد دفعه واعزة
فيستغنى هو وتقتقرانت لان احوال الزمان لاتدوم قبله **عشوى** لكل هم من الهموم
والسنى والصبر لبقاء معه قد يجمع المال غير اكلاه ويأكل المال غير ممن جمعه
المنى المساء **قوله** والا فالواجب اه لا يكون اصلا لا تهين كان الواجب صيغة التثنية
للو احد المخاطب **قوله** خطأ المرتبة اه ولكونه لازما للاسم لا يخلو عنه الامانة من اللام او
الاضافة بتخلاف النون فإنه يخلو عنه الفعل بالامانة فائدة لو بقيت ساكنا بعد الالف
على مذهب من اجازة وابدل يونس النون همزة وفتحها فيقول اضرب الرجل يارب لان و
اضربنا الرجل يانسوة وقال سيديويه هذا لم يقله العرب والقياس اضرب الرجل اضربنا الرجل
يحذف النون لا انتقاء الساكنين قال وفي الوقف عطف على مقدار بعد يحذف السابق او على يحذف
يحذف يحذف وكلام الشاعر رح يحتمل كلا الوجهين **قوله** اذا ضم او كسر ما قبلها التقيد
بالطرف مستفاد من مقابلته بقوله والمفتوحة تغلب الفا **قوله** وجب ان ترد المحذوف
لوزن الامانة قبل والذي يظهر ان دخولها في الوقف خطأ لانها لاتدخل بمعنى التوكيد
ثم تحذف ولا يبقى دليل على مقصودها الذي جاءت له كذا في شرح التسهيل **قوله**
وقلت اغزوا اه وكذا تقول هل تضربون وهل تضربين في حال الوقف على تضربين وتضربين
فترد الواو والياء ونون الرفع **قوله** فانه لا يرد اي حال الوقف ما حذفت لاجل التنوين فتقول قاض
ورام بلا تنوين في الوقف على قاض رام بالتنوين لا تقول قاضى رامى باعادة الياء قال تغلب الفا على
قوله قلن التنوين في حال الوقف **قوله** نحو اصبت خبرا لا يشغفني هذا التمثيل من حسن الاختتام

